A-PDF Merger DEMO : Purchase from www.A-PDF.com to remove the watermark

عبد الرحمان النوضة

الربط القار

بين المغرب واسبانيا

دراسة جيو – استراتيجية حول مشروع الربط القار،
أخطاره على شعب المغرب،
إفلاس تبعية دولة المغرب للإمبريالية،
والنهج البديل.

الكاتب : عبد الرحمان النوضة.
عنوان الكتاب : مشروع الربط القار بين المغرب واسبانيا.
نوعية الكتاب : دراسة جيو – استراتيجية.
صيغة النص : صيغة فبراير 1988.
الناشر : عبد الرحمان النوضة.
الرقم الدولي المعياري للكتاب (ISBN) (ردمك) : 978-9954-31-161-5.
تاريخ أول نشر : ماي 2012..
التصفيف والخط اليدوي : عبد الرحمان النوضة.

كتب أخرى للكاتب :

- كيف نتجاوز القمع.
- طبقات المجتمع.
- الأحزاب السياسية بالمغرب.
- أخطاءنا، أو نقد اليسار بالمغرب.
- لماذا انهارت الأنظمة الاشتراكية.
- تحول الشيء إلى نقيضه.
- كيف ؟ (في شؤون النضال والثورة).
- Le Sociétal
- Le Politique
- L'Éthique politique

حقوق النشر : جميع الحقوق محفوظة للكاتب عبد الرحمان النوضة، ولمن ينوب عنه. الولوج لقراءة هذا الكتاب، أو التوصل بنسخة منه، سواء على الورق، أم على شكل رقمي، لا يمنح لا رخصة، ولا أية حقوق معيّنة. كما لا يسمح ببيع هذا الكتاب، ولا بمبادلته، ولا بتسليمه للغير. وكل استعمال لهذا الكتاب، أو نسخه، أو توزيعه، بهدف جني الربح، هو ممنوع. وكل تغيير لهذا الكتاب، أو إعادة نشره، أو ترجمته، أو إعادة تكييفه، جزئيا أو كليّا، عبر أية وسيلة كانت، تبقى ممنوعة ما لم تحصل مسبقا على رخصة مكتوبة من الكاتب أو ممّن ينوب عنه.

ملاحظة للقاريء : للإستمتاع بقراءة مريحة للكتاب على شاشة الحاسوب، يُستحسن أن يُغيّر، أو أن يُجرّب، القاريء مُختلف خصائص العرض (Affichage) حتى يعثر على المظهر الذي يلائمه شخصيا (على شاشة الحاسوب).

عبد الرحمان النوضة

الربط القار
بين المغرب واسبانيا

موقعه في استراتيجية الامبريالية ،
أخطاره الحالية ، إفلاس التوجه
التبعي ، والنهج البديل .

الـربط القـار
بين
المغرب واسبانيا

موقعه في استراتيجية الامبريالية ، أخطاره الحالية ، إفلاس التوجّه التبعي ، والنّهج البديل .

الفـهـرس

الصفحة

مدخل ٩

الربط القار ليس حاليا في مصلحة شعب المغرب ٤

الفصل ١

مشروع الربط القار يدخل ضمن الاستراتيجية الشموليه للامبريالية 3
مشروع امبريالي للسيطرة على شمال المغرب 6
مناورات عسكرية للتدرب على احتلال بعض البلدان 9

الفصل ٢

لماذا لجأت طبقة المستغلين الكبار في المرحلة الحالية إلى طرح مشروع الربط القار ١٠
موقع مشروع الربط القار في إطار غرق الدولة المغربية في ديون هائلة ١٢
مشروع الربط القار سابق لأوانه ١٤
مشروع الربط القار وسياسة المغرب الفلاحية التبعية تجاه أوروبا الغربية ١٦
مصلحة الطبقات المستغلة العربية توجد في توحيد الأسواق العربية وليس في التهافت على

السوق الأوروبية الغربية 18
مشروع الربط القار و« الأصالة» 19

الفصل 3
معطيات حول الربط القار 20
مقارنة بين مشروعي الربط القار بين فرنسا وانجلترا من جهة،
ومن جهة أخرى بين المغرب واسبانيا 21
لكل مضيق تاريخه 23
لمحة تاريخية عن مشروع الربط القار بين فرنسا وانجلترا 25
هل توجد مبررات اقتصادية كافية لمشروع الربط القار بين
المغرب واسبانيا ؟ 29
ضعف المبررات الاقتصادية لمشروع الربط القار 34

الفصل 4
أخطار الربط القار بين المغرب واسبانيا 37
معالم الوضع في البحر الابيض المتوسط 38
أخطار انطلاق الامبريالية في مغامرات حربية ونووية 41
رفض منح قواعد وتسهيلات عسكرية لدول امبريالية
على أرض الوطن 45
الخطر الذي يهدد المغرب لا يكمن في البلدان الاشتراكية
ولكن في الدول الامبريالية 46
الامبريالية تسيطر على مجمل مضايق العالم 47
فرنسا واسبانيا تشاركان في حلف شمال الأطلسي وفي
مناوراته العسكرية 50
القواعد العسكرية الامريكية في اسبانيا والبرتغال 55
أهم القواعد والمراكز العسكرية الأمريكية في منطقة
البحر المتوسط 56
خطورة الوضع في منطقة جبل طارق 59
خطر انسياق إسبانيا مع استراتيجية الامبرياليات الغربية 64
أخطار الامبريالية الفرنسية
أخطار استراتيجية الامبرياليات الغربية على المغرب 69
تزايد مصالح الامبرياليات في المغرب، يزيد في حاجتها
الى السيطرة عليه 75

الدول الاشتراكية لا تشكل خطرا على العالم العربي 78

الفصل 5

الهيكلة التنظيمية الجارية في أوروبا الغربية 84
الهيكلة التنظيمية القائمة في العالم العربي 91
مقارنة بين الهيكلتين الجاريتين في أوروبا الغربية و العالم العربي 94

الفصل 6

إفلاس مراهنة المغرب على سياسة التصدير إلى
السوق الأوروبية الغربية 94
دولة المغرب تطالب بالعضوية في المجموعة الأوروبية الغربية 104
مواقف الأحزاب السياسية المغربية 110
مسألة صادرات المغرب الفلاحية نحو المجموعة
الأوروبية الغربية ونقد تبريرها لاستمرارية
تبعية المغرب نحو الامبريالية الأوروبية 115

الفصل 7

التوجه الاستراتيجي البديل 121
مشكل تهميش شمال المغرب 122
التبادل التجاري بين المغرب والمجموعة الاقتصادية الأوروبية
تبادل لا متكافئ 124
التكامل العربي هو أولا من مصلحة الرسمالية العربية 125
الحل يكمن في التكامل الاقتصادي مع باقي العالم العربي
وليس مع أوروبا الغربية 126
بعض مهام التحرر الوطني العربي 131

الفصل 8

خلاصة : متى ستصبح لصالح الربط القار بين المغرب واسبانيا 134
الرسمالية والتبعية للإمبريالية يتناقضان مع تقدم
المجتمع وتنميته 135
الإكتفاء الذاتي الغذائي مشروط أيضا بالتحرر الشمولي 139
نرفض التبعية للدول الامبريالية ، ونرغب في الإستفادة
من تجارب ومكتسبات شعوبها 141

تساؤلات أساسية 143
الشروط العامة لخلو مشروع الربط القار من أخطاره
الاستراتيجية على شعوب المغرب العربي 148
مشروعية هذه الشروط 149
خاتمة 151
الهوامش 157

مـــدخـــل

إن تحليل وتقدير مسألة «مشروع الربط القار» بين المغرب واسبانيا عبر مضيق جبل طارق، يتطلب بالضرورة تحديد موقع هذا المشروع في السياسة العامة للدولة، كما يستوجب إبراز بعض ميزات الوضع العام بالمغرب التي ترتبط به؛ ويتطلب تشريح بعض السياسات الاستراتيجية الأساسية للدولة، وإلقاء الضوء على أهم خلفياتها وأسسها. ويقودنا إلى تلمس بعض التناقضات في المصالح بين طبقة المستغلين (بكسر الغين) الكبار التبعية وطبقات الشعب. وإن تحليل مدى وجود أو عدم وجود مبررات لارتباط المغرب بالمجموعة الأوروبية العربية (عبر ربط قار، وعبر التبعية الاقتصادية والثقافية، وعبر طلب العضوية في المجموعة الأوروبية العربية) يقودنا أيضا إلى القاء نظرة على بعض جوانب الوضع العام الراهن بالمغرب. ويوفر لنا مناسبة هامة، من جهة أولى لتلمس بعض معاني ومظاهر «تبعية المغرب للامبريالية العربية»، ومن جهة ثانية لإبراز بعض الأخطار التي يجسدها حلف شمال الأطلسي على الشعب المغربي، وعلى كافة الشعوب العربية.

فتحليل « الجزء » (أي هنا مشروع الربط القار بين المغرب واسبانيا) يدفعنا الى تحليل « **الكل** » (أي هنا الوضع العام بالمغرب وفي المنطقة المكونة من غرب البحر الأبيض المتوسط). كما أن الوضوح في رؤية « الكل » يساعدنا على تحديد موقف من « الجزء » .

ونعتقد ان الدمقراطية ، في حالة وجودها ، تستوجب على الدولة أن تبيح على الأقل لكل مواطن مهما كان ، نقد ممارساتها ، ونقاش مشاريعها ، ومعارضة اختياراتها ، وذلك في أي ميدان مهما كان . وفي حالة غياب هذا الحق ، فإن نصّ الدستور على حرية التفكير والتعبير والعقيدة ، يصبح مجرد كلام فارغ .

ونعتقد أن حق المواطن في التفكير والتعبير والنقد والمعارضة ، ينبغي أن يبقى حقا ، واجبا ، و مقدسا ، خاصة في الحالة التي يلجأ فيها هذا المواطن « إلى إبراز الطبيعة المنحرفة في تفكير المقررين في ميداني السياسة و الاستراتيجية الوطنيين » ، وإلى نقد « الرغبة في السيطرة لدى [الطبقة السائدة] ، غير الواعية باستيلابها » (ماكسيميليان روبل) [1] .

الربط القار ليس حاليا في مصلحة شعب المغرب

نعلن منذ البداية أننا نعارض مشروع الربط القار ، إذ نعتبره في غير صالح الشعب المغربي خلال المرحلة التاريخية الراهنة (وذلك هو ما سنحاول إثباته خلال الدراسة الحالية) .

إن الدافع الأساسي ، أو المبرر الاستراتيجي ، لمشروع الربط القار لدى بعض المسؤولين بالمغرب ، هو تسهيل واستمرارية العلاقات الإقتصادية التبعية مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية الغربية . وهذا المبرر الأساسي ، نحن نعارضه سلفا ، ونرفض استمراريته . حيث أن التبعية تخدم أساسا مصالح الامبريالية ومصالح طبقة المستغلين (بكسر الغين) الكبار [2] . ونعتبر أن استمرارية المغرب في التبعية الاقتصادية تجاه الدول الغربية الامبريالية ، **لم ولن** تسمح للشعب المغربي بتحقيق نموه الاقتصادي ، وتقدمه المجتمعي . ونعتبر أن هذا التقدم الشمولي الحقيقي لا يمكن إنجازه إلا في إطار استقلال اقتصادي وطني تجاه المراكز الامبريالية ، وعبر سلوك طريق وطني دمقراطي شعبي واشتراكي ، وذلك

في ارتباط باستراتيجية التعاون والتكامل والاندماج فيما بين مجمل الشعوب العربية.

نحن ندرك جيّدا أن جميع المغاربة التبعيين، والذين يقولون أن «وطنيتهم» أو «جنسيتهم» مغربية، لكن ذهنهم وقلبهم فرنسي أو أوروبي، كل هؤلاء، سيرفضون انتقاداتنا، وسينعتوننا بكثير من النعوت السلبية، إن لم يفعلوا أكثر من ذلك. لكن هذا الأمر لا يغير شيئا في كون مشروع الربط القار - حسب تحليلنا - لا يخدم مصلحة الشعب المغربي في المرحلة التاريخية الراهنة. بل يمكن أن يعود عليه - إذا تحقق أثناءها - بأخطار كبيرة.

ولسنا فقط ضد مشروع الربط القار كمشروع «نفق» أو «قنطرة» من إسمنت وحديد، بل نحن كذلك ضده كتوجه، وكفكر، وكاختيار استراتيجي، وكتبعية تجاه الامبريالية الأوروبية الغربية، وكابتعاد عن باقي المغرب والمشرق العربيين. والاختيار البديل هو فتح جميع الأبواب والنوافذ على باقي الشعوب العربية، وإقامة كل الجسور والعلاقات والقنوات الممكنة معها، في اتجاه التعاون، والتكامل، والتحرر والاندماج القومي العربي.

ونحن ندرك جيّدا أن مجمل المثقفين والأطر التقنيين التبعيين سيكونون جدّ متحمسين لإقامة ربط قار بين المغرب وأوروبا الغربية، التي تسحرهم، وتبهرهم، وتمثل بالنسبة لهم النموذج المثالي ليس فقط في النمو الاقتصادي الرسمالي، ولكن في الدمقراطية البرجوازية، وفي حضارة الاستهلاك الجامح.

الفصل الأول: مشروع الربط القار يدخل ضمن الاستراتيجية الشمولية للإمبريالية

كثيرون هم أولائك الذين يظنون أن مشروع الربط القار بين المغرب واسبانيا هو فقط مسألة تسهيل وتنمية المبادلات الاقتصادية والسياحية والثقافية. وهذا الظن هو خطأ كبير. ولفهم ذلك، يكفي التعرف على من يفكر في هذا المشروع، وفي من يحتاج إليه، ولأية أهداف يحتاج إليه.

أعتقد أنه لا يحق لأحد أن يدعي أنه أول من فكر في إقامة ربط قار بين المغرب واسبانيا . فمن الأكيد أن كل إنسان وقف على إحدى ضفتي مضيق جبل طارق ، أو نظر إليه على الخريطة ، فإنه ذهنه سيفكر : « لو أقمنا نوعا من القنطرة ، أو نفقا تحت الأرض ، لعبور المضيق...!» . ورغم هذه البداهة ، يدعي « ألكسندر دو مارنش (Alexandre de Marenches) أنه أول من دافع على فكرة مشروع الربط القار بين المغرب واسبانيا !

وهذا الإدعاء ، لا قيمة له . المهم هو التساؤل حول من هو دو مارنش ، وأية جهات ، وأية مصالح يخدم ؟!

ألكسندر دو مارنش هو مستشار في الأمن الوطني الفرنسي ، والمدير العام للأجهزة الفرنسية في الإستخبارات ومكافحة التجسس (S.D.E.C.E) ، خلال إحدى عشر عاما (بين نونبر 1970 ويونيو 1981) ، تحت رئاسة جورج بومبيدو وجيسكار ديستان . وهو يزعم ويعتز بكونه من « النبلاء » ، ومن « الأرستقراطية » المنحدرة من الإقطاعية الأوروبية في القرون الوسطى . هويته ومهنته هما تقديم الإستشارات للرؤساء وللملوك وللحكام الرسماليين المحافظين بهدف خدمة الإمبريالية الفرنسية ، والغرب الإمبريالي ، وذلك ضد العدو القومي الذي هو في "فلسفته" : الكتلة الاشتراكية ، و شعوب « العالم الثالث » !

وفي سنة 1986 ، أقدم دو مارنش على إصدار كتاب تحت عنوان « في أسرار الأمراء » (3) . وقد سبق في المغرب لزكية داوود ، وكذلك للباهي محمد أن نشر كل واحد منهما تقريرا موجزا عن هذا الكتاب . لكنني لا أعتقد أن تقريرا واحدا أو إثنين أو ثلاثة بقادرين على استنفاد إبراز الأخطار الجسيمة التي يعبر عنها مضمون هذا الكتاب . وذلك ليس لأن هذا الكتاب يحتوي على أخلاق أو قيم أو مبادئ نبيلة وبناءة وإيجابية ، ولكن لأنه يتضمن مشاريع امبريالية عدوانية تهدد مصير الشعوب العربية . وهو كتاب تتوجب قراءته من طرف كل مغربي ، وكل عربي ، وكل وطني من بلدان « العالم الثالث » .

ويظهر دو مارنش في هذا الكتاب ك « مناضل » رجعي ، إمبريالي ، عنصري ، ومعادي لتحرر شعوب « العالم الثالث » وتقدمها .

ويوضح، ويفضح، استراتيجية الإمبريالية الفرنسية والإمبريالية الغربية عبر العالم. ويكتسي المغرب في هذه الإستراتيجية أهمية بالغة. (وذلك إلى درجة أنه يمكن الزعم أن من لم يقرأ كتاب دو مارنش لا يحق له الكلام عن المغرب) ! ومن لا يدرك هذه الاستراتيجية، يمكن أن يكون مستعملا كبيدق في إطارها من طرف الإمبريالية العالمية دون أن يعي هو نفسه ذلك. وهذه الاستراتيجية الامبريالية العدوانية (التي يوضحها دو مارنش في كتابه) هي التي تطبقها الامبريالية الفرنسية والأمريكية، والغربية بشكل عام، منذ نهاية السبعينات. ولا تزال تتبعها إلى حد الآن.

وكتب دو مارنش في كتابه هذا أنه في لقاء (لم يحدد تاريخه) مع ملك إسبانيا خوان كارلوس، أنه إقترح على هذا الأخير: « لماذا لا نربط بين القارتين [أوروبا الغربية وافريقيا] عبر ربط قار، على شكل قنطرة أو نفق؟ »(4) وأضاف دو مارنش أن: « ملك اسبانيا وافق على هذه الفكرة. وفي يوم الغد، طرحت نفس الأفكار على ملك المغرب »(5).

وعندما يفكر دو مارنش في مشروع الربط القار، فإنه لا يفكر في السياحة أوفي التجارة مثلما يفعل بعض مثقفينا وأطرنا! كلا! فكما كتب دو مارنش هو نفسه: « أهتم بالحرب الشمولية »!(6).

ولماذا يفكر دو مارنش في إزالة هذا الحاجز المائي (المكون من مضيق جبل طارق) وفي تسهيل عبوره؟! ربما أن بعض المسؤولين والتقنوقراطيين بالمغرب يفكرون في هدف تسهيل عبور البضائع والسياح؟! ولكن لنتمعن في الهدف الذي يفكر فيه دو مارنش. فقد كتب: « لقد تساءلت طويلا لماذا أنهم بجميع الذنوب الغزاة الحديثون، أي البرتغاليون، والاسبان، والبلجيكيون، والدانماركيون، والألمان، والفرنسيون، والبريطانيون، والايطاليون، والهولنديون؟ وفي يوم من الأيام، وبينما أنا أستحم في صهريجي، وجدت هذا الجواب: [السبب هو] أنهم كلهم جاؤوا في السفن، بعد اجتياز البحار والمحيطات. الروس وحدهم (بالإضافة الى الفرسان العرب)، تقدموا عبر الأرض، فلم يحتاجوا إلى اجتياز سوى بعض الأنهر »!(7) الخلاصة واضحة إذن! فعلى عكس بعض الظنون الساذجة، فإن مشروع الربط القار

يدخل في إطار « حرب شمولية غازية » ، ولو أنها ستكون من نوع جديد، تحتاج إلى حذف الحاجز البحري المشكّل من مضيق جبل طارق ! هذا هو الجوهر الثابت في خلفية تفكير الغرب الامبريالي، حينما يفكر في مشروع الربط القار بين المغرب واسبانيا ! وعلى من لا زال يشك في ذلك أن يقرأ على الأقل كتاب ألكسندر دو مارنش ! (وبالمناسبة ، أقترح على جرائد المغرب أن تنشر على الأقل خاتمة هذا الكتاب (من الصفحة 319 إلى الصفحة 332 ، والتي تركز بوضوح هذه الإستراتيجية) .

مشروع إمبريالي للسيطرة على شمال المغرب

وباعتباره إطارا وخبيرا امبرياليا ، فإن دو مارنش لا يعير أي احترام لاستقلال المغرب ، ولا لسيادته ، ولا لحق شعبه في تقرير مصيره بنفسه ، بعيدا عن أي تدخل أو إكراه أو ضغط أجنبي. فقد كتب دو مارنش : « يجب على الولايات المتحدة الأمريكية أن تستولي وأن تتشبث بفكّي الكماشة : أي الجزر البريطانية والمغرب ، و ذلك على الدوام، ومهما حدث ، ومهما كان الثمن »!!!(8) ومن لم يصدق هذا الاستشهاد ، فليرجع الى كتاب دو مارنش في صفحته 328 ! ويقصد هنا دو مارنش بعبارة « فكي الكماشة » ، من جهة أولى شمال المغرب، ومن جهة ثانية جنوب اسبانيا (و جبل طارق الذي تحتله فيها ابريطانيا) ، وهما الضفتين المكونتين لمضيق جبل طارق !

وهذه الدعوة الواضحة جدا إلى سيطرة الامبريالية الأمريكية على شمال المغرب ، ليست فقط مجرد دعوة ، وانما هي الإستراتيجية الحديثة للإمبريالية الغربية في منطقة غرب البحر المتوسط (وسنرجع فيما بعد الى بعض التفاصيل العسكرية في هذه المسألة) . خاصة وأن دو مارنش ظل صديقا مقربا ، ومستشارا مسموعا ، سواء لدى الرئيس الأمريكي الحالي رونالد ريغان ، ام لدى الرؤساء الذين سبقوه (كارتر ، وفورد ، ونيكسون) . كما أن مكاتب مجمل رؤساء الدول الغربية مفتوحة دائما أمامه .

وما معنى عبارة « ... مهما حدث) ومهما كان الثمن »

الواردة في كلام دو مارنش السابق؟ معناها الأكثر احتمالا هو أنه، عندما ستقوم الولايات المتحدة الأمريكية بإحكام سيطرتها المطلقة على الضفة الجنوبية للبوغاز، أي شمال المغرب المطل على مضيق جبل طارق (أما الضفة الشمالية للمضيق، فمشكلها غير مطروح، لأنها توجد تحت سيطرة الحلف الأطلسي منذ سنوات، من خلال منطقة جبل طارق التي تحتلها إنجلترا منذ قرون، ومن خلال إسبانيا التي هي عضوة الآن في هذا الحلف)، وإذا ما نهض شعب المغرب لتحرير شمال وطنه، فإن على الولايات المتحدة الأمريكية أن تستمر في احتلال هذه المنطقة ولو أدى ذلك إلى إبادة نصف شعب المغرب! ومن الممكن أن يتحول احتلال سبتة ومليلية والجزر الصغيرة المجاورة لها من طرف اسبانيا التي هي عضوة الآن في حلف شمال الاطلسي إلى بداية عملية لتطبيق هذه الاستراتيجية!

ان هذا التصريح لدو مارنش، وهذه النوايا الإمبريالية، خطيرة جدا على مصير الشعب المغربي! وتكفي هي وحدها لمراجعة كل سياسات المغرب الخارجية وتغييرها في اتجاه التحرر من الإمبريالية!

فيتضح (وينفضح) هنا أيضا، أن مشروع الربط القار لا يطرح للإنجاز إلا لكي تستولي عليه الامبريالية الغربية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، ولكي تستعمله في «استراتيجيتها الهيمنية الشمولية» (Néo-Globalism) ضد شعوب شمال إفريقيا، وضد شعوب الكتلة الاشتراكية خصوصا، لإحكام محاصرتها وتطويقها من جميع الجهات، بما فيها جنوب البحر الأبيض المتوسط، والشرق الأوسط، إلى آخره!!!

وهذه هي الإستراتيجية التي تطبقها الامبريالية وحلفها شمال الأطلسي (OTAN بالفرنسية، و NATO بالإنجليزية). وفي هذا الإطار تأتي تقوية أساطيلها الحربية في البحر المتوسط، كما يأتي ضمنه تدخل الامبريالية في أحداث مكة في نونبر 1979 (9). وكذلك تدخلها في التشاد، وفي الخليج العربي - الايراني، وأيضا تفكيرها في إقامة الربط القار على مضيق جبل طارق، إلى آخره!

وإذا كان القاريء، لا زال يشك، فسنضيف له عناصر أخرى.

فقد كتب دو مارنش: «في الحرب النووية (...) نحتاج إلى تسديد الضربات وكذلك إلى تحملها (10). وفي هذا المجال ينقصنا

[نحن الأوروبيين الغربيين] ما هو أساسي. فالولايات المتحدة الأمريكية لها عمقها، أو خلفيتها الاستراتيجية المسماة بالغرب البعيد (Far West) ، كما أن للروس شرقهم البعيد (Far East) . وبمقدورنا [نحن الأوروبيين الغربيين] أن نجعل من بلدان المغرب العربي جنوبا بعيدا لنا (Far South) ، يعطينا نفس الحظوظ التي للقوتين العظيمتين »[11] !!!

فليتأمل أنصار الامبريالية الغربية في هذه النوايا العدوانية! ومن الواضح أن تحويل المغرب العربي الى « عمق استراتيجي » لأوروبا الغربية، يفترض احتلال شمال افريقيا وغزوها ، أو على الأقل السيطرة عليها اقتصاديا وسياسيا وثقافيا !

ولمن لم يقتنع بعد ، يمكن أن نضيف عنصرا معبرا آخر. فقد كتب دو مارنش : « أفكر مثلا أن صواريخنا النووية ستكون محفوظة أحسن في جبال تيبستي (Tibesti) [الموجودة في شمال التشاد – جنوب ليبيا] ، والهوكار (Hoggar) [الموجودة في الجنوب الشرقي للجزائر] ، وأن مخازيننا الإحتياطية [من الصواريخ النووية] ستكون مدبرة بشكل مشترك في جبال الأطلس [الموجودة في المغرب] بدلا من أن تكون مخبأة تحت الأرض في بروفانس (Provence) [الهجودة في الجنوب الشرقي لفرنسا] »[12] !!

ولماذا يدعو دو مارنش الى استعمال جبال بلدان المغرب العربي وليس جبال الألب (Alpes) الأوروبية الغربية التي هي أوسع وأكبر من جبال شمال إفريقيا ؟!

الجواب هو أنه ، في حالة اندلاع حرب نووية بين المعسكرين الرسمالي والاشتراكي ، يريد دو مارنش وأمثاله أن تجري هذه الحرب (أو أكبر جزء ممكن منها) فوق تراب شمال افريقيا ، وليس فوق تراب أوروبا الغربية ! ولأن دو مارنش يريد ، في حالة إقدام الكتلة الشرقية الإشتراكية على قصف وتفجير الصواريخ النووية الغربية المخزونة في جبال المغرب العربي ، يريد أن تتحمل نتائجها المدمّرة والمبيدة شعوب شمال افريقيا ، وليس شعوب أوروبا الغربية !!

وهنا نتذكر انتهازية إجرامية أخرى للامبريالية الفرنسية، تؤكد هي الأخرى مدى استهتارها بحقوق الشعوب المستضعفة. حيث تقوم فرنسا بتجاربها وتفجيراتها النووية تحت الأرض في جزيرة « موروروا (Mururoa) » الواقعة في مستعمرتها

« بولينيزي الفرنسية » (Polynésie Française). وحينما يحتج ضد فرنسا كل شعوب هذه المنطقة الشاسعة الموجودة في جنوب المحيط الهادي (Pacifiques) ، تجيبهم السلطات الفرنسية بأن هذه التفجيرات النووية مضبوطة إلى درجة أنها « لا تحدث نهائيا أي تهديد، ولا تلوث ، لا للهواء، ولا للماء» ! فيرد عليها ممثلو بلدان هذه المنطقة : « إذا كانت فرنسا فعلا متأكدة وصادقة بأن هذه التفجيرات النووية لا تحدث أي ضرر، فلتقم بها إذن في باريس ، وليس عندنا في جنوب المحيط الهادي !».

مناورات عسكرية للتدرب على احتلال بعض البلدان

من المحتمل أن بعض القراء (الذين قد لا يدركون جيّدا الطبيعة العدوانية للإمبريالية الغربية ، وأبعاد مشروع الربط القار، والإطار الإستراتيجي الذي يندرج فيه) سيبتسمون وهم غير مصدقين عند قراءة هذه الفقرات . وقد يفكرون أن هذه الطروحات هي مجرد مبالغة . ولهؤلاء نقول : ان الولايات المتحدة الأمريكية (وكذلك وأكثر فأكثر قوات أخرى من حلف شمال الأطلسي) تنظم في كل سنة مناورات عسكرية في كل من الصومال ، و اد جيبوتي ، والسودان (في عهد جعفر النميري) ، ومصر، وعمان ، والمغرب ، والأردن... والجوهر في هذه المناورات ، هو أن الجيش الأمريكي (أو قوات حلف شمال الأطلسي) يتدرب من خلالها على إنزال قواته على شاطئ البلد المعني ، وعلى احتلال طرف من ساحله . وعلى خلاف التغطية الاعلامية التي تقدم هذه المناورات العسكرية كشيء عادي ، وتطمس خلفياتها الحقيقية ، فإنه لم تحدث أبدا مناورات عسكرية معاكسة ، أي أنه لم تسمح أبدا دول إمبريالية مثل الولايات المتحدة الأمريكية ، أو فرنسا ، أو غيرهما ، لجيوش من العالم الثالث " بالتدرب على احتلال جزء من أراضيها خلال مناورات عسكرية مماثلة !

فهذه المناورات العسكرية هي في جوهرها تجريب وتدريب على تطبيق « سيناريوهات » احتلال هذه البلدان أو هذه المناطق . وهي مدروسة في إطار الإستراتيجية العسكرية للإمبريالية الغربية لتطبيقها عند اندلاع حرب عالمية ، أو عند

حدوث توتر عسكري في المنطقة المعنية ، وذلك بهدف إحكام سيطرتها المطلقة على هذه الشعوب ، وبهدف استعمالها في حربها الشاملة ضد كتلة الشعوب الإشتراكية ! ويتوفر حلف شمال الأطلسي أو الولايات المتحدة الأمريكية منذ عدة سنوات على مئات (نعم مئات) من القواعد العسكرية في أوروبا الغربية ، وفي شمال البحر المتوسط ، وفي الشرقين الأوسط والأدنى ، وفي الجنوبين الشرقي والغربي لآسيا...[13] ! وفي حالة نشوب توتر أو حرب بين الكتلتين الرسمالية والإشتراكية ، فإنه باستطاعة حلف شمال الأطلسي الامبريالي أن يطوق الكتلة الإشتراكية من جميع الجهات ، وأن يستعمل شعوب وأراضي البلدان المسودة والتبعية (ونحن من ضمنها) كمجرد وسائل حربية ، وذلك أكثر بكثير مما فعلت الامبريالية خلال الحرب العالمية الثانية ، حيث استعملت أثناءها المغرب العربي الكبير (وكذلك المشرق العربي) كخلفية عسكرية ، وكميدان معارك (ليبيا مثلا) ، وجندت قسرا ، وقتلت أو أعطبت خلال هذه الحرب أعدادا كبيرة جدا من المغاربيين ، وذلك بدون أدنى مبرر معقول ، ولا حق مشروع ...! ولكن ، لنترك مؤقتا هذا الجانب الإستراتيجي الحربي لنعود إليه فيما بعد ، ولنتفحص الآن الأسس الاقتصادية المفترضة لمشروع الربط القار .

الفصل الثاني : لماذا لجأت طبقة المستغلين الكبار في المرحلة الحالية الى طرح مشروع الربط القار

إذا أردنا اختصار الجزء الحديث من تاريخ المغرب ، ولو بشكل مبسط ، يمكن القول أن : التبعية الاقتصادية للإمبريالية الأوروبية الغربية مهدت الشروط لنشوء تبعية سياسية . والتبعية الاقتصادية والسياسية أدت الى حلول الاستعمار الفرنسي المباشر . لكن قيام مقاومة الشعب وكفاحه ، طرد الاستعمار . وبعد إعلان الاستقلال ، إستمرت الدولة من جديد في التبعية الاقتصادية للإمبريالية الغربية (وخاصة منها الفرنسية) ، بل أضافت لها تبعية جديدة هي التبعية الثقافية (أي تغيير أساليب المعيشة في اتجاه تقليد الامبريالية السائدة ، وازدواجية اللغة في التعليم والمعاملات

والاعلام). وذلك لأن طبقة المستغلين (بكسر الغين) الكبار السائدة، هي تبعية للإمبرياليات الغربية سواء على مستوى التمويل، أم التجهيز بمختلف الأدوات، أم التكنولوجيا، أم تسويق المنتوجات، الى آخره. وازدواجية اللغة اذا استمرت خلال مدة تاريخية كافية، فانها تؤدي إلى تغيير كلي ونهائي في اللغة، دون أن يستطيع الأفراد إيقاف هذا التطور. لكن، هل ازدواجية اللغة، ثم تغيير اللغة، يصاحبه تغيير في الاحساس بالإنتماء إلى الأمة، أو إلى القومية السابقة؟ الجواب الذي يهم هنا، ليس هو جوابنا، ولكنه الجواب الذي سيجيب به التاريخ مستقبلا!

المهم هو أن الميزة الثابتة في تطور مجتمع المغرب، بل وفي تطور مجتمعات المغرب العربي (ونقصد هنا: المغرب والجزائر وتونس وموريطانيا، ولو بدرجات وأساليب متفاوتة) منذ الاستقلال عن الاستعمار المباشر إلى يومنا هذا، هي من جهة أولى إنغلاق وانعزال كل دولة عن أشقائها في المغرب العربي الكبير، بل وكذلك في المشرق العربي، وتعميق التبعية والارتباط بالامبريالية الأوروبية الغربية، وخاصة بالمستعمر الأخير: أي فرنسا. وذلك إلى درجة أنه يمكن القول أن طبقة المستغلين (بكسر الغين) الكبار في المغرب مثلا، هي أوروبية غربية (وبالتدقيق: فرنسية) بالفكر، والقلب، واللغة، والدوق، والأساليب. فإذا كان المغرب قد استقل، فإن طبقة المستغلين (بكسر الغين) الكبار لا تزال مستعمرة من طرف استعمار غير مرئي، غير مباشر. والفرق بين رد فعل الشعب، ورد فعل طبقة المستغلين الكبار تجاه هذا الاستعمار الغير مباشر، هو أن الشعب يلفظه كقوة اجنبية غازية، بينما طبقة المستغلين الكبار تزداد تعلقا وغراما به. وفي نفس الوقت تزداد هذه الطبقة نفورا وكراهية ضد شعوب المشرق العربي!

في هذه الأوضاع، يغدو من المفهوم ومن الواضح أن طبقة المستغلين الكبار أصبحت لا تقنع بالارتباط التبعي الوثيق على المستويات الاقتصادية والثقافية تجاه الامبرياليات الأوروبية الغربية، بل انها أصبحت ترغب اليوم كذلك في ربط التراب الوطني بالتراب القومي الأوروبي ... عبر ربط قار يربط بين المغرب واسبانيا، بل بين المغرب وأوروبا الغربية، يمكن لكل فرد من طبقة المستغلين الكبار أن يعبره متى شاء بسيارته

الخاصة !

موقع مشروع الربط القار في إطار غرق الدولة المغربية في ديون هائلة

نجد كذلك من ضمن الأسباب الأساسية المفسرة لتعميق تبعية المغرب للمراكز الإمبريالية الغربية، ولتعميق الارتباط بها (بما فيه من طريق مشروع الربط القار بين المغرب واسبانيا، وعن طريق طلب العضوية في المجموعة الاقتصادية الأوروبية الغربية، وعن طريق الفرنكفونية، إلى آخره)، نجد غرق دولة المغرب في ديون ضخمة ومتزايدة تجاه هذه المراكز الامبريالية.

فمنذ قرابة سنة 1975 على الأقل، أصبح المغرب في كل سنة في حاجة ماسّة الى اقتراض قروض جديدة ومتصاعدة، تبلغ في الثمانينات (الميلادية) قرابة 10 مليار درهم في كل سنة! ومنذ قرابة سنة 1980، أصبحت القروض الجديدة التي يحصل عليها المغرب تتساوى تقريبا في كل سنة مع التحمل العام لمصلحة الديون (أي تسديد الأقساط المستحقة + الفوائد)!

ومنذ آخر سنة 1984، بلغ مجموع الدين الخارجي للمغرب 97 % من الناتج الداخلي الإجمالي! وفي آخر سنة 1985، بلغ 108 % من الناتج الداخلي الإجمالي! ولا زال في تصاعد!

وفي سنة 1985، بلغ حجم قروض المغرب المتراكمة قرابة 15 000 مليون دولار أمريكي! وهذا المقدار ظل ولا يزال في تصاعد متزايد. فقد طرحت لجنة المختصين التابعين « للبنك الدولي » أن « حاجة المغرب الاجمالية للرساميل ستكون 300 à 2 مليون دولار أمريكي سنويا بين سنتي 1988 و 1991 »(14)!

ويتشكل جزء كبير من هذا الدين المستحق على المغرب من دين عمومي على المدى المتوسط والطويل. وقرابة 60 % من ديون المغرب هي ديون تجاه دول إمبريالية! وقرابة 40 % منها هي ديون تجاه مؤسسات وأبناك إمبريالية!

وقد بلغت ديون المغرب المجدولة في آخر سنة 1984 قرابة 1 800 مليون دولار أمريكي. ومن المعلوم أنه حينما يعجز بلد مدد على أداء ديونه في آجالها المحددة، فإنه يلجأ إلى

استجداء مقترضيه لكي يحصل منهم على «إعادة جدولة» ديونه المستحقة. وقد احتاج المغرب إلى اعادة جدولة ديونه في سنة 1983، و 1984، و 1985، و 1986، و1987 ! وسيحتاج إلى إعادات جدولات أخرى متوالية ! ولكن إلى متى ؟!

ولا نعتقد أن المغرب قادر على إرجاع كل هذه الديون الهائلة. ويشهد على هذا العجز للدولة المغربية «التقرير» الرسمي الذي وضعته مجموعة من المختصين التابعين لـ «البنك العالمي» بتاريخ 23-24 يوليوز 1986 [15] لفائدة مجموعة من مقرضي المغرب. ومن بين أسباب عجز الدولة المغربية على أداء ديونها الضخمة، أن هذه القروض لم تذهب كلها الى الاستثمارات الانتاجية التي كان ينبغي نظريا أن توظف فيها، بل كانت تستهلك؛ وأن أقساطها أخرى منها لا يستهان بها ذهبت إلى جهات غير مشروعة. وهذه الظاهرة تشبه الظاهرة التي إنفضحت مؤخرا في مجتمعات أخرى عبر العالم، مثل الأرجنتين، والبرازيل، والمكسيك، والشيلي، وفنزويلا، وهايتي، إلى آخره!

وحسب «صندوق النقد الدولي»، بلغت الأموال المحوّلة من طرف أشخاص «أثرياء» في بلدان «العالم الثالث» إلى أبناك أمينة داخل الدول الغربية، بلغت قرابة 300 000 مليون دولار أمريكي بين سنتي 1974 و 1985، أي ثلث مجموع ديون بلدان «العالم الثالث» ! ويعتبر بعض الخبراء أن هذا الرقم دون مستوى الرقم الحقيقي [16] !

ومثلما هو حال دول تبعية أخرى عبر «العالم الثالث»، أصبح بإمكان المؤسسات المالية الامبريالية الغربية التي تمنح القروض للمغرب، أن تفرض عليه انفتاح اقتصاده على بضائع وخدمات المراكز الامبريالية الغربية، واتباع الإباحية الاقتصادية الرسمالية (Libéralisme Economique) !

في إطار مثل هذا الغرق في ديون ضخمة، فإن الدولة التبعية المدينة تلجأ إلى تقديم تنازلات وخدمات متزايدة للمراكز الامبريالية للحصول على مساعداتها، أو على تعاطفها، أو على تفهمها ! بالإضافة طبعا إلى أن مصالح طبقة المستغلين (بكسر الغين) الكبار تلتقي في إطار التبعية بمصالح الامبريالية العالمية.

في هذا الإطار، يأتي تعميق انحياز دولة المغرب الى جانب الامبريالية الأوروبية الغربية، والى جانب الامبريالية الأمريكية. وفي هذا الإطار، فإن إتّباع الإباحية الاقتصادية (Libéralisme)، ومشروع الربط القار، وكذلك طلب العضوية في المجموعة الأوروبية الغربية، ما هي إلا أشكال محددة من بين الأشكال العامة لهذا الانحياز (17). فهل توجد، ولو من وجهة نظر اقتصادية صرفة (أي اقتصادوية ضيقة)، إمكانية ولو ضئيلة جدا للكلام بجدية عن مشروع ربط قار بين المغرب واسبانيا، تقدر تكاليفه حاليا من طرف الجهات الأكثر تفاؤلا بقرابة 6 مليار دولار أمريكي، أو قرابة 50 مليار درهم مغربي، في إطار وضع يتميز بغرق دولة المغرب في ديون داخلية وخارجية هائلة جدا تعجز تماما على إرجاعها الى أصحابها في يوم من الأيام بوسائل عادية ومشروعة ؟!

مشروع الربط القار سابق لأوانه

أولا، في الوقت الذي نجد فيه مجمل الطرق والممرات مغلوقة بين المغرب والجزائر، بين الجزائر وليبيا، بين ليبيا ومصر، الى آخره ... تفكر الطبقة السائدة في إقامة ربط قار بين المغرب وأوروبا الغربية !

ثانيا، في الوقت الذي يمكن فيه للمواطن العربي في أي بلد عربي سماع إذاعات متعددة وبكثير من اللغات، بما فيها اللغة العربية، من الولايات المتحدة الأمريكية، وانجلترا، وفرنسا، وألمانيا الغربية والشرقية، والاتحاد السوفياتي، والصين، واسرائيل، وجنوب افريقيا، الى آخره، فإنه لا يستطيع الاستماع سوى للإذاعة المحلية لدولته (18). أما إذاعات الدول العربية الأخرى، فإن المواطن العربي البسيط لا يستطيع التقاطها وسماعها! وذلك لأن الإذاعات العربية الأخرى غائبة، أو مشوشة، أو ضعيفة، أو أن التقاطها يتطلب جهاز راديو متقدما وباهض الثمن. وأحسن إذاعة بالعربية (رغم دعايتها الامبريالية) منذ نهاية الحرب العالمية الثانية الى يومنا هذا هي إذاعة غير عربية : أي اذاعة انجلترا (BBC) بالعربية من لندن ! وفي ميدان النشر والتوزيع، فإن اختلال التوازن فظيع ايضا لصالح الغرب (19) !

ثالثا، وفي الوقت الذي يسافر فيه مواطنون عرب من

بلدهم الخاص الى مختلف الدول الامبريالية الغربية بأعداد كبيرة تقدر على الأقل وفي كل سنة بمئات الآلاف ، فإن عدد المواطنين العرب المسافرين بين بلدين عربيين يظل ضعيفا جدا، أو مساويا لصفر، بل يتعرض هؤلاء المسافرون أحيانا ، بعد رجوعهم إلى بلدهم الأصلي ، لمتابعات بوليسية ومضايقات قمعية تردع رغبتهم في زيارة هذا البلد العربي أو ذاك !

رابعا ، في الوقت الذي نجد فيه ما بين 40 و 60 % من برامج التلفزة مفرنسا أو مغربا (نسبة الى العرب) ، وفي الوقت الذي أصبح فيه على الأقل ذوو الامكانات المادية قادرين على شراء الهوائيات (antennes) المُمَكِّنة من إلتقاط القنوات التلفزية الفرنسية (TV5) و الأسبانية (RTE1,2) و الإيطالية (RAI) والانجليزية (canal super) ، إلى آخره ، فإن القنوات التلفزية العربية غائبة (أو ممنوعة من تخطي الحدود ، وذلك رغم تجاور البلدان العربية فيما بينها ، ورغم وجود قمرين اصطناعيين عربيين (ARABSAT) يسبحان في الفضاء ، وهما لا يقومان بكل الوظائف التي بمقدورهما أن يقوما بها !

يمكن للقارئ أن يظن أن هذه أشياء بعيدة جدا عن موضوع « الربط القار » . وفي هذه الحالة ، فإن هذا الاعتقاد سيكون تقديرا خاطئا تماما . لماذا ؟

لأن مشروع الربط القار بين المغرب واسبانيا هو في جوهره مشروع ربط بين المغرب والمجموعة الأوروبية الغربية . ولأن الربط القار بين المغرب واسبانيا ليس إلا وسيلة . أما هدف هذه الوسيلة ، فهو تعميق التقارب والتكامل والاندماج بين المغرب و أوروبا الغربية ! ولأن تعميق التقارب بين المغرب وأوروبا الغربية ليس شيئا آخر سوى تعميق الإبتعاد عن المشرق العربي ، وكذلك حتى عن باقي المغرب العربي الكبير ! والقدر الذي « تفرنس » به المغرب و « تأورب » (مشتقة من كلمة أوروبا) ، هو نفس القدر الذي قلص به عروبته ، وعمق به ابتعاده عن شرقه العربي (20) . وهذا التوجه ، ليس لا من إرادة ولا من مصلحة سوى طبقة واحدة ، هي طبقة المستغلين (بكسر الغين) الكبار التبعية . وليس من مصلحة باقي طبقات الشعب .

وبقدر ما تبحث كثير من الدول العربية ، والطبقات السائدة

داخلها ، على تعميق استقلالها عن بعضها بعضا ، بقدر ما تعمق في نفس الوقت تبعيتها للمراكز الامبريالية الغربية ! وحينما ستبرز أنظمة عربية وطنية حقيقية ، ومكرسة أولا وأخيرا لخدمة جماهيرها الكادحة ، ومكافحة ضد التبعية للإمبريالية ، فانها ستتجه موضوعيا نحو تعميق التقارب العربي ، وتشييد التكامل العربي ، اقتصاديا وثقافيا وسياسيا!

مشروع الربط القار وسياسة المغرب الفلاحية التبعية تجاه أوروبا الغربية

منذ قبيل انتهاء الاستعمار الفرنسي المباشر في شمال إفريقيا ، كان من الواضح أن هدف التحرر الوطني يستوجب تشييد التكامل الفلاحي والصناعي بين بلدان المغرب العربي الكبير . فمثلا كان من الجلي أنه يوجد في المغرب الأقصى من الأراضي الخصبة والمياه المؤهلة للإستعمال في الري الفلاحي ما لا يوجد في الجزائر. وأنه يوجد مثلا في الجزائر من الطاقة (بترول + غاز) ما لا يوجد في المغرب . ورغم ذلك ، رفضت الطبقة السائدة ، بسبب تبعيتها للإمبريالية ، هذا التوجه الوطني ، واختارت تعميق التبعية تجاه فرنسا وأوروبا الغربية !

ومنذ قرابة نهاية الستينات ، راهن جزء هام من ملاكي الأراضي الكبار ومن المستغلين (بكسر الغين) الكبار في ميدان الفلاحة على تزويد أوروبا الغربية بالمنتوجات الفلاحية الباكرة (المزروعة مثلا في مزارع مغطاة) ، وبالمصبرات النباتية ، وذلك طبعا حسب المقاييس التي تحددها أوروبا الغربية . فتخصص المغرب في إنتاج هذه المواد وتصديرها إليها .

والمغرب هو من بين بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط الذي ذهب أكثر بعدا من أي بلد آخر في هذه المراهنة على تعميق التبعية ! وقد ظلت الدولة المغربية ترتكب خطأ فادحا حينما كانت تعتقد (منذ نهاية الستينات الى نهاية الثمانينات) أن إسبانيا والبرتغال لن يقبلا كعضوين داخل المجموعة الأوروبية الغربية ، أو أن نتائج قبول عضويتهما لن تؤثر كثيرا على حجم ونوعية المبادلات الاقتصادية بين المغرب وبلدان المجموعة الأوروبية الغربية ، وأن الطريق الوحيد لتحقيق النمو الاقتصادي في المغرب

يمر بالضرورة عبر ارتباط (أي تبعية) المغرب بأوروبا الغربية!
ومع التقدم ولو الحتيت في بناء المجموعة الأوروبية الغربية، تكونت وتقوت سياساتها واجراءاتها الحمائية (Protectionnisme) ضد المنتوجات والمنتجين الأجانب غير الأعضاء في هذه المجموعة الأوروبية! فتكاثرت العراقيل في وجه صادرات بلدان جنوب البحر المتوسط، وذلك ولو عبر خرق الدول الأوروبية الغربية للإتفاقيات الدولية الاقتصادية التي سبق لها أن وقعتها والتي كانت تضمن استمرارية هذه الصادرات! حيث كان من الحتمي أن تلجأ في آخر المطاف المجموعة الأوروبية الغربية الى تعويض المنتوجات الفلاحية لبلدان جنوب البحر المتوسط بمنتوجات بلدان شمال البحر المتوسط التي هي أعضاء داخلها!

وفي منتصف الثمانينات، أفلست مراهنة دولة المغرب هذه، و وصلت سياسته الفلاحية التبعية، رغم الإستثمارات الكبيرة التي إلتهمتها، الى طريق مسدود [21]! وكانت هذه السياسة الفلاحية التبعية تجاه أوروبا الغربية على حساب الفلاحة المتوسطة والصغيرة. فأدت إلى إهمال والى تعميق تفقير وتهميش الفلاحين الفقراء والصغار [22]، والى استمرارية عملية نزع الأرض منهم.

وعلى خلاف توقعات وتخمينات التقنيين والخبراء، فإن هذه السياسة المغربية الفلاحية التبعية تجاه أوروبا الغربية، لم تحدث تأثيرات إيجابية ذات أهمية على باقي الفلاحة المغربية. واستمرت حاجة المغرب الى استيراد كميات مستقرة أو متزايدة من الحبوب ومواد فلاحية أساسية أخرى. وعندما يعوض استيراد منتوج معين بإنتاج محلي (وطني أو تبعي)، فإن ظاهرة التبعية للمراكز الامبريالية تبرز بعمق مماثل أو أكبر على مستوى منتوج آخر، أو في قطاع اقتصادي آخر!

والخطير في الأمر هو أنه، رغم إتضاح وانفضاح إفلاس هذه السياسة الفلاحية المغربية التبعية تجاه المجموعة الأوروبية الغربية، فإن طبقة المستغلين (بكسر الغين) الكبار عاجزة بطبيعتها على إدراك ما جرى، وعلى استخلاص الدروس منه! حيث لا ترى من حل لهذا الافلاس سوى تقديم تنازلات إضافية (مثلا في مجالات: الصيد البحري، والعمال المهاجرين، ومشروع الربط القار، والفرنكفونية، وطلب العضوية في المجموعة الاقتصادية الأوروبية

الغربية (C.E.E.)، وفتح اقتصاد المغرب على أوروبا الغربية، واتباع سياسة الإباحية (Libéralisme) الاقتصادية الرسمالية، إلى آخره ...)!

فكل ما تجتهد دولة المغرب للحصول عليه من المجموعة الأوروبية الغربية هو ضمان استمرارية دخول حصص من صادرات المغرب الى المجموعة الأوروبية الغربية تكون متساوية تقريبا مع صادراته التقليدية السابقة خلال سنوات الثمانينات، وتكون (مثل صادرات اسبانيا أو غيرها من الأعضاء في المجموعة) معفاة من العراقيل والضرائب. وبعبارة أخرى، فإن أنانية طبقة المستغلين (بكسر الغين) الكبار بالمغرب، لا يهمها سوى شيء واحد، هو إنقاذ مصالحها الطبقية الضيقة، حيث ذهبت بعيدا في التبعية لأوروبا الغربية، إلى درجة أن أي خروج فعلي من هذه التبعية قد يجسد بالنسبة لها انتحارا اقتصاديا وسياسيا!

والامبريالية الأوروبية، بدهاءها المعروف، ومكرها المتابر، تقترح على دول جنوب البحر المتوسط «التشاور على استراتيجيات تكامل اقتصادي فيما بين ضفتي البحر المتوسط وذلك مقابل مساعدة في مجال النمو الاقتصادي». أي بعبارة أخرى، تطوير أشكال التبعية للإمبريالية لجعلها أكثر ملاءمة وتكيفا مع التطورات الحديثة، وخاصة مع إعادة هيكلة الصناعة في الغرب (Electronique, Informatisation, Robotisation). فيتضح إذن، في إطار إفلاس سياسة المغرب الفلاحية التبعية، أن مشروع الربط القار (وكذلك طلب العضوية في المجموعة الأوروبية الغربية)، هو أيضا نتيجة للتبعية وتعميقا لها، بل إنه محاولة لمعالجة داء التبعية بمزيد من التبعية! (وسنعود فيما بعد (في فصل) لنقاش استراتيجية الفلاحة المغربية التصديرية الى المجموعة الأوروبية الغربية).

مصلحة الطبقات المستغلة العربية توجد في توحيد الأسواق العربية وليس في التهافت على السوق الأوروبية الغربية

من الملاحظ أن طبقة المستغلين (بكسر الغين) الكبار في كل دولة عربية تلهث خلال العديد من السنوات وراء الامبريالية لكي تمنحها بعض الضمانات أو الامتيازات في المبادلات التجارية. كما تتهافت مثلا

حكومة المغرب على المجموعة الأوروبية العربية لكي تسمح لها بتصدير كميات معينة من صادراتها الفلاحية والنسيجية وغيرها. وما دامت طبقات المستغلين الكبار العربية لا ترى إمكانية نموها وتقدمها إلا في إطار مزيد من التبعية تجاه الامبريالية، فإنها ستظل طبقات مستغلة (بكسر الغين) تبعية، غير وطنية، ومتخلفة. فهي لا تدرك أن نموها يقتضي، بدلا من التهافت على الأسواق الامبريالية، توحيد الأسواق العربية المجزءة في سوق عربية واحدة، وتحريرها من تدخل الامبريالية وسيطرتها. الشيء الذي يفترض قدرا لا بأس به من الانعزال ومن الاعتماد على النفس. كما لابد من تشييد الاستقلال الوطني والاكتفاء الذاتي في الميادين الاستراتيجية. فهل طبقة المستغلين الكبار التبعية قادرة على أن تكون وطنية، وعلى أن تحقق استقلالا وطنيا على المستويات الاقتصادية والسياسية والثقافية؟ تجربة قرابة 30 أو 40 سنة الحديثة تؤكد أنها عاجزة على القيام بهذا الدور! (23)

مشروع الربط القار و« الأصالة »

بعض الاطراف من طبقة المستغلين الكبار، وكذلك من أنصارها، يتكلمون كثيرا ويحماس عن « الأصالة ». فحينما يتعلق الأمر بمحاربة الأفكار التقدمية، فإن هذه الأطراف تصيح: « يجب الحفاظ على أصالتنا، وعلى وطنيتنا! نحن ضد الأفكار المستوردة الهدامة!». لكن حينما يخرجون لشراء المأكولات أو المشروبات أو الألبسة (التحتية أو الفوقية، الشتوية أو الصيفية)، أو حينما يشترون سيارة، أو حينما يشيّدون « فيلا »، أو حينما يشترون أسهما في البرصة (بالداخل أو بالخارج)، أو حينما يريدون تعليم أبنائهم، أو حينما يريدون قضاء عطلتهم الصيفية، إلى آخره، فإنهم لا يقبلون ولا يقنعون سوى بالمنتوجات والخدمات المستوردة من جنتهم النموذجية، أي أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية! ف « الأصالة » أو « الوطنية » عندهم مقبولة فقط في الأفكار الرجعية أو المحافظة، ومرفوضة ومتجاوزة تماما حينما يتعلق الأمر بالتملك وبالاستهلاك، وبالإستمتاع وبالتفوذ وبالتبذير! فهل يوجد شيء يناقض الأصالة والوطنية أكثر من التبعية للإمبريالية، ومن الارتباط بها عبر ربط قار بل ومن محاولة الاندماج معها من خلال طلب العضوية في المجموعة

الفصل الثالث: معطيات حول الربط القار

قررت الحكومتان الاسبانية والمغربية سنة 1979 إحداث شركتين « وطنيتين » من أجل دراسة جدوى مشروع الربط القار. فتكونت « الشركة المغربية للدراسات حول مضيق جبل طارق » (S.N.E.D). ويتولى إدارتها نجيب بنشقرون. كما تكونت « الشركة الاسبانية للربط القار عبر مضيق جبل طارق » (SEGECSA). ومديرها هو ألفونسو بيلا نويرا (Alfonso Villanuera). وتم فيما بعد تسجيل 24 شركة مهتمة بمشروع الربط القار، من بينها 8 من المغرب، و8 من اسبانيا.

ويبلغ عرض المضيق في المكان الأضيق منه قرابة 14 كيلومتر. لكن المكان الأنسب لمشروع الربط القار يفوق عرضه هذا القدر. ويبلغ عمق البحر قرابة 350 متر.

وقد طرحت 10 مشاريع للربط القار، وتتنوع إلى ثلاثة أنواع:

1) نوع قنطرة معلقة لعبور السيارات، طولها 30 كيلومتر، محمولة فوق 10 أعمدة، تبعد كل واحدة منها عن الأخرى ب 2 000 متر.
2) نوع على شكل نفق تحت الأرض (بعمق 100 متر تحت قاع البحر)، طوله 50 كيلومتر، وهو خاص لعبور قطارات تسير بالكهرباء.
3) نوع يمزج بين القنطرة والنفق (جزء منه في الطرفين على شكل قنطرة محمولة فوق أعمدة عائمة، وجزء في الوسط على شكل نفق مبسوط فوق سطح قاع البحر. طوله 30 كيلومتر. وهو خاص بعبور السيارات.

ومن الملاحظ أن نفس الأنواع لهذه التصورات طرحت حديثا فيما يخص مشروع الربط القار بين فرنسا وانجلترا عبر مضيق « با دو كالي (Pas de Calais) ».

ولم تختر بعد شركتي (SNED) و(SEGECSA) شكل الربط القار. وطرح مدير شركة (SNED): « أنه لا يمكن في المرحلة الحالية، وعلى أساس الاعتبارات التقنية والاقتصادية والقانونية

والأمنية ، تحديد اختيار معقول لنوعية شكل الربط القار »(24).
وهذا الزعم غير مقنع. فحسب تقديرنا ، فإن الشكل الذي سيكون اسهل تقنيا ، وارخص ثمنا ، وأكثر أمنا ، هو شكل نفق تحت قاع البحر يكون خاصا لعبور القطارات الكهربائية .

ويقدر ثمن إنجاز مشروع الربط القار بين المغرب واسبانيا بما يتراوح بين 5 000 و 6 000 مليون دولار أمريكي ، أو ما بين 42 000 و 50 400 مليون درهم مغربي حسب أثمان بداية سنة 1987 . ويمكن أن تتراوح مدة تشييده بين 8 و 12 سنة .

وأكد مدير شركة الربط القار أن الدراسات تناولت مختلف الجوانب : الجيولوجية ، والجيوتقنية ، والطوبوغرافية البحرية ، وتحليل عينات الأرض البحرية ، والزلزالية ، والمجاري البحرية ، والأمواج ، والطقس ، إلى آخره . وتقوم بمختلف هذه الدراسات دول مثل إسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية والبابان ، وفرنسا ، وانجلترا ! كما تناولت الدراسات الجوانب التقنية ، والاقتصادية ، والقانونية ، والتمويلية.

وفي رأينا ، فإن الجانب الذي لم تدرسه الشركة - وهو في تقديرنا الأكثر أهمية - هو الجانب السياسي لهذا المشروع من زاوية وطنية مغربية !

مقارنة بين مشروعي الربط القار بين فرنسا وإنجلترا من جهة ، ومن جهة أخرى بين المغرب واسبانيا

من المفيد جدا أن نقارن مشروع الربط القار بين المغرب واسبانيا ، بمشروع الربط بين فرنسا وانجلترا عبر مضيق « با دو كالي Pas de Calais ».

ويظهر أن مشروع الربط القار عبر مضيق " بادو كالي " هو أسهل نسبيا من الناحية التقنية بالمقارنة مع مشروع جبل طارق (من زاوية أن عمق البحر هو أصغر ، وأن الصخر البحري هو أسهل في الحفر ، وكتيم ، أي غير قابل لنفوذ الماء فيه) . و تتكلف بتشييده شركة Eurotunnel ، وهي شركة فرنسية - إنجليزية .

ويتكون في الواقع مشروع بادوكالي من ثلاثة أنفاق متوازية: واحد للذهاب ، والثاني للإياب ، والثالث موجود فيما بين الأولين ، وهو خاص للصيانة والاصلاح والانقاذ . ويخطط لاستعمال القطارات

الكبيرة السرعة (TGV) ابتداء من سنة 1993 (25).

اللوحة 1 :
مقارنة بين مشروعي الربط القار عبر مضيقي
جبل طارق و بادوكالي

	بين فرنسا وانجلترا	بين اسبانيا والمغرب
الطول	50 كيلومتر	30-50 كيلومتر
عمق البحر	50-400 متر	350 متر
طبيعة الصخر تحت البحر	كلسي كَتِيم	
عمق النفق تحت قاع البحر	40 متر	100 متر
الثمن المتوقع حسب أثمان بداية سنة 1987	7400 - 8500 مليون دولار أمريكي أو 60 000 مليون فرنك فرنسي	5000 - 6 000 مليون دولار أمريكي أو ما بين 42 000 و 50 400 مليون درهم مغربي
مدة بناءه	من 6 الى 7 سنوات	من 8 الى 12 سنة
العدد المتوقع للأشخاص العابرين	30 مليون شخص	من 14 الى 17 مليون شخص (تعتبر هذه الأرقام مبالغ فيها)
الحجم المتوقع للسلع العابرة	13 مليون طن	من 12 إلى 23 مليون طن (تعتبر هذه الأرقام صالغ فيها)
نسبة المردودية للمشروع	من 17% الى 19 %	
عدد البنوك المشاركة	50 بنكاً مجمعا في نقابة. وفي المجموع 125 بنكاً مشاركا.	

المصدر: هذه الأرقام مأخوذة من النشرات المذكورة في الهامش:
(Le Monde, Time, La Vie Economique).

وكانت رئيسة الوزراء الانجليزية ماركاريت تاتشر قد طرحت منذ سنة 1982 أنها لن تصادق على مشروع الربط القار عبر «با دو كالي» إلا إذا كان رسمال المشروع مكونا من رساميل خاصة (privés). وقد صادق الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتيران على شرطها. وفي 29 يوليوز 1987 تم توقيع الاتفاقية بين ميتيران وتاتشر للشروع في تشييد الربط القار الفرنسي-الانجليزي.

وإذا كان الرسمال الخاص في فرنسا وفي انجلترا، وكذلك في اسبانيا، قادرا على أن يضطلع بتشييد الربط القار، فإن الرسمال الخاص المغربي عاجز تماما على ذلك!

وفي حالة الاقدام على بناء الربط القار بين اسبانيا والمغرب، فإن الرسمال المغربي المشارك في تشييد المشروع (سواء كان للدولة أم للخواص)، سيلجأ - في إطار السياسة السائدة حاليا - إلى استعمال قروض وتكنولوجيا وآلات ومواد، وحتى أطر، مستوردة من المراكز الامبريالية الغربية! الشيء الذي سيعمق تبعية المغرب للامبريالية.

وإذا كان مشروع الربط القار بين فرنسا وانجلترا سيربط بين جزيرة وقارتها الأوروبية الأم، أو بين دولتين متشابهتين في نمط العيش، ومتقاربتين في القومية، وفي مستوى التقدم الصناعي، وفي نمو قوى الانتاج، وفي الوزن المالي، وفي النفوذ السياسي عبر عبر العالم، فإن مشروع الربط القار بين المغرب واسبانيا، هو ربط بين قوميتين مختلفتين، وبين دولتين ومنطقتين متفاوتتين جدا! الأولى متخلفة، مستضعفة، مسودة، تبعية؛ والثانية متقدمة، مصنعة، قوية، معتمدة على طاقاتها الذاتية، وسائدة. الأولى بلا حول ولا قوة، ولا طموح، ولا حرية؛ والثانية عندها في حلف عسكري هو أقوى حلف عسكري على الإطلاق في الحاضر وفي تاريخ البشرية! وهذا التفاوت الصارخ هو تناقض! والتناقض ينتج التفاعل والصدام والعراك!

لكل مضيق تاريخه!

يطرح على كل مهتم بمشروع الربط القار بين المغرب واسبانيا أن يدرس تاريخ الممرات والمضايق المماثلة عبر العالم، مثل مضيق

«المانش» (بادوكالي) بين فرنسا وانجلترا ، و الدردانيل-بوصفور في تركيا ، والسويس في مصر، الى آخره. لأن كل مضيق لـــه تاريخه العريق الحافل بالأحداث،والمشاريع،والحروب،والغزوات، والاحتلالات،والاحتلالات المضادة ... ولأن إيحاءات و دروس هـــذه الأمثلة ثمينة جدا ، خاصة بالنسبة لنا نحن المغاربة الذيـــن نجهل الكثير عن أوروبا ، ونتعامل معها بشكل ساذج .

ولا نريد هنا استعراض التطورات التاريخية المتعلقـــة بمضيق جبل طارق ، ولكننا نود إبراز بعض الملاحظات.

فمن خلال رؤية سريعة على التطور التاريخي في حـــوض البحر المتوسط ،يظهر بشكل عام : 1) أن كل دولة تبلغ قدرا هاما من القوة بالمقارنة مع الدول والمناطق الأخرى حول البحر المتوســـط ، إلا وتقدم على التوسع والانتشار، 2) أنه كانت هناك عبر هـــذا التاريخ وسيلاتان بارزتان للتوسع : الأولى عبر الأرض (بجيوش من المشاة والفرسان) ، والثانية عبر البحر (بأساطيل وجيش محمل في السفن) . أما اليوم في القرن العشرين ، فإن أية دولة لا يمكنهـا أن تتوسع أو تسيطر (وحتى أن تدافع عن نفسها) في منطقة البحر المتوسط إذا لم تتوفر (بالإضافة الى القوة البحرية وخاصة البرية) على طيران فعال ! ونتيجة لانتاج وتطوير الصواريخ الحديثـــة (القصيرة والمتوسطة المدى) فإن أية نقطة موجودة داخل (أو قرب) حوض البحر المتوسط ، يمكن أن تصبح اليوم هدفا مهددا!

عدة امبراطوريات توالت في السيطرة على معظم حوض البحر المتوسط . فقبل ميلاد المسيح ببضعة قرون ، انطلق الفنقيون من المنطقة المسماة حاليا بلبنان . وبواسطة أسطولهم البحري ، وصلوا الى غرب البحر المتوسط ، وأقاموا عدة مراكز تجارية علـــى الشواطئ ، من أبرزها قرطاج على ساحل مايدعى حاليا بتونس ، ووصلوا حتى إلى مواقع على الشاطئ الغربي للمغرب الحالي . أي أنهم مرّوا من المضيق (جبل طارق) . وتمكن الرومان فيما بعد بواسطة أساطيلهم البحرية من الوصول الى معظم شواطئ البحر المتوسط . بل خرجوا من المضيق (جبل طارق) ، و وصلوا هم أيضا الى مـــواقع على الشاطئ الغربي للمغرب الحالي . بينما بعض الامبراطوريات مثل البيزنطيين والعثمانيين ، لم يكن لها فعل كبير في غرب البحر المتوسط . وقد يكون ضعف أساطيلهم البحرية هو من بين العناصر المفسرة لعدم سيطرتهم على غرب البحر المتوسط وعلى

مضيق جبل طارق. أما العرب، فإنهم تقدموا من الشرق نحو الغرب عبر البرّ، ثم إنتقلوا إلى فتح جنوب إيبيريا (إسبانيا)، عابرين المضيق الصغير (مضيق جبل طارق) دون أن يحتاجوا في ذلك إلى أسطول بالمعنى الصحيح للكلمة. وامتد تواجد النفوذ العربي-الاسلامي في إيبيريا من 711 ميلادية إلى 1492 ميلادية عند سقوط غرناطة. وعندما نهض البرتغاليون والأسبان، ثم الإنجليز... فإن تشييدهم لأساطيل بحرية جيدة، وإتقانهم للملاحة، مكنهم من السيطرة في كثير من البحار (بما فيه على مضيق جبل طارق)، ومن غزو واحتلال معظم الجزر الصغيرة والكبيرة عبر العالم، بما فيها القارة الامريكية شمالا وجنوبا.

لمحة تاريخية عن مشروع الربط القار بين فرنسا وإنجلترا

فيما يلي نستعرض لمحة تاريخية عن مشروع الربط القار بين فرنسا وانجلترا، وذلك لما فيه من فوائد.

رغم أن عدد البريطانيين الذين كانوا يقطعون بحر المانش (بين فرنسا وانجلترا) قد ظل ضعف عدد مقابلهم من الفرنسيين، فإن الفرنسيين هم الذين ظلوا يهتمون أكثر بالمشروع، ويخططون له.

ترجع الدراسة الأولى حول مضيق بحر المانش الى نيكولا ديماري (Nicolas Desmarets) في سنة 1750 ميلادية.

و قد بدأ النقاش حول إنجاز مشروع الربط القار بين فرنسا وانجلترا فوق أوتحت بحر المانش في سنة 1787، نعم 1787. وعلى عكس بعض الآراء، لم يكن السبب في تأخير تحويل فكرة هذا الربط القار الى مشروع عملي هو عدم توفر الوسائل التكنولوجية الضرورية لتشييده. فقد كان واضحا أن القنيات التي ستستعمل لتشييد هذا المشروع هي في جزءها الأساسي تقنيات استخراج المعادن من تحت الارض. أي تقنيات حفر المناجم وإقامة الغيران والأنفاق الصلبة والدائمة. ولكن فكرة الربط القار بين فرنسا وانجلترا ظلت مرفوضة - سواء قبل الحرب الدولية الأولى أم بعدها - وذلك نظرا للحروب القديمة بين هذين البلدين، ونظرا لتخوف انجلترا خصوصا من احتمالات نشوب توترات أو حروب جديدة بينهما. فقد كانت انجلترا تعتبر بحر المانش الفاصل بينها وبين فرنسا وباقي أوروبا حاجزا دفاعيا

وطبيعيا يجب الحفاظ عليه . فلم يعد هذا المشروع قابلا للإعتبار العملي إلا بعد مضي «الحرب الدولية الثانية» وما خلفته من تأثيرات نفسية وسياسية وتضامنية عميقة ، وبعد صيرورة طويلة نسبيا من اندماج البلدين (فرنسا وانجلترا) داخل «المجموعة الاقتصادية لأوروبا الغربية» ، وبعد زوال كل التخوفات أو الاحتمالات حول نشوب حرب جديدة بينهما . ولم يوقع مسؤولو البلدين فرانسوا ميتيران ومارغاريث تاتشر على هذا المشروع إلا في 29 يوليوز 1987 . وسيخضع عمل هذا الربط لاتفاقية دولية تشمل أوروبا الغربية . وسيتولى مهمة إنجازه (على شكل خط للسكك الحديدية تحت قاع البحر) شركة خاصة أوروبية غربية .

وفي سنة 1802 ، كان أ.م. فاڤيت (Albert Mathieu Favet) قد قدم لنابليون بونابارط مشروع ممر ثابت تحت أرض البحر مكون من غارين متوازيين ، واحد للعربات ، والثاني لمجرى المياه المتسربة .

ومنذ سنة 1802 ، أحصي 27 مشروع ربط قار بين فرنسا وانجلترا . والملاحظة الجوهرية هي أن لجنة الدفاع الملكية في إنجلترا هي التي كانت تعارض إنشاء ممر ثابت على شكل نفق أو قنطرة بين فرنسا وانجلترا . لأنها تعتبر أن إقامة هذا الممر الثابت سيزيد في أخطار تعرض جزيرة انجلترا في فترة غير متوقعة إلى غزو عسكري من طرف فرنسا ، أو من طرف دول أوروبية أخرى . أما اليوم ، فإن هذه الأخطار أصبحت شبه منعدمة ، وذلك بعد دخول معظم أوروبا الغربية منذ قرابة 1945 في صيرورة متواصلة من التقارب والتكامل والاندماج الاقتصادي والثقافي والسياسي . بينما الوضع بين المغرب واسبانيا ، أو بين المغرب العربي وأوروبا الغربي ، فإنه على عكس ذلك بشكل مطلق .

وبين سنتي 1833 و 1870 ، قدم حلولا تقنية لتحقيق مشروع الربط القار بين فرنسا وانجلترا كل من إ. طومي (Aimé Thomé) و هـ. مونتري (Henri Montray) و ت. فانشو (Tessie Fanchot) و ف. بهودي (Verdu de Behodi) و بوتيت (Boutet) وبلانكود (Blancoud) .

وظل خلال القرن التاسع عشر الميلادي مخترعو التصورات لإنجاز مشروع الربط القار بين فرنسا وانجلترا يحاولون إقناع « القيادة البحرية البريطانية » أنه من السهل تحطيم القنطرة أو

النفق ، وذلك لهما أنهما حول تخوفاتهما من تعرض انجلترا لغزوات عسكرية محتملة من طرف دول أوروبية قارية . وذهبوا الى حد تصور تزويد النفق (= الربط القار) بسكور (vannes) مهيأة لإغراق الغزات المحتملين ، أوالى وضع مدفعية (batteries) أمام القنطرة تكون قادرة على تحطيمها « في رمشة عين » عند الحاجة !!

وقد بدأت ثلاثة محاولات لحفر نفق سككي . الأولى منها كانت في سنة 1876 ، بعد توقيع ابروتوكول انجليزي - فرنسي . وكان المشروع برساميل خاصة . وقد توقفت الأعمال بعد 7 سنوات في 1883 . وذلك نتيجة لحملة دعائية تتنبأ بغزو الجزر البريطانية من طرف الجيش الفرنسي . وكان الحفر قد بلغ من الجانب الفرنسي 1839 متر في زنكاط (Sangatte) في إتجاه Shakespeare's cliff) . وجمد المشروع كليا من الطرف الانجليزي خلال 80 سنة أخرى بدعوى التخوف من خطر التعرض لغزو ابروسي ، ومن خطر « التلوث الخلقي » الآتي من القارة الأوروبية ، وكذلك من خطر عدوى التيفوس (Typhus) . فلم يتقدم المشروع من الجانب الانجليزي ولو بشبر واحد .

وفي سنة 1964 ، أي بعد 16 سنة على إنطلاق مجهودات تشييد « المجموعة الاقتصادية الأوروبية الغربية » ، إتفقت من جديد الحكومتان الفرنسية والانجليزية على مشروع ربط قار (على شكل ثلاثة أنفاق متوازية ، إثنان منها للسكك الحديدية العاملة بالطاقة الكهربائية) .

وفي سنة 1973 ، وقع الرئيس الفرنسي جورج بومبيدو والوزير الأول البريطاني المحافظ إدوارد هيث ، على اتفاقية لمشروع الربط القار . لكن توقيعها لم يكتمل . حيث توقفت الأعمال في سنة 1975 بعد حفر 300 متر من الجانب الفرنسي ، و 400 متر من الجانب الانجليزي ، وذلك بدعوى عدم توفر القروض المالية اللازمة .

والمحاولة الثالثة هي الحالية . ولأول مرة يصل الاتفاق الفرنسي - الانجليزي الى استكمال توقيعه . واشترطت الحكومتان الفرنسية والانجليزية على الشركة المشيدة للمشروع أن تقدم في سنة 2 000 مشروع إقامة طريق سيار على شكل نفق أو قنطرة ( ) .

وقد تطلب اتفاق البرلمان الانجليزي على مشروع الربط القار

18 شهرا من الإجراءات البرلمانية ! وقد أدخل البرلمان الانجليزي بعض التعديلات على المشروع ! ودرست غرفة الجماعات (الكمونات) ما مجموعه 5 000 شكوى ضد مشروع الربط القار ! وهي شكاوى صادرة عن مواطنين عاديين ، وعن منظمات أو مؤسسات إنجليزية . وتتراوح الشكاوى بين المتخوفين من غزو سوفياتي ، أو من غزو أوروبي ، أو من تهديدات إرهابيين ، إلى المتخوفين من تزايد انتقال الأمراض المعدية من القارة الأوروبية إلى إنجلترا ، إلى المدافعين على البيئة ، إلى أصحاب بواخر النقل البحري عبر مضيق بادو كالي - المانش ، إلى المتخوفين من انهيار النشاط الاقتصادي في ميناء « دوڤر » (Douvres) !

وصادقت بعد ذلك ملكة ابريطانيا على المشروع .

و وقّع اتفاق بين مؤسستي السكك الحديدية الفرنسية والانجليزية . أما حول المواطنين البريطانيين أنفسهم ، فإن تحقيقا أجراه معهد چالوپ (Gallup) في سنة 1986 بيّن أن 51 % من البريطانيين المستجوبين يتحفظون حول مستقبل المشروع ، وحول مدى فائدته ! وظلت القضايا الأمنية هي القضايا المحورية . وكانت شركات النقل البحري بين فرنسا وانجلترا كثيرة النشاط الدعائي لإفشال المشروع . ولكن عملها فقد كثيرا من أهميته حينما غرقت في بداية 1987 إحدى سفن العبور قرب ميناء زيبروج مخلفة 188 قتيلا .

ويعتقد بعض الصحافيين والملاحظين أنه لو خسرت الوزيرة الأولى مارغاريث تاتشر بانتخابات 11 يونيو 1987 ، فإن مشروع الربط القار كان سيتعطل على يد حزب العمال الانجليزي في حالة عودته الى السلطة . لأن هذا الحزب يستوجب قيام لجنة عمومية للتحقيق في مشروع الربط القار . الشيء الذي قد يتطلب وقتا إضافيا طويلا .

أما مارغاريث تاتشر ، زعيمة حزب المحافظين الانجليزي ، فإنها متحمسة شخصيا لمشروع الربط القار (على شكل نفق) . وتعمل للمساعدة على إنجازه . لأنها تريد أن يسجل التاريخ أن هذا العمل العظيم تحقق في عهدها (ونفس الشيء مطروح بالنسبة للرئيس الفرنسي فرانسوا ميتيران) ، وأن يشهد على قوة وحيوية « المقاولات الخاصة » تحت حكمها ! حيث تعطي النزعة « التاتشرية » (وهي أخت للنزعة « الريكانية » الأمريكية) أهمية أساسية للإباحية الرأسمالية (Libéralisme) وللمقاولات الخاصة ، في عقيدتها الرسمالية !

هل توجد مبررات اقتصادية كافية لمشروع الربط القار بين المغرب واسبانيا

يدعي المدافعون عن مشروع الربط أنه ، رغم ضعف حجم حركة المرور الحالية عبر مضيق جبل طارق ، فإن هذا المشروع حينما سيتم إنجازه ، فإنه سيخلق في المنطقة حركة مبادلات أكثر رواجا وبكثير مما هي عليه حاليا . فيظنون أن عدد الأشخاص العابرين سيبلغ 14 مليون شخص في السنة ، وأن حجم البضائع العابرة سيبلغ قرابة 23 مليون طن في السنة ، وهذا في حالة اختيار ربط قار على شكل نفق ؛ أما في حالة كونه على شكل قنطرة للسيارات ، فإنهم يظنون أن عدد الأشخاص العابرين سيبلغ قرابة 17 مليون شخص في السنة ، وحجم السلع العابرة 12 مليون طن في السنة (24) . وطرح مدير شركة (SNED) : « إن مردودية المشروع قد تم إثباتها على أساس الطاقة الهامة لحركة المرور التي يمكن للربط القار أن يجذبها إليه أو أن يخلقها »(24).

ونعتبر من جهتنا هذا الاعتقاد مفرطا في التفاءل ، وغير معقول .

فطرق المبادلات الرئيسية هي بحرية أساسا ، ولا تحتاج إلى المرور عبر مضيق جبل طارق . أي أنها تعبره مثلا في الاتجاه شرقا-غربا ، أو غربا- شرقا ، ولا تحتاج في غالب الحالات إلى عبوره في الاتجاه شمالا-جنوبا ، أو جنوبا- شمالا . ونعتبر أن تنقل الأشخاص ، وتنقل السلع التجارية ، لهما قوانينهما و ديناميتهما الخاصة . وليس بمقدور وجود ربط قار بين المغرب واسبانيا أن يخلق مبادلات جديدة وأن يضاعف بشكل كبير المبادلات القديمة . فلا يمكن أن يتحول الربط القار بين المغرب واسبانيا (في حالة تشييده) الى نقطة عبور إجبارية بين إفريقيا وأوروبا الغربية كما يظن البعض ! مثلما أن الربط القار على مضيق الدارد نيل - بوسفور لم يتحول إلى نقطة عبور إجبارية بين آسيا وأوروبا !

وفي رأينا ، فإن الحجم الحالي لحركة مرور الأشخاص والبضائع عبر مضيق جبل طارق ، لا يبرر من الناحية الاقتصادية جدوى أو مردودية تشييد ربط قار بين المغرب واسبانيا .

فمعدل عدد الأشخاص العابرين للمضيق عبر طنجة

الربط القار
لا يتعدى في سنة 1986 قرابة 3000 شخص في اليوم، أو قرابة 1 مليون شخص في السنة! ومعدل عدد السيارات العابرة للمضيق عبر طنجة لا يتعدى قرابة 300 سيارة في اليوم، أو قرابة 100 ألف سيارة في السنة! أما حجم السلع العابرة للمضيق عبر طنجة، فهو ضعيف جدا (قرابة 600 ألف طن في السنة)[26]!

اللوحة 2 :

حجم المبادلات العابرة عبر موانئ المغرب بالأطنان خلال سنة 1986

الميناء	الاستيراد	التصدير	الجمع
الدار البيضاء	4 885 373	12 780 774	17 666 147
المحمدية	3 673 796	610 968	4 284 764
أسفي	1 483 617	3 698 631	5 182 248
الجرف الأصفر	788 095	713 386	1 501 481
الناظور	555 625	327 583	883 203
طنجة	475 028	131 005	606 033
أكادير	652 607	438 986	1 091 593
القنيطرة	296 697	197 047	493 744
الموانئ الصحراوية	420 636	821 916	1 242 552
المجموع	13 231 474	12 720 296	32 951 770

المصدر: الهامش رقم (27).

ولإعطاء فكرة عن ضعف حجم حركة المرور الحالية عبر مضيق جبل طارق، نشير إلى أن مجموع السلع التي تمر من جميع موانئ المغرب (بما فيها طنجة والناظور، انظر اللوحة 2)، تبلغ قرابة 32 مليون طن في سنة 1986؛ وأن مجموع حجم السلع المنقولة عبر الطائرات من، أو إلى، المغرب تبلغ قرابة 20 ألف طن في سنة 1986. بينما حركة المرور عبر مضيق بادو كالي (Pas de Calais) وحده بين فرنسا وانجلترا تبلغ من السلع قرابة 13 مليون طن في السنة، و 30 مليون فرد في السنة[28].

ونؤكد هنا مرة أخرى أن الأرقام التي طرحتها «الشركة المغربية للدراسات حول مضيق جبل طارق (SNED)» المتعلقة بالعدد المتوقع للأشخاص العابرين (أي من 14 إلى 17 مليون شخص حسب SNED)، وبالحجم المتوقع للسلع العابرة (أي من 12 الى 23 مليون طن

حسب SNED) هي أرقام مبالغ فيها جدا إلى درجة أننا نعتبرها خاطئة.
فإذا كان العدد الاجمالي للأشخاص الداخلين إلى، أو الخارجين من، مختلف موانئ ومطارات المغرب يبلغ قرابة 2,5 مليون شخص خلال سنة 1986 حسب الاحصاءات الرسمية، فإنه من المستبعد جدا أن يرتفع بغتة عدد الأشخاص العابرين للربط القار وحده (بعد تشييده، أي بعد قرابة 8 سنوات) إلى قرابة 14 أو 17 مليون شخص مثلما تزعم شركة SNED! خاصة وأن 1,5 مليون شخص من مجموع 2,5 مليون شخص المذكورة أعلاه، يسافرون عبر الطائرة (وهم خصوصا سواح أجانب)، والباقي (أي قرابة 1 مليون شخص) هو الذي يمر على الخصوص عبر ميناء طنجة؛ وهؤلاء الأخيرين هم خصوصا عمال مهاجرون مغاربة يعملون في أوروبا الغربية (29).

كما أنه إذا كان حجم السلع والمواد الداخلة إلى، أو الخارجة من، مختلف موانئ المغرب يبلغ قرابة 33 مليون طن في سنة 1986 (وما جاورها)، فإنه من المستبعد جدا أن يرتفع بغتة حجم السلع العابرة للربط القار وحده في حالة تشييده (ولو بعد قرابة 10 سنوات) إلى 12 أو 23 مليون طن المزعومة! وبالاضافة إلى هذا، فإنه من غير الممكن، ومن غير المفيد، تحويل نسبة هامة من حركة دخول وخروج البضائع والمواد من موانئ مغربية مثل الدار البيضاء والمحمدية وآسفي وغيرها لجعلها تمر عبر الربط القار!

يتضح إذن أن الأرقام الكمية الممكنة لحركة عبور الأشخاص والبضائع عبر مضيق جبل طارق خلال السنوات الحالية لا تكفي بعد لكي تبرر من الناحية الاقتصادية إقامة ربط قار بين المغرب واسبانيا!

ومن بين 12 ميناء يتوفر عليها المغرب، اختارت الدولة أربعة موانئ تحددها حاجيات التصدير أو حاجيات الاستيراد، وانفقت على تطويرها خلال قرابة العشر سنوات الأخيرة استثمارات لا بأس بها. وهذه الموانئ الأربعة هي: المحمدية، الجرف الأصفر، طان طان، الناظور.

وكان سفير اسبانيا بالمغرب أورتيغا ساليناس (Ortega Salinas) قد طرح أن حجم التجارة بين المغرب واسبانيا بلغ قرابة 2 مليار درهم في سنة 1980، و4,4 مليار درهم في سنة 1986، وأن اسبانيا تشكل المورد

الثالث، والزبون الثاني للمغرب. لكن هذا لا يعني شيئا كثيرا، لأن اسبانيا تمثل فقط 7% من واردات المغرب، و 7 % من صادراته (30).

وقد ظل هم الدولة المغربية الأساسي، ليس هو بناء اقتصاد مغربي وطني (بالمعنى السليم لكلمة الوطنية)، ولكنه هو بناء اقتصاد رسمالي قوي، ولو لم يكن وطنيا. وفي إطار هذا الاختيار، فإن الحل الوحيد الممكن (بالنسبة لبلد مثل المغرب) هو التبعية للإمبريالية. بينما المصلحة الوطنية تستوجب اختيار بناء اقتصاد وطني متحرر من سيطرة الامبريالية، ولو أن هذا الاقتصاد الوطني سيظل ضعيفا نسبيا خلال مرحلة انتقالية.

وان نتائج تبعية المغرب للامبريالية الغربية شاملة وعميقة جدا. وهي في نفس الوقت مستترة، أو خفية، في كثير من الحالات. فنجدها ليس فقط ضمن دوافع مشروع الربط القار، وضمن طلب العضوية في المجموعة الاقتصادية الأوروبية الغربية، وفي المشاركة في مؤسسات الفرنكفونية، بل نجدها كذلك ضمن دوافع « الاصلاح الضريبي » الأخير، وخاصة منه إقامة « الضريبة على القيمة المضافة (T.V.A) »، لأن هذا الشكل من الضريبة أصبح موحدا ومشروطا فيما بين الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية الغربية، ونجدها أيضا ضمن دوافع تخفيض النسبة المئوية العليا لضريبة الديوانة من 100% في سنة 1984 الى 45 % في سنة 1986، ونجدها في رفع القدر الأعلى لحجم الأرباح التي يمكن للأجانب إخراجها الى خارج المغرب، ونجدها في الإصلاح الحديث لنظام حسابات المقاولات (Réforme et Code Général de Normalisation de la Comptabilité) إلى آخره!

وفي إطار حملة التعريف والدفاع على مشروع الربط القار، كان فاسيلي ليونتييف (Wassily Léontief)، وهو مدير معهد التحاليل الاقتصادية بجامعة نيويورك، وحاصل على جائزة نوبل (Nobel) للاقتصاد في سنة 1973، قد ألقى في أكتوبر 1987 محاضرة بمدينة مدريد الإسبانية حول موضوع « منهجية التقدير الاقتصادي الشمولي لمشروع الربط القار عبر مضيق جبل طارق و انعكاساته على الحياة الاقتصادية في المنطقة »(31). ورغم الأهمية السياسية الواضحة لهذه المحاضرة، فإن الصحافة المغربية كعادتها، لم تقم بالتغطية اللازمة والضرورية لها.

واقتصرت محاضرة ف. ليونتييف فقط على الجانب الاقتصادي للمشروع، وعلى محاولة إبراز « فوائده الاقتصادية » المرتقبة، وإن

كان قد اعترف صراحة : « أنه من السابق لأوانه الحديث عن الانعكاسات الاقتصادية لهذا المشروع »[34] ! وقال أن المشروع : « سيساهم في تنمية القارة الإفريقية » ، وكأن المانع من تنميتها من قبل هو غياب ربط قار بين المغرب واسبانيا !! وتكلم ڤ. ليونتييف عن مشاريع اعتبرها « مماثلة » خاصة في إيطاليا وفي اليابان. وربما أنه يقصد أنفاق مثل نفق لوتشن (Lötschen) ، وطوله 14 كيلومتر وقدمه 35 سنة ، ونفق زيمبلون (Simplon) ، وطوله 20 كيلومتر وقدمه 27 سنة ، ونفق سان كوطار (Saint Gothard) في سويسرا ، ونفق مودان (Modane) في إيطاليا ، ونفق باد كاشتاين (Badgastein) في النمسا (Österreich) ، ونفق مضيق اتسو كارو (Tsugaru) في شمال اليابان [33] ، الى آخره. لكن هذه الممرات تختلف في الحقيقة جذريا على المستوى الاستراتيجي عن مشروع الربط القار بين المغرب واسبانيا. حيث لا « تماثلها » سوى على مستوى كونها فقط أنفاق تحت الأرض !! وتوجد كل هذه الأنفاق داخل البلدان المذكورة أعلاه ، باستثناء نفق مودان الذي يربط بين إيطاليا وفرنسا (تحت جبل يبلغ علوه قرابة 2 500 متر). بينما مشروع الربط القار بين اسبانيا والمغرب ، فإنه يربط بين دولتين ، بل بين منطقتين ، جد مختلفتين ومتفاوتتين على مجمل المستويات الاقتصادية والسياسية والفكرية والعسكرية !

وطرح ڤ. ليونتييف (حسب مقال في جريدة العلم) : « أن الانعكاسات السياسية والاجتماعية لمشروع الربط القار عبر مضيق جبل طارق ستكون مهمة أيضا ، شأنها في ذلك شأن الانعكاسات الاقتصادية »[34]. لكن ڤ. ليونتييف الذي عجز على إثبات « الانعكاسات الاقتصادية » الهامة لمشروع الربط القار ، هو أكثر عجزا على إثبات « الانعكاسات السياسية » الايجابية المزعومة لهذا المشروع . على كل حال ، نحن ندرك جيّدا أن « الانعكاسات السياسية » ستكون في صالح الطرف الأكثر تقدما وقوة ، أي في صالح الامبريالية الأوروبية الغربية ، وليس في صالح الطرف الضعيف ، المسود ، المتخلف ، التبعي ، أي المغرب ! ونعتقد أن الأطر والخبراء الغربيين مثل ڤ. ليونتييف ، أنهم اذا كانوا قادرين على اعتبار وتقدير مصالح الغرب الامبريالي ، فإن عقليتهم عاجزة على اعتبار وتقدير مصالح الشعوب في « العالم الثالث » مثل مصالح الشعب المغربي !

ضعف المبررات الاقتصاديه لمشروع الربط القار بين المغرب واسبانيا

وخارج المبررات الاستراتيجية العسكرية (والتي تظل لدى الدول المعنية طبعاً الكتمان ، لا يتوفر مشروع الربط القار على مبررات اقتصادية كافية ومعقولة .

فبدلا من الكلام بشكل غامض عن ازدهار المبادلات التجارية في المستقبل بفضل هذا الربط القار مثلما يفعل بعض المسؤولين السياسيين والتقنيين ، كان ينبغي تحديد المصادر الممكنة لهذا الإزدهار المفترض في المستقبل .

فأولا ، الربط القار عبر مضيق جبل طارق لا يستطيع أن ينافس التنقل بواسطة الطيران ، حيث أنه لن يقدر على جلب المسافرين والبضائع المستعملين حاليا لوسيلة الطيران الى استعمال وسيلة الربط القار . لأن تنقل الأشخاص وتنقل البضائع بين المغرب والخارج بواسطة الطيران ، سيبقى - مثلما في السابق - في حاجة الى السرعة وقصر وقت السفر ، وفي استعداد لأداء الثمن اللازم لذلك.

ثانيا ، يمكن أن نفكر أن الربط القار سيجلب إليه الأشخاص الذين يتنقلون حاليا بين المغرب وأوروبا الغربية عبر البحر. لكن عدد الأشخاص الذين يسافرون حاليا عبر البحر قليل جدا . وليس للربط القار أمل في أن يزيد بقدر ذي أهمية في عدد عابري المضيق بواسطة العدد الضئيل للأشخاص الذين يسافرون حاليا عبر البحر.

ثالثا ، وفيما يخص البضائع والمواد التي تدخل الى ، أو تخرج من ، المغرب عبر البحر، فإن اغلبيتها غير قابلة للتحول من النقل عبر البحر (أي عبر المحيط الأطلسي أو البحر المتوسط) الى النقل عبر الربط القار (مثل الفوسفاط ، المعادن ، الآلات والمعدات الضخمة والثقيلة ، الى آخره) . لأنه في حالات كثيرة من هذه المواد والبضائع ، فإن نقطة بداية ونقطة نهاية تنقلها ، هما اللتان تحددان وسيلة نقلها ، وليس وجود الربط القار بين اسبانيا والمغرب هو وحده الحاسم في تحديدها . فمثلا ، من البديهي أن المبادلات بين المغرب أو بلدان أخرى في شمال افريقيا من جهة) ومن جهة أخرى بلدان في امريكا الشمالية والجنوبية وفي افريقيا وفي آسيا واستراليا ، لن يتغير لا طريقها ولا وسيلة نقلها التقليديين بفعل وجود أو عدم وجود الربط

القار بين اسبانيا والمغرب (وفي الرؤية الى الخريطة يتضح ذلك). أي أن ما كان ينقل عبر الجو أو عبر المحيط الاطلسي أو عبر قناة السويس، سيستمر على ما كان عليه من قبل. كما أن الغالبية العظمى من المبادلات بين المغرب، أو بين بلدان شمال افريقيا من جهة أولى، ومن جهة ثانية شمال وشرق أوروبا (مثل النرويج، والسويد، وفنلاندا، والدانمارك، وإسلاندا، وإنجلترا، وإرلاندا، والاتحاد السوفياتي، وبولونيا، ورمانيا، وبلغاريا، وتركيا، واليونان، وألبانيا، ويوغوسلافيا، وهنغاريا، وتشيكوسلوفاكيا، وألمانيا الشرقية، وشمال ألمانيا الغربية، وهولاندا) لن يتغير لا طريقها ولا وسيلة نقلها التقليديين نتيجة لوجود الربط القار.

وحتى إذا افترضنا (نظريا فقط) أن مجموع الواردات والصادرات التي تدخل إلى، أو تخرج من، المغرب عبر مختلف موانئه الإثنا عشر (12) قد تحولت الى النقل عبر الربط القار (سواء على ظهر بواخر أم عربات قطار (الشيء الذي هو أمر مستحيل طبعا)، وفي نفس الوقت غير مفيد، لأنه لا فائدة من تقليص حركة المرور عبر الموانئ المغربية بهدف الزيادة في حركة المرور عبر ربط قار بين المغرب واسبانيا)، فإنها لن تكفي لكي تبرر اقتصاديا تشييد هذا الربط القار، وقد لا تستطيع تغطية تكاليف بناءه وتكاليف صيانته!

يمكن عند هذا المستوى أن نفكر أن جزءا هاما من الواردات والصادرات التي تذهب إلى، أو تخرج من، كل من مصر وليبيا وتونس والجزائر وموريطانيا والسنغال، وكذلك البلدان الافريقية الأخرى الموجودة في جنوب الصحراء الكبرى، ستلجأ الى استعمال الربط القار بدلا من الاستمرار في استعمال النقل البحري. وهذا تصور خاطئ كذلك. لماذا؟

أولا، ان الربط القار لا يحقق بالنسبة لمعظم هذه البلدان الافريقية أي ربح هام في المسافة الفاصلة بينها وبين المراكز التجارية في أوروبا. أما مبادلاتها مع الأمريكتين الشمالية والجنوبية ومع آسيا واستراليا، فانها لا تحتاج تماما الى استعمال الربط القار بين المغرب واسبانيا في حالة وجوده (أنظر الخريطة).

ثانيا، بالنسبة لبلدان شمال افريقيا مثل الجزائر وتونس وليبيا، فإن النقل البري الآتي من بلدان أوروبا أو المتجه نحوها مرورا عبر الربط القار في حالة وجوده، لا يستطيع أن ينافس اقتصاديا النقل البحري، لأن المناطق الجبلية الموجودة في شمال المغرب وفي

شمال إفريقيا. بين منطقة الربط القار (أي المضيق) وهذه البلدان المذكورة، تجعل أن النقل البري عبر الربط القار بواسطة الشاحنات مثلا أو السكك الحديدية (وذلك حسب شكل الربط القار المنشيد) سيكون أكبر كلفة من النقل البحري (بين هذه البلدان وأوروبا)؛ حيث أن تضاريس الأرض الجبلية (بما فيها من صعود وانحدار) توجب نفقات أكبر في الطاقة المستهلكة من طرف هذه الشاحنات أو القطارات (حسب الحالة). هذا بالاضافة الى أن اختيارات الدولة في المغرب في مجال استراتيجية النقل، وتركيزها التبعي على النقل عبر الطرق بواسطة سيارات وشاحنات خاصة، تجعل النقل عبر السكك الحديدية في المغرب ثانويا، ضعيفا، أو متخلفا، وفي جميع الحالات غير جيّد.

ثالثا، بالنسبة للبلدان الواقعة في جنوب المغرب، مثل موريطانيا والسنيغال وغيرهما، فإن النقل البري (مرورا عبر الربط القار) لا يستطيع أن ينافس النقل عبر البحر (وذلك بغظ النظر عن النقل الجوي بالنسبة للأشخاص) لأنه، في الظروف الحالية، تتميز الطريق البرية بانعدام أو شبه انعدام وجود البنيات التحتية اللازمة في المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية المؤدية إلى هذه البلدان الجنوبية المعنية (مثلا غياب محطات بنزين، ومحطات اصلاح الشاحنات وغيرها) مقاهي، فنادق، طرق مقبولة، أمن، الى آخره). هذا فيما يخص الطرق؛ أما فيما يخص السكك الحديدية في المغرب وفي هذه البلدان المعنية، فإن شبكتها منعدمة أو من جودة سيئة.

رابعا، إن صعوبات الشحن في السفن، والافراغ منها، التي كانت من قبل تساهم بالنسبة لعدد محدد من أنواع البضائع والمواد في إطالة أمد السفر، وفي الزيادة في تكاليفه، قد أخذت تتحسن الآن بواسطة ابتكار وانتشار استعمال «الحاويات (Conteneurs)»، وان كانت البضائع المحملة في هذه الحاويات لا تزال نسبتها ضعيفة حيث تمثل فقط 2,4 % في سنة 1985 و 2,7 % في سنة 1986 من مجموع البضائع العابرة لموانئ المغرب[27].

وان المبادلات التي يمكن أن يغير بعضها طريقه أو وسيلة نقله التقليديين نتيجة لوجود الربط القار، فيلجأ الى استعمال هذا الربط القار، هي على الخصوص وبالتدقيق المبادلات الثقيلة أو التقيلة نسبيا بين المغرب (وكذلك وفي أحسن الأحوال غرب الجزائر) من جهة أولى، ومن جهة ثانية اسبانيا والبرتغال وجنوب فرنسا، وفي أقصى الأحوال، بلجيكا وسويسرا وجنوب

المانيا الغربية . فلا نعتقد أن حجم هذه المبادلات و قيمتها الاقتصادية يبرران في المرحلة التاريخية الراهنة تشييد ربط قار بين المغرب واسبانيا !

الفصل الرابع

أخطار الربط القار بين المغرب واسبانيا

بعد أن بدأنا بالإطلاع على بعض الجوانب العسكرية في الإستراتيجية الغربية التي يوحي بها كتاب أ. دو مارنش ، وبعد أن رأينا أن المبررات الاقتصادية لا تكفي تماما لتبرير مشروع الربط القار بين المغرب واسبانيا ، نعود هنا من جديد لتعميق فحص الأخطار العسكرية التي يمكن أن تنتج عن تشييد الربط القار في الأوضاع المرحلية القائمة في المنطقة .

ان مشروع الربط القار يطرح بالضرورة مشكل الوضع الاستراتيجي في غرب البحر المتوسط ، وبالتالي في مجمل البحر المتوسط . وان الإقدام على محاولة إقامة ممر قار على مضيق جبل طارق ، أي على بوابة البحر المتوسط ، وذلك دون الأخذ بعين الإعتبار الوضع الاستراتيجي القائم في هذا البحر ، قد يكون سياسة ناقصة ، تتجاهل الواقع المعقد ، فيكون مآلها في النهاية هو الإفلاس .

ان البحر الأبيض المتوسط ، باعتباره نقطة الإلتقاء بين افريقيا وآسيا وأوروبا ، وبين الشرق والغرب ، وبين الشمال والجنوب ، يثير اهتمام وطموحات مجمل الدول الامبريالية والقوى العظمى . حيث نجد فيه حاليا أساطيل بحرية حربية لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وانجلترا والمانيا الغربية وايطاليا واسبانيا والاتحاد السوفياتي واسرائيل ... وتطل على البحر المتوسط عشرون دولة (خمسة منها اشتراكية ، وسبعة عربية ، بالاضافة الى فلسطين المحتلة) . وللبحر المتوسط بوابتان . هما : مضيق جبل طارق ، وقناة السويس . (أما مضيق

الدارد نيل - بوصفور فإنه يؤدي الى البحر الأسود الذي هو بحر مغلق).

وكون المغرب على البوابة الرئيسية للبحر المتوسط (مع اسبانيا) يلقي عليه مسؤولية دولية كبيرة تجاه باقي شعوب المنطقة. وينتج عن هذه المسؤولية، أنه يجب على المغرب (وعلى الدول التي هي في موقع مشابه لموقع المغرب، مثل اسبانيا والبرتغال ومصـــر ...) أن يلتزم الحيـاد التام، وأن لا ينحاز لا الى الحلف الغربي الامبريالي، ولا إلى الحلف الشرقي الاشتراكي! ويمكن لخروج المغرب عن هذا الحياد أن يفسد علاقاته مع ثلث أو نصف دول العالم! بينما هذا الحياد يوفر له احترام وتقدير مجمل دول العالم! كما أن انحياز المغرب لأحد الحلفين يمكن أن يعرض سلامته للخطر، خاصة في فترات التوتر أو المجابهة أو الحرب!

ومن مصلحة المغرب، كما من مصلحة كل شعب آخر، العمل من أجل عقد مؤتمر دولي، ومن أجل إبرام اتفاقية دولية فيه، تؤكد من جهة أولى على ضرورة انسحاب كل القوى البحرية الحربية التي هي اجنبية عن البحر المتوسط (مثل قوات الولايات المتحدة الامريكية وألمانيا الغربية وانجلترا ...)، ومن جهة ثانية على التزام كل دولة مطلة جغرافيا على هذا البحر المتوسط بتقليص قواتها البحرية فيه الى الحد الأدنى الضروري المعترف به دوليا لحماية شواطئها.

معالم الوضع في البحر المتوسط

وأثناء الحرب العربية مع الكيان الصهيوني في اكتوبر 1973، فإن أعداداً كبيرة من الطائرات الثقيلة الآتية من الولايات المتحدة الأمريطية لتزويد الصهاينة بالعتاد الحربي وبالمقاتلين والأطر، كانت تتزود بالوقود في مطارات أوروبية غربية، أو تمر فوق مضيق جبل طارق، غير بعيد عن شواطئ بعض الدول العربية (34). وكتب الجنرال جورج بويس (George Buis) أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تكتفي حاليا بالتوفر على قاعدة جوية وبحرية هائلة (للطيران والسفن والغواصات) في «روطا (Rota)» بجنوب اسبانيا، بل «من المحتمل أن الولايات المتحدة الأمريكية أبرمت اتفاقات غير رسمية مع الرباط من أجل استعمال موانئ ومطارات على الساحل المغربي، وذلك لأن الأمريكيين لم ينسوا الصعوبات التي لاقوها خلال سنة 1973» (35).

وإن استفزاز الرئيس الأمريكي رونالد ريغان (R. Reagan) وادعاءه حول حرية الملاحة الدولية في « خليج سرت » الذي هو جيب عميق داخل التراب الليبي (وليس حتى مضيقا أو ممرا دوليا) ، شكل مبررا للهجومات العسكرية الأمريكية على ليبيا في 1981 و 1985 و 1986 . وان جزءا من الطائرات الأمريكية المغيرة والمقنبلة أتت من انجلترا لقصف ليبيا ، ومرت بالضبط فوق مضيق جبل طارق ، لأن فرنسا واسبانيا وإيطاليا رفضت (حسب قول وكالات الاخبار العربية) السماح لها باستعمال أجوائها (36).

وقد إتضح أن الامبريالية الغربية عموما تعمل بجد من أجل الإطاحة بالنظام السياسي العربي الوطني الجماهيري الليبي ، ولا تقبل بأقل من سقوط الزعيم معمر القدافي ، وذلك انتقاما على كونه من أهم القوى المعارضة للمخططات الامبريالية في منطقة البحر المتوسط ! وحينما تحارب الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا ليبيا من الجنوب في شريط أوزو تحت غطاء قوات تشادية تابعة لحسين هبري ، فإنها تهدف إلى مازاحة معارض معرقل في البحر المتوسط !

ورغم أن جميع الدول العربية بدون استثناء مطلة على البحر ، و سبعة منها تطل مباشرة على البحر المتوسط ، فإنها لا تتوفر على مركبات لصناعة السفن ، كما لا تتوفر على أسطول بحري في المستوى.

وعلى خلاف مجموعة الدول الأوروبية الغربية التي تبني تكاملها الاقتصادي ، وتنظم « امنها » القومي (على شكل « حلف شمال الأطلسي » مع الولايات المتحدة ، وعلى شكل « اتحاد أوروبا الغربية (U.E.O.) » على الصعيد الأوروبي) ، فإن جامعة الدول العربية ، رغم قدمها (حيث أسست في سنة 1945) لا تفعل لا هذا ولا ذاك . لماذا هذا التخلف المتزايد لدى غالبية الدول العربية ؟ هل لأنه مكتوب في « الدم » العربي؟ أم لأنه موشوم في « النفسية » العربية ؟ لا ، وإنما السبب يرجع الى طبيعة غالبية الأنظمة السياسية العربية !

ويوجد في البحر المتوسط تفوق كبير جدا في القوات البحرية (وكذلك في القوات البرية والجوية) لصالح البلدان الأوروبية الغربية المطلة على البحر المتوسط . بينما القوات البحرية للدول العربية المطلة على البحر المتوسط ضعيفة جدا أو شبه منعدمة (37).

وتحرص كل دولة عربية على تنمية مبادلاتها مع دول الغرب

الامبريالـي ، وفي نفس الوقت ، ترفض أو تتحاشى بذل المجهودات اللازمة لتنمية مبادلاتها الاقتصادية مع الدول العربية الأخـرى .

ومنذ سنة 1713 وجبل طارق يخضع لسيادة انجلترا . ولا زالت إسبانيا تطالب به . وقد كانت رغبة الشعب الاسباني في الاستقلال التام عن حلف شمال الأطلسي تشكل مكسبا هاما ونموذجا إيجابيا . لكن الأحزاب « الاشتراكية - الدمقراطية » الأوروبية المعروفة بخيانتها التاريخية تجاه الطبقة العاملة ، وبخدمتها للرسمال الكبير والامبريالية ، حرّفت هذه الرغبة الشعبية ، وأدخلت اسبانيا الى حلف شمال الأطلسي الذي تهيمن داخله الامبريالية الامريكية ! فغدا مشكل جبل طارق الآن قليل الأهمية بالنسبة لاسبانيا وانجلترا ، لأنهما أصبحا معاً عضوين في حلف شمال الأطلسي ! وقد لجأت اسبانيا حديثا إلى مطالبة انجلتـرا (في 5 أكتوبر 1987) بالاستغلال المشترك لجبل طارق !

ومنذ انخراط اسبانيا في حلف شمال الأطلسي ، فإن جزر كناريا - الخالدات التي تخضع حاليا لسيطرة اسبانيا ، وتتواجد على مقربة مـن الشاطئ الجنوبي للمغرب ، أصبحت تشكل خطرا لا يستهان به على سلامة المغرب . وبالتالي فإنه من مصلحة المغرب أن يشجع شعب الجزر الخالدات على الاستقلال عن حلف شمال الأطلسي ، وربما حتى عن اسبانيا .

والقوة العسكرية المهيمنة منذ قرابة سنة 1952 في البحـر المتوسط هي القوات الأمريكية (سواء على شكل الأسطول الامريكي السادس الذي يقيم بشكل دائم في البحر المتوسط ، أم على شكل قوات أمريكية برية وجوية وغيرها مرابطة في قواعد عسكرية متواجد في بلدان أوروبـا الغربية وتابعة لحلف شمال الأطلسي) . أما الأسطول الخامس التـابع للإتحاد السوفياتي ، فهو قليل كما وكيفا . ولانجلترا وفرنسا وإيطاليا واسبانيا وألمانيا الغربية [38] قوات بحرية هامة . وتوجد في البحر المتوسط غواصات حاملة لصواريخ نووية تابعة لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي وفرنسا وانجلترا ! كما توجد في هذا البحـر حاملة - طائرات أمريكية تقدر طائراتها على قصف عمق بلدان الكتـلة الاشتراكية ! وتشكل كل هذه الأجهزة العسكرية المرابطة في جنوب أوروبا وفي البحر المتوسط ، خطرا داهما على الشعوب العربية ، وذلك سواء باعتبارها مركزا مهاجما ، أم باعتبارها هدفا للصواريخ النووية الآتية من الكتلة الاشتراكية !

وتتوفر الولايات المتحدة الأمريكية منذ عدة سنوات على أقمار اصطناعية، وشبكات رادارية متنوعة ومتعددة تمكنها من كشف وتتبع تحرك أية طائرة أو سفينة أو مدرعة حربية في مجمل منطقة البحر المتوسط! كما أنها تتوفر على وسائل مثل الغواصات وأجهزة التصنت والمراقبة الإلكترونية تمكنها من مراقبة حركة المرور عبر البوابات الهامة للبحر المتوسط (أي مضايق جبل طارق، والدردانيل، وقناة السويس...)، سواءا فوق الماء أم تحته! وتتوفر القوات الجوية التابعة لحلف شمال الأطلسي على هيمنة جوية مطلقة فوق مجمل منطقة البحر المتوسط (ونذكّر في هذا المجال بقيام الطيران الأمريكي بقرصنة الطائرة المصرية التي كانت تحمل فلسطينيين متهمين بتحويل إتجاه سفينة «أكيلي لاورو (Achile Lauro)»، وبإجبارها على النزول في إيطاليا، وبتقديم البنية التحتية العسكرية الأمريكية في البحر المتوسط خدمات ومساعدات للطيران الإسرائيلي خلال عملية قصفها لمركز قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في عاصمة تونس في 1 أكتوبر 1985).

ومشروع من حجم مشروع الربط القار بين المغرب واسبانيا، لا يهم فقط المغرب (واسبانيا)، بل يهم أيضا موريطانيا والجزائر وتونس وليبيا، مثلما أن إسبانيا نسقت ولا زالت تنسق في هذه القضية مع جيرانها وحلفائها في حلف شمال الأطلسي، وفي المجموعة الاقتصادية الأوروبية الغربية.

أخطار انطلاق الإمبريالية في مغامرات حربية ونووية

وعلى مستوى ضبط «العالم الثالث»، وعلى خلاف الاستراتيجية التي كانت تتبعها الامبريالية الغربية خلال سنوات السبعينات، و المتجلية في اعتمادها على أنظمة محلية قوية، محافظة وحليفة (مثل ارتكازها على نظام الشاه في إيران في الشرق الأوسط، وعلى البرازيل في أمريكا اللاتينية، وعلى النظام العنصري في ابريطوريا في جنوب إفريقيا، إلى آخره) فإن الإمبريالية إتجهت أكثر في سنوات الثمانينات إلى تكوين ونشر قوات عسكرية متميزة ومتخصصة في التدخل السريع خارج حدودها الوطنية، أي في مناطق مثل البحر الأبيض المتوسط، والشرق الأوسط، والخليج العربي - الايراني، وافريقيا، والجنوب الشرقي لآسيا، إلى أخره (39). وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية متوفرة على «قوات الانتشار السريع»، وهي قوات جيّدة التجهيز، ويبلغ عدد أفرادها قرابة 110 000 عسكري في سنة 1979 (40). كما أن فرنسا أصبحت تتوفر هي أيضا على قوات جيدة التسليح والتدريب، ومتخصصة في الانتشار والتدخل السريعين، بعيدا عن حدودها الدولية (41).

و حسب تقرير المعهد الدولي لأبحاث السلام في استوكهولم (Stockholm)، فإن نفقات التسلح في العالم بلغت 662 120 مليون دولار أمريكي في سنة 1985. وتتوزع كالتالي :

الولايات المتحدة الامريكية : 205 000 مليون دولار أمريكي ؛ الحلف الأطلسي : 331 060 مليون دولار أمريكي ؛ دول الحلف الأطلسي باستثناء الولايات المتحدة الامريكية : 126 060 مليون دولار أمريكي ؛ الاتحاد السوفياتي (ولكن حسب تقديرات مركز الاستخبارات الأمريكية) : 266 000 مليون دولار أمريكي ؛ ابريطانيا : 30 000 مليون دولار أمريكي (أي 5,4 % من إجمالي إنتاجها الوطني) ؛ فرنسا : 30 000 مليون دولار أمريكي (أي 4,2 % من إنتاجها الاجمالي الوطني) ؛ إيطاليا 22 000 مليون دولار أمريكي (أي 1,7 % من انتاجها الاجمالي الوطني) ؛ وألمانيا الغربية 2,2 % من إنتاجها الاجمالي الوطني .

وتُقدر الميزانية المخصصة للبحث في الأسلحة ب 40 000 مليون دولار أمريكي في الولايات المتحدة الأمريكية ، وبقرابة 8 000 مليون دولار أمريكي في دول أوروبا الغربية. وتخصص فرنسا للأسلحة النووية 40 % من ميزانية دفاعها. وتأتي فرنسا في المرتبة الثالثة على الصعيد العالمي في مجال بيع الأسلحة (وذلك بعد الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي). وقد بلغت مبيعاتها من الأسلحة قرابة 20 220 مليون دولار أمريكي في سنة 1985 (42). أما الصين الشعبية والبرازيل ، فلا تتجاوز مبيعات كل منهما قرابة 1 500 مليون دولار أمريكي في نفس السنة (43).

وتُقدر في سنة 1982 أعداد أفراد بعض جيوش الدول الغربية بما يلي : 2 500 000 عسكري للولايات المتحدة الأمريكية ؛ و 500 000 عسكري لفرنسا ؛ و 500 000 عسكري لألمانيا الغربية ؛ و 350 000 عسكري لإنجلترا (44).

وقد عملت كل من واشنطن وباريس من أجل الحصول على قواعد وامتيازات وتسهيلات عسكرية في البلدان المحافظة الحليفة أو التبعية لها في جنوب أوروبا ، وفي إفريقيا ، وفي الشرق الأوسط ، وفي آسيا . وتعمل إسرائيل نفسها كقلعة عسكرية متقدمة في خدمة مصالح الامبريالية الغربية (45).

وحسب بعض المصادر، حصلت الامبريالية الغربية على قواعد أو مراكز عسكرية في كل من : بربرة (في الصومال) ، ومسيرة (في عمان) ، وفي رأس بيناس ، وغرب وجنوب القاهرة ، وفي سيناء (في مصر) ، وفي السودان (في عهد جعفر النميري) ، وفي البحرين . كما حصلت على قواعد غير معلنة في السعودية . وتتمركز قوات أمريكية في سيناء تحت غطاء «القوات الدولية» . وتوجد من القواعد أو المراكز العسكرية المستعملة من طرف حلف شمال الأطلسي : 60 قاعدة في تركيا ، و24 في اليونان ، و 52 في إيطاليا (46). وحسب مصادر أخرى ، توجد قوات عسكرية أمريكية في البحرين ، وفي عمان (في ثماريت، ومسيرة ، وسيب ، وخصب) ، وفي السعودية (في الرياض ، وقرب الظهران حيث يعمل 1 700 عسكري أمريكي). ويوجد مركز قيادة القوات الأمريكية في الشرق الأوسط (المسمى : COMIDESTFOR) في البحرين . وتتوفر السعودية على خمسة (5) طائرات رادارية أواكس (AWACS) ، ولكن الأمريكيين هم الذين يشغلونها ويحللون ما تلتقطه من معطيات رادارية (46). وحسب مصادر أخرى ، تتوفر الولايات المتحدة الأمريكية على قواعد ومراكز ونقط عسكرية مختلفة الأنواع ومتفاوتة الأهمية يُقدر عددها الإجمالي ب 2 500 (47). وحسب مصادر أخرى ، تتوفر الولايات المتحدة الأمريكية على قرابة 350 قاعدة عسكرية موزعة على 33 بلدا عبر العالم (48).

وعلى عكس الإدعاءات التي تروجها بإلحاح وسائل الاعلام الغربية (والتي تزعم

ضعف القوات العسكرية للدول الغربية ، وذلك لتبرير نفقاتها العسكرية الهائلة ، واستعداداتها الهجومية)، فإن قوات دول حلف شمال الأطلسي تتفوق في الحقيقة على قوات حلف فارسوفيا، سواء في مجال القوى العسكرية الكلاسيكية ، أم في ميدان الأسلحة النووية[49]. وقد كتب العسكري الفرنسي أنطوان سانكينيتي (Antoine Sanguinetti) عن التوازن العسكري بين الكتلتين الرسمالية والاشتراكية : « ولو بدون المشاركة التقليدية الحالية للولايات المتحدة الأمريكية (والتي تقدر قواتها المرابطة في أوروبا بقرابة 100 ألف عسكري)، فإن الجيوش الكلاسيكية لأوروبا الغربية هي بإجمالا أكثر عددا من القوات السوفياتية المقابلة لها ، وأكثر من قوات حلف فارسوفيا في أوروبا ، بل إنها في الغالب أحسن تسليحا ، ومجهزة بآليات أكثر تطورا، وأحسن تأطيرا، وبدون شك، أكثر تدريبا »[50]. وقد أكد تقرير رسمي ل : « إتحاد أوروبا الغربية (Union de l'Europe Occidentale) » هذا التحليل[51].

وفي بلدان أوروبا الغربية ، كانت (ولازالت) تنظم خلال سنوات الثمانينات عدة مظاهرات جماهيرية حاشدة للإحتجاج وللتعبير عن معارضتها لإقدام دولها على نصب صواريخ نووية « برشين (Pershing) » و « كروز (Cruise) » في أوروبا الغربية. وكان مجموع عدد المشاركين في هذه المظاهرات يقدر بمليونين من الأشخاص . وكانت هذه المظاهرات تجوب بشكل متزامن الشوارع الرئيسية في المدن الكبرى ، وأبرزها : بون ، لندن ، مادريد ، برشلونة ، بروكسل ، روما ، أمستردام ، ميلانو ، باريس ، ... وحديثا (في 25 أكتوبر 1987) نظمت مثلا مظاهرة في بروكسل ضد وجود صواريخ نووية في أوروبا. وفي مادريد (في نفس اليوم) نظمت مظاهرة مماثلة تطالب بإزالة الصواريخ النووية الأوروبية ، وبجلاء القوات العسكرية الأمريكية عن التراب الوطني الإسباني . وفي اليونان توجد حركة جماهيرية مماثلة ضد الأسلحة النووية في أوروبا وضد التواجد العسكري الأمريكي داخل اليونان . وللجماهير في تركيا إحساس مماثل ، لكن الدكتاتورية القائمة في تركيا تمنع تنظيم أية مظاهرة جماهيرية سياسية احتجاجية .

ولا تقنع ، ولا تقبل هذه الجماهير المحبة للسلام ، باستبدال دولها استراتيجية « الحرب النووية الشاملة » باستراتيجية « حرب نووية محدودة » تعتمد على استعمال « أسلحة نووية تاكتيكية » . ولا تقبل باستراتيجية « الضربة الأولى الواحدة والحاسمة » . كما أنها لا تقبل باستراتيجية « الردع النووي » (dissuasion nucléaire) . ورغم الأهمية القصوى لنضال هذه الجماهير المحبة للسلام ، فإنها لم ترق بعد إلى مستوى القدرة على فرض تغيير في سياسات واستراتيجيات دولها ، وذلك قد يرجع إلى كون القوى والعقلية الغالبة داخلها الى حد الآن هي « برجوازية صغيرة » ، وليس قوى وعقلية الطبقة العاملة البروليتارية.

وإذا كانت هذه الجماهير الغفيرة تناضل وتعارض الأسلحة النووية ، وترفض

الاستراتيجيات التي تخطط وتهيّئ لها دولها الأوروبية العربية والأمريكية ، فلأنها عاشت الخراب والدمار خلال «الحربين العالميتين الأولى والثانية» ؛ ولأنها تدرك أن الأسلحة النووية مصنوعة ومهيأة للإستعمال لدى جميع الأطراف المعنية بشكل لا يسمح لأي طرف كان بأن يخرج سالما أو منتصرا من حرب نووية محتملة ؛ ولأنها تدرك أن دولها (والقوى السياسية السائدة داخلها) قادرة فعلا على الزج بها في حرب نووية ، وذلك رغم حماقتها ، ورغم طبيعتها الانتحارية ، حيث من المعروف ومن الثابت علميا أن مجمل سكان أوروبا وأمريكا الشمالية ، بل مجمل البشرية القائمة حاليا فوق كوكب الأرض ، ستفنى لا محالة في معظمها في حالة قيام حرب نووية !

و يتوفر كل من الكتلتين الرسمالية والاشتراكية على فائض من الأسلحة النووية المتنوعة . ومهما كانت الوسائل الدفاعية و الوقائية لدى أي طرف منهما ، فإنه في حالة تعرضه لهجوم نووي ، ولو في حالة تحطيم جزء كبير من ذخائره النووية ، فإن الجزء الباقي لديه سيكون كافيا للرد على المهاجم ، وإبادته . فلا يمكن الكلام على منتصر ، ولا على مهزوم . وكل البشرية ستعاني كثيرا من مخلفات الحرب النووية ، ولو كان موقعها بعيدا جدا عن مناطق الانفجارات النووية . فستنتشر مثلا إشعاعات نووية فتاكة ، وحرائق شاسعة في الغشاء النباتي الذي يكسو كوكب الأرض ، وسيفنى معظم البشر والحيوانات ، وستكثر الأمراض و الأوبئة ، وستعطب معظم الآلات والتجهيزات خاصة في مجالات المواصلات و الإلكترونيات ، وستدمر طبقة الأوزون (ozone) ، وسيكثر الغبار في أعالي السماء ، وستنقص كمية نور الشمس النافذة إلى سطح الأرض ، وسيحدث انخفاض كبير في برودة مجمل طقس كوكب الأرض ، وسيصبح الانتاج الفلاحي ملوثا وغير صالح للإستهلاك على امتداد عدة سنوات ، وستنهار مجمل الأنشطة الاقتصادية الانتاجية عبر غالبية مناطق العالم ، وستكثر الأمراض العقلية ، وستنتشر الهمجية و الاستبداد و العنصرية في ما تبقى من المجتمعات البشرية ، ... إلى آخره !

فإذا كانت جماهير غفيرة داخل أوروبا الغربية (و أمريكا الشمالية) تخاف من إنسياق دولها وحكوماتها في مغامرات وحماقات حربية نووية مدمرة ، فلماذا لا تحتاط دولنا وحكوماتنا العربية من هذه الأخطار ؟ ولماذا تساند أو تناصر هذه الاستراتيجية الشمولية الامبريالية التي تنهجها الدول الرسمالية الغربية ؟ ولماذا تستمر بدون إكتراث في الاعتماد على التعاون والتكامل مع هذه الدول الامبريالية الغربية ، وتصر على تعميق الارتباط معها (عبر التبعية الاقتصادية - السياسية - الثقافية ، وعبر إقامة ربط قار عبر مضيق جبل طارق ، الى آخره) ؟!

إن الدول الامبريالية الغربية لا تواصل هذه المجهودات والاستعدادات الحربية الهائلة إلا لأنها تشعر بالحاجة إليها في استراتيجيتها الهيمنية على العالم ! و لا تخصص لها هذه الكميات الضخمة من الموارد إلا لأنها مومنة بإمكانية استعمالها ، ولأنها مستعدة لاستخدامها ضد الدول والشعوب الأخرى عبر العالم ! و ما دامت هذه الترسانات الهائلة من الأسلحة الفتاكة موجودة ، ولو بعيدا عنا ، فإن أخطارها المباشرة و غير المباشرة علينا ستظل قائمة ، فعلية ، وجدّية !

رفض منح قواعد أو تسهيلات عسكرية لدول إمبريالية على أرض الوطن

ان اقتراحات الاتحاد السوفياتي الرامية الى تخليص العالم من كل الاسلحة النووية ، واقتراحه الانتقالي الرامي الى حذف الأسلحة النووية المتوسطة المدى والبعيدة المدى (من مجمل أوروبا من المحيط الى جبل الأورال) ، تخدم مصالح شعوب العالم ، بما فيها شعوب شمال افريقيا والشرق الأوسط . لأن الصواريخ النووية الأمريكية المنتشرة في أوروبا الغربية معدّة لكي توجه ليس فقط إلى البلدان الاشتراكية الشرقية ، ولكن أيضا الى شمال افريقيا والشرق الأوسط . وليس هذا تصور من نسج الخيال المحض ، ولكن تجربة « الحرب العالمية الثانية» أثبتت أنه لا يمكن أن تندلع الحرب فوق تراب أوروبا الغربية دون أن تمتد بسرعة الى شمال افريقيا والشرق الأوسط، باعتبارهما امتدادا استراتيجيا ذو أهمية وإمكانات يصعب الاستغناء عنها (52). بالإضافة إلى أن المخططات و « السيناريوهات » التكتيكية والاستراتيجية التي يعدها حلف شمال الأطلسي (OTAN) (53) تتضمن (منذ العديد من السنوات) مشاريع استغلال شمال افريقيا والشرق الأوسط في حربه ضد الدول الاشتراكية في أوروبا الشرقية وفي آسيا ، وذلك دون استشارة شعوب هذه المناطق في شمال افريقيا والشرق الأوسط ، بل ضد إرادتها إن اقتضى الحال ! (أنظر في هذا المجال مثلا اعترفات أ. دو مارنش في خاتمة كتابه المذكور (4)). وغير خاف عن كل متتبع أن بعض الحكومات القائمة في هذه المناطق مستعدة ـ عند الضرورة ـ لتقديم كل المساعدات اللازمة لحلف شمال الأطلسي . وان العديد من المناورات العسكرية الجوية والبحرية والبرية المشتركة التي تنظم دوريا مع القوات الامريكية (وربما بمشاركة قوات عسكرية من دول غربية أخرى) في بعض بلدان شمال افريقيا تدخل في هذا الإطار . وان الانظمة الوطنية وحدها هي التي ترفض هذه المناورات العسكرية !

ان مصلحة الشعب تكمن في الرفض التام لإقامة قواعد عسكرية أو لمنح أية تسهيلات عسكرية لأية قوة أو دولة امبريالية على أرض الوطن . لأن هذه التنازلات تحد من استقلالية البلاد ، بل تزج به

في صراعات بين دول عظمى سيكون هو الأول من ضحايا مناوراتها ومنافساتها !

إن مشروع الربط القار هو مشروع يريد الربط بين منطقة أوروبية مصنعة ، ومتقدمة ، امبريالية ، وسائدة ، ومنظمة في أقوى حلف عسكري على وجه الكرة الأرضية ، ومنطقة افريقية - عربية هي المناطق في العالم التي لا تزال مستضعفة ، تبعية ، ومسودة . وهذا المشروع يجسد خطر تعرض المنطقة المستضعفة الى ضغط ، أو سيطرة ، أو غزو ، تُقدم عليه المنطقة النقيضة والأقوى . فإذا إحتاجت الدول الأوروبية في فترة توتر في المنطقة أو عبر العالم الى احتلال واستعمال منطقة المغرب ، فإن الوقت اللازم لغزوه في حالة وجود الربط القار لن يتعدى أكثر من وقت عبور الكميات اللازمة من القوات ومن الأسلحة الثقيلة لهذا الربط القار !

الخطر الذي يهدد المغرب لا يكمن في البلدان الإشتراكية ولكن في الدول الإمبريالية

لا ينبني إلى حد الآن مشروع الربط القار بين اسبانيا والمغرب على أساس أي مبرر اقتصادي كاف ومعقول . وقد يكون مبرره الوحيد هو مبرر حربي استراتيجي ، ليس من زاوية مصلحة الشعب المغربي ، ولكن من زاوية مصالح حلف شمال الأطلسي ، والذي يحتاج في حالة اندلاع (أو قرب اندلاع) حرب بين المعسكر الرسمالي والمعسكر الاشتراكي إلى انجاز سيلان سريع لجزء من فرقه في شمال المغرب ، وإلى تمرير جزء من دباباته وطائراته وأسلحته الثقيلة ، ومن صواريخه الكلاسيكية والنووية نحو شمال افريقيا لإحكام تطويق المعسكر الاشتراكي على امتداد جنوب البحر المتوسط وشمال افريقيا والشرق الأوسط . ولا تخفى على أحد في هذا المجال الأهمية التي تعطيها الامبريالية العالمية عموما ، والامريكية الشمالية خصوصا ، للمناورات العسكرية المشتركة في شمال المغرب ، ومع مصر ، ومع سودان جعفر النميري ، ومع الصومال ... وفي حالة اذا ما تم انجاز هذا الربط القار ، واذا ما تم استعماله لهذا الغرض الاستراتيجي ، فإنه سيجلب على شعب المغرب وعلى شعوب شمال إفريقيا اضرارا تفوق بكثير الأضرار التي لحقت بهم إبان « الحرب العالمية الثانية » !

والمثير للإندهاش ، هو أنه في الوقت الذي تنهض فيه أعداد متزايدة من شعوب أوروبا الغربية ضد حكامها مطالبة بالانسحاب من الأحلاف العسكرية ، وبإخلاء أوطانها من الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية، ومن القواعد العسكرية الأجنبية ، ومن التسهيلات العسكرية « الممنوحة » لقوات أجنبية ، في هذا الوقت نجد بعض المسؤولين عندنا لا يبالون بالأخطار التي يجسدها حلف شمال الأطلسي على أمن وسلامة شعبنا !

ويزعم بعض المسؤولين في المغرب أن الخطر أو العدو هو الدول الاشتراكية . وهذا الزعم خاطئ . والدليل على خطئه هو أن جميع العدوانات والغزوات والاستعمارات التي تعرضت لها عبر التاريخ شعوب شمال إفريقيا (إذا استثنينا الفتح الاسلامي) جاءت كلها من الشمال ، من أوروبا الغربية (وكذلك من أمريكا الشمالية خلال « الحرب العالمية الثانية ») . بينما لم يصب أي شعب عربي بأي أذى من أي مجتمع اشتراكي !

وماذا نرى في المغرب الأقصى ؟ نرى أنه منذ عشرات السنين (أو منذ الاستقلال عن الاستعمار الفرنسي في سنة 1956) أن الدولة ظلت تحكم إغلاق جميع الحدود والممرات والأبواب والنوافذ مع بلدان وشعوب العالم العربي ، وتفتحها على أوروبا الغربية (وخاصة فرنسا) وأمريكا الشمالية . ففي الوقت الذي تدخل فيه بحرية مجمل بضائع أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية ، وسواحها وإذاعاتها وكتبها ومجلاتها وأفلامها وتلفزاتها الى آخره ، في هذا الوقت نجد حواجز ومضايقات وعراقيل في وجه كل شيء آت من البلدان العربية التي لها خلافات سياسية مع الدولة في المغرب ! أليس من الممكن ومن الأفيد أن تميز وأن تفصل الدول العربية بين العلاقات الاقتصادية والثقافية من جهة ، ومن جهة أخرى العلاقات السياسية ؟ فإذا كانت بعض الدول العربية متناقضة ومتخاصمة فيما بينها ، فليس من حقها أن تفرض العزلة على شعوبها ، وأن توقف التفاعل الاقتصادي والثقافي فيما بينها !

الإمبريالية تسيطر على مجمل مضايق العالم

ولماذا لا يتأمل بعض المسؤولين العرب في كون مجمل الممرات

والمضايق الاستراتيجية عبر العالم تخضع لسيطرة الامبريالية الغربية ؟! وأبرز هذه المضايق :

- قناة باناما الرابطة بين المحيطين الأطلسي والهادي في أمريكا الوسطى. وقد إقتطعت الولايات المتحدة الأمريكية بالقوة منطقة باناما من جمهورية كولومبيا لغرض تشييد القناة وفرض سيطرتها عليها (54).

- قناة السويس، وقد تعرضت مصر مرارا للغزو من طرف الدول الامبريالية الغربية (واسرائيل) التي ظلت ترغب في السيطرة على هذه القناة (55).

- مضيق جبل طارق الفاصل بين شمال افريقيا وأوروبا الغربية. وبغض النظر عن الصراع الشكلي بين اسبانيا وانجلترا حول جبل طارق، وبغض النظر عن مطالبة المغرب الخجولة بسبتة، فإن قوات حلف شمال الأطلسي هي التي تراقب وتحرس وتسيطر على مضيق جبل طارق، وهي التي تستطيع فورا - في حالة اندلاع حرب - أن تغلق هذا المضيق أو أن تفتحه لمن تشاء !

- ومضيق باب المندب الفاصل بين اليمن (الجنوبي) وادجيبوتي على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر. وان ضخامة الجيش الفرنسي الامبريالي، وتنوع وتكامل الاسلحة والقوات البرية والبحرية والجوية والمخابراتية المتراكمة داخل ادجيبوتي (قرابة 5 000 رجل)، تضع نقطة استفهام حول مدى استقلال هذا البلد العربي !؟

- ومضيق هرمز الفاصل بين إيران من جهة، ومن جهة أخرى عمان والامارات العربية. ومعلوم أن القوات العسكرية البحرية والجوية الهائلة (ما بين 40 000 و 60 000 جندي) التي راكمتها الإمبرياليات الأمريكية والفرنسية والانجليزية ... في منطقة الخليج بدعوى حماية السفن التجارية من الحرب العراقية - الايرانية، تكفي لغزو أو تدمير المنطقة بكاملها !

- مضيق الدارد نيل - بوسفور الفاصل بين أوروبا وآسيا، ويوجد كاملا داخل تركيا. ومن خلال استيلاب الطبقة السائدة في تركيا بأوروبا الغربية، ومن خلال إقحام تركيا ضد إرادة شعبها في حلف شمال الأطلسي، فإن الامبريالية الغربية هي التي تسيطر على هذا المضيق وتتحكم فيه، وتدمجه ضمن مخططاتها العدوانية ضد المجموعة الاشتراكية. الشيء الذي يشكل خطرا كبيرا على سلامة وأمن الشعب التركي !

- ومضيق ملاكا الفاصل بين اندونيسيا وماليزيا (56).

- ومضيق طايوان الفاصل بين الصين وفرموزا. (وضد

انتصار الثورة الوطنية الدمقراطية الشعبية في عموم الصين في سنة 1949، وانهزام عميل الامبريالية تشان كاي تشيك وانعزاله في جزيرة طايوان (فرموزا)، والامبريالية الغربية تقدم بسخاء مساعدات متنوعة لطايوان لتحويلها إلى قلعة رسمالية قوية و معادية للصين الشعبية).

— ومضيق كوريا الفاصل بين كوريا (الجنوبية) واليابان (وتسيطر هنا أيضا الامبريالية الامريكية من خلال صديقين حليفين قويين في المنطقة: اليابان وكوريا الجنوبية).

— ومضيق دراك الموجود في جنوب أمريكا اللاتينية.

— وممر «الرجاء الصالح» في جنوب افريقيا. (ومن المعروف أن خوف مجمل الامبرياليات الغربية (الولايات المتحدة الامريكية، إنجلترا، فرنسا، ألمانيا الغربية، الخ...) من فقدان سيطرتها واستغلالها لجنوب افريقيا، وكذلك لممر الرجاء الصالح هو الذي جعلها خلال 20 سنة الأخيرة تعارض فرض عقوبات اقتصادية ضد نظام ابريتوريا العنصري مثلما تطالب بإلحاح معظم دول افريقيا و «العالم الثالث»).

— والمضايق الموجودة في بوابة بحر البلطيق، داخل الدانمارك، وبينه وبين السويد (وهي ثلاثة: Sund، Kattegat، Skagerrak). ويتحكم فيها جميعا حلف شمال الأطلسي من خلال عضوية الدانمارك فيه. فلا يتوفر الاتحاد السوفياتي إلا على منفذ مر واحد للمحيطات، هو مورمانسك (Mourmansk) في أقصى شمال أوروبا[57].

<u>ولا يحتاج الى السيطرة على ممرات، إلا من هو في حالة هجوم استراتيجي! أما من هو في حالة دفاع، فإنه يحتاج إلى إقامة الحواجز!</u>

و مشروع الربط القارين اسبانيا والمغرب، هو مشروع تحويل حاجز جغرافي، الذي هو مضيق جبل طارق، الى ممر ثابت، سهل، وسريع. والذي يحتاج الى هذا التحويل في المرحلة التاريخية الراهنة، ليس هو شعب المغرب، ولكنه الامبريالية الغربية (الأوروبية الغربية والأمريكية)، التي تُعِدّ — بشهادة مفكرين وخبراء غربيين مستقلين هم أنفسهم — لشن هجومات استراتيجية ضد المجموعة الاشتراكية، وخاصة ضد الاتحاد السوفياتي!

من هو في حالة دفاع يحتاج إلى وجود حواجز، وإلى صيانة وعورتها. ومن هو في حالة هجوم، يحتاج الى السيطرة على الممرات، والى إزالة الحواجز، أو تسهيل عبورها! والمهاجم الاستراتيجي على الصعيد العالمي، منذ قرابة القرن الثامن عشر الميلادي الى يومنا هذا،

هو الرسمالية ، أي الأنظمة الأوروبية الغربية الرسمالية ، ثم فيما بعد الإمبرياليات التي أخذت تتبلور منذ قرابة نهاية القرن التاسع عشر الميلادي ، أي إمبرياليات أوروبا الغربية ، وأمريكا الشمالية ، واليابان... فهذه القوى الرسمالية والامبريالية هي التي غزت واستعمرت وهيمنت بالقوة على كل من افريقيا وأمريكا وآسيا واستراليا ...

ولان هجومها الاستراتيجي هذا قد تحول منذ قرابة نهاية « الحرب العالمية الثانية » من هجوم صرف إلى هجوم دفاعي . وقد فتح انتصار الثورة الاشتراكية في اكتوبر 1917 في روسيا عهدا جديدا في تاريخ البشرية . ومع مقاومتها وانتصارها على الحملات الحربية والاقتصادية والاعلامية الهارفة الى تصفيتها ، أصبحت تجسد دعما سياسيا وفكريا هائلا لشعوب العالم التواقة الى التحرر من التخلف والاضطهاد والاستغلال . وان استقلال معظم شعوب العالم عن الاستعمار المباشر ، حطم كثيرا من الامبراطوريات ، ولكنه لم يقض على سيطرة الامبرياليات على مجمل العالم عسكريا واقتصاديا وسياسيا وثقافيا واعلاميا . وبشكل عام ، وعلى الصعيد العالمي ، فإن الشعوب المستضعفة في « العالم الثالث » ، وشعوب المجتمعات الاشتراكية ، التواقة الى تحررها وتقدمها ، لا تزال في حالة دفاع استراتيجي . الشيء الذي لا يمنع ، ولا يتناقض مع دخول بعض هذه الشعوب ، من فترة الى أخرى ، وفي هذه المنطقة أو تلك من العالم ، في حالة دفاع هجومي .

فرنسا واسبانيا تشاركان في حلف شمال الأطلسي وفي مناوراته العسكرية

تكوّنت « منظمة معاهدة شمال الأطلسي (بالفرنسية OTAN) » في 4 أبريل 1949 في واشنطن . وكانت في البداية تشمل : الولايات المتحدة الأمريكية ، كندا ، بلجيكا ، الدانمارك ، فرنسا ، ابريطانيا الكبرى ، وإسلاندا ، وإيطاليا ، واللوكسمبورغ ، والنرويج ، وهولاندا ، والبرتغال .

وكرد على تأسيس حلف شمال الأطلسي ، أسست الدول الإشتراكية « منظمة ميثاق فارسوفيا » في سنة 1955 (أي ب 6 سنوات بعد تأسيس الحلف الأطلسي) .

وانظمت اليونان وتوركيا الى حلف شمال الأطلسي في سنة 1952 ، وألمانيا الغربية في سنة 1955 ، واسبانيا في سنة 1986 (58). وانسحبت اليونان من الحلف في غشت 1974 ، ثم عادت إليه في اكتوبر 1980. وتلعب التناقضات فيما بين اليونان وتركيا دورا هاما في علاقة كل منهما مع حلف شمال الأطلسي (59).

أما فرنسا ، فانها اتخذت موقفا معقدا في شكله ، وان كان واضحا في جوهره . فمنذ فبراير 1966 ، أعلنت فرنسا عن انسحابها من الجهاز العسكري للحلف ، مع الحفاظ على عضويتها في هذا الحلف!

« فتبقى فرنسا عضوة في حلف شمال الأطلسي رغم انسحابها من الجهاز العسكري المدمج للحلف . لأنها ترفض فقط كل آلية في الحلف يمكن أن تسلب منها سيادتها وتحكمها في سياساتها الأمنية . ولكنها تستمر في المشاركة في المناورات العسكرية لحلف شمال الأطلسي لكي تفحص باجراءات وخطط الحلف . وتحافظ فرنسا على مشاركتها في جهاز « أوروكوم Eurocom » الذي يهيئ تعاون مختلف أنظمة المواصلات التكتيكية لأعضاء الحلف ، وعلى مشاركتها في نظام « نادج (NADGE) » للمراقبة الرادارية البعيدة المدى [والذي ينتشر من « رأس الشمال (Cap Nord) » في شمال النرويج الى تركيا على الحدود السوفياتية] ، وتشارك فرنسا في الكتابة العالمية للحلف (OTAN) التي تنسق في مجال الأسلحة الكلاسيكية ، وفي تنسيق مدراء التسليح . وتشارك فرنسا كذلك في CEOA الذي ينظم استعمال أنابيب النفط العسكرية ، وتشارك في وكالة الدفاع والأمن الجوي ، وفي المجموعة التي تصنع صواريخ أرض-جو هاوك (HAWK) ، وفي NAMSD الذي ينظم العناية بالعتاد العسكري المشترك ، وفي (B.M.S.) وهو المكتب العسكري الذي ينظم توحيد معيارية الأسلحة ، وكذلك في وكالة البحوث الفضائية ، الى آخره » (60).

فبالنسبة لكثير من الجماهير الفرنسية ، ليست فرنسا عضوة في حلف شمال الأطلسي ، ولكنها بالنسبة للدولة الفرنسية عضوة ، بل عضوة هامة في هذا الحلف ! حيث تشارك في جميع هيئات ومناقشات وتنسيقات واستعدادات وتخطيطات ومناورات حلف شمال الأطلسي . فهي عضوة هامة في الحلف ، ولكن غرضها هو فقط اخراج القوات العسكرية الفرنسية من آلية الخضوع لأجهزة حلف شمال الأطلسي ، وإبقاءها تحت التصرف الكامل للسلطات الفرنسية ،

وعلى رأسها رئيس الجمهورية الفرنسية. فهي عضوة، ولكن عضوة ذات امتياز نسبي. وإن كان في الواقع في مقدور كل عضو آخر في الحلف أن يبادر في الوقت المناسب إلى إعلان وممارسة مثل هذا الامتياز.

وعلى خلاف المظاهر، فإن الذي أدخل رسميا إسبانيا إلى حلف شمال الأطلسي، ليس هو ف.ب. فرانكو (Francisco Bahamonde Franco) الاستبدادي (الذي تقارب بين سنتي 1936 و 1940 من النظام النازي في ألمانيا ومن النظام الفاشي في إيطاليا، ولم يشارك تقريبا في الحرب العالمية الثانية) (61). ولكنه «الحزب الاشتراكي العمالي الاسباني (P.S.O.E.)»، المنتمي الى تيار «الاشتراكية - الدمقراطية» الأوروبية المعروفة تاريخيا بخيانتها تجاه الطبقة العاملة، وبخدمتها للرسمال الكبير والاحتكاري! فنظام فرانكو المستبد، والذي أدخل القواعد العسكرية الأمريكية إلى اسبانيا، كان بإمكانه أن يدخل اسبانيا الى حلف شمال الأطلسي بمجرد قرار فوقي. لكنه لم يفعل ذلك. بل «الحزب الاشتراكي العمالي الأسباني» بزعامة فيليبي كونزاليس، والذي يدعي «النضال من أجل الاشتراكية»، ويزعم الدفاع على «مصالح الطبقة العاملة»، والذي فاز في الانتخابات وصعد الى الحكم (في اكتوبر 1981) على أساس وعد الشعب الاسباني ب «إخلاء اسبانيا من القواعد العسكرية الأمريكية»، وب «ضمان ابتعاد واستقلال اسبانيا عن حلف شمال الأطلسي»، هذا الحزب هو الذي أدخل اسبانيا الى الحلف!

فرغم وجود معارضة شعبية واسعة في اسبانيا ضد الامبريالية الأمريكية، وضد حلف شمال الأطلسي، وضد قواعده داخل اسبانيا، فإن حزب ف. كونزاليس لم يبذل الجهود اللازمة لتحقيق جلاء القواعد العسكرية الأجنبية عن اسبانيا. بل قام بدعاية مكثفة، وانتهازية، من أجل إنجاح استفتاء (نظم في يونيو 1986) لصالح دخول اسبانيا في حلف شمال الأطلسي!

وحينما إدعى الحزب الحاكم في اسبانيا (P.S.O.E.) اشتراط دخول بلاده الى حلف شمال الأطلسي بعدم اندماج القوات العسكرية الأسبانية في قوات الحلف وفي مخططاته الاستراتيجية، فإنه خادع، ليس الحلف الأطلسي، ولكن الشعب الأسباني، لأن هذا الحلف هو أولا وأخيرا حلف عسكري، وليس فيه شيء آخر غير التنسيق

العسكري والاستراتيجي، وإشراك القوات العسكرية، واستعمالها بشكل مشترك! وبانها لمغالطة أن تدعي «دولة معينة في نفس الوقت المشاركة في حلف عسكري من جهة، ومن جهة أخرى إبقاء قواتها المسلحة خارجة ومستقلة عن استراتيجية هذا الحلف! لأن الدوافع التي جعلت هذه الدولة تنخرط في هذا الحلف العسكري، هي نفسها التي ستجعلها في المستقبل توظف قواتها المسلحة ضمن الاستراتيجية العسكرية المشتركة لهذا الحلف!

ولتغطية خيانة وعده السابق، إكتفى «الحزب الاشتراكي العمالي الاسباني» الحاكم في اسبانيا بإثارة ضجة إعلامية حول مطالبته بنقل 72 طائرة ف 16 الأمريكية من قاعدة «طوريخون» (Torrejon) القريبة من العاصمة مادريد إلى مكان آخر.

وقد شاركت اسبانيا (ولأول مرة حسب البعض) في مناورات عسكرية جوية-بحرية كبيرة أجرتها قوات حلف شمال الأطلسي تحت إسم: «محيط سفاري 87» في البحر المتوسط وفي المحيط الأطلسي (وفي مضيق جبل طارق الفاصل بينهما) خلال الفترة الممتدة ما بين 21 غشت و16 شتنبر 1987، وذلك الى جانب قوات الولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا (التي هي كذلك عضوة-غير-عضوة في الحلف!)، وكندا، وانجلترا، وبلجيكا، وهولاندا والنرويج، والبرتغال، واليونان، وتركيا.

وفي إطار هذه الأوضاع، وفي حالة وجود ربط قار بين اسبانيا والمغرب، فإن اسبانيا لن تتردد في مساعدة حلف شمال الأطلسي عموما، والامبريالية الامريكية خصوصا، على استعمال الربط القار بين اسبانيا والمغرب، سواء ضد كتلة البلدان الشرقية الاشتراكية، أم ضد شعوب المغرب العربي الكبير نفسها! وفي عصرنا الراهن، عصر أسلحة الإبادة الجماعية، مثل الأسلحة النووية والنترونية، والكيماوية، والجرثومية، الى آخره، فإن خطر استعمال الربط القار من طرف حلف الدول الامبريالية، يمكن أن يجلب على شعب المغرب في حالة نشوب حرب بين الكتلتين الرسمالية والاشتراكية، ليس فقط الخراب الكامل، بل ربما الفناء والانقراض!

وفي الحقيقة، فإن موقع اسبانيا (وكذلك المغرب والبرتغال) يجعل أنه ليس من مصلحة شعبها أن تنخرط في أي حلف عسكري

كيفما كان ، فبالأحرى أن تنخرط في حلف متمحور حول إحدى القوات العظمى في العالم ! وإذا لم يُراع ساسةُ اسبانيا (أو البرتغال) الاعتبارات التي توجب هذا الحياد ، فإن المغرب سيصبح تبعا لذلك مجبرا على انخراطه هو الآخر في الحلف الذي يلائمه ! وإذا لم يوجد بعد هذا الحلف الذي يلائم مصالح شعب المغرب ، فينبغي عليه أن يعمل من أجل خلقه ، ولو تطلب هذا العمل عشرة أو عشرين سنة من العمل المتابر ! والأساس السليم الذي يمكن أن ينبني عليه الحلف الملائم للمغرب هو المغرب العربي الكبير ، أو العالم العربي ، أو العالم الاسلامي !

وقد أجريت في أكتوبر 1984 ، وفي يوليوز 1985 مناورات عسكرية جوية مشتركة بين إسبانيا والمغرب ، وذلك داخل نطاق الحدود المغربية ، أطلق عليها إسم « أطلس 84 » و« أطلس 85 ». وبين 12 و 21 دسمبر 1987 ، أجريت في شمال المغرب مناورات عسكرية (دورية هي أيضا) تحت إسم « عُقاب إفريقيا » (Afrika Eagle) مشتركة بين قوات عسكرية أمريكية ومغربية . وقد شاركت فيها حاملة الطائرات الأمريكية « كورال سي (Coral Sea) » . وشملت مناورات غزو وإنزال على الساحل . ولم نجد كالعادة في الصحافة لا المغربية ولا الأجنبية الغربية المعلومات اللازمة عنها.

وفي شتنبر 1987 نظمت مناورات عسكرية مشتركة بين فرنسا وألمانيا الغربية في المنطقة الممتدة بين شرق فرنسا وجنوب ألمانيا الغربية . وكانت مناورات موجهة ضد غزو مفترض من طرف حلف ڤارسوڤيا . وشارك فيها قرابة 80 000 عسكري وآلاف من الدبابات ومئات من الطائرات !

والمهم في هذه المناورات العسكرية هو أنها تثبت مرة أخرى أن فرنسا تعمل كعضو كامل العضوية تماما في الحلف الأطلسي . وقد طرح مثلا جاك إسنار (Jacques Isnard) : « هذه المناورات تعني بشكل أوضح أن شروط التدخل المحتمل ل « قوات الفعل السريع (Forces d'Action Rapide) » الفرنسية في جنوب ألمانيا هي شروط تدخل الجيش الأول الفرنسي إلى جانب الحلفاء [في الحلف الأطلسي] كما كانت قد حددت وهيئت بالمشاركة مع مختلف قيادات حلف شمال الأطلسي (OTAN) منذ عشرين عاما قبل انسحاب فرنسا من هذه المنظمة العسكرية المدمجة »(6) !

فالوضع في أوروبا الغربية يتميز بكون حلف شمال الأطلسي يشمل « عمليا » مجمل الدول الأوروبية الغربية الرسمالية ، بما فيها فرنسا واسبانيا والبرتغال وتركيا واليونان ، وباستثناء

سويسرا، والنمسا (أوتريشيا) ، وفنلاندا ، والسويد .

القواعد العسكرية الأمريكية في اسبانيا والبرتغال

توجد في اسبانيا عدة قواعد عسكرية تابعة للولايات المتحدة الأمريكية . وظلت هذه القواعد الامريكية في اسبانيا تقوم بدور مزدوج . فتعمل من جهة كقواعد عسكرية أمريكية صرفة ، ومن جهة أخرى تعمل كقواعد تابعة لحلف شمال الأطلسي . فقد استعملت القوات الأمريكية مثلا قاعدتي « طوريخون » و « سرقسطة » في إسبانيا لتنفيذ قنبلتها لليبيا في 15 أبريل 1986 ، وفي عمليات أخرى تمس بلدان شمال افريقيا والشرق الأوسط .

وادعى الحزب الحاكم في اسبانيا أنه يطالب بتخفيض القوات العسكرية الأمريكية المرابطة داخل اسبانيا . و « تشترط » الولايات المتحدة الأمريكية في قبول طلب التخفيض أن تقوم القوات العسكرية الأسبانية بجميع العمليات العسكرية التي كانت تقوم بها هذه القوات الامريكية ! وأكد « الحزب الاشتراكي - العمالي » الحاكم في اسبانيا أنه مستعد لإنجاز كل المهام الضرورية لتحقيق أهداف حلف شمال الأطلسي في المناطق ذات مصلحة استراتيجية لاسبانيا مثل شمال افريقيا والمغرب [هكذا !] باستثناء العمليات التي هي أهداف أمريكية صرفة ! (63)

وأهم القواعد العسكرية الأمريكية (أو التابعة لحلف شمال الأطلسي) داخل اسبانيا هي التالية :

١ - قاعدة « سرقوسة » ، وتوجد بها على الخصوص قوات جوية ، وأسلحة نووية . وتضم قرابة 2 500 عسكري أمريكي ، ترابط بها مثلا طائرات خزانة للوقود ، وتستعمل لتدريب وحدات سلاح الجو الامريكية المرابطة في أوروبا الوسطى .

٢ - قاعدة « طوريخون » ، وهي قريبة من العاصمة مدريد ، وتمثل 13٪ من مجموع القوات العسكرية الجوية لحلف شمال الأطلسي . يوجد بها قرابة 4 500 عسكري أمريكي ، و 72

طائرة متطورة (ف 16) قاذفـة ـ مطاردة . وتستعمل هذه القاعدة لأغراض الحلف الأطلسي ، وكذلك لأغراض أمريكية في الشـرق الأوسط وشمال إفريقيـا !

3 ـ قاعدة « مرون (Morón) »، وهي قريبة من إشبيليا (Seville) .

4 ـ قاعدة « روهـا » ، وتوجد في ميناء قاديـس ، وتطل مباشرة على المغرب . وتحتوي على قوات أمريكية برية وجوية وبحرية مجهزة بوسائل حربية هائلـة . وتستعملها كذلك غواصات أمريكية حاملـة لصواريخ نووية (Sous-marins Polaris) . والحكم الأسباني راض عن بقاء هذه القاعدة بين أيدي أمريكـا !(64)

5 ـ قاعدة « باردينـاس ريّالـس » في شمال اسبانيا . وتوجد بها أسلحـة نوويـة .

6 ـ وفي جبل طـارق ، توجد قاعدة عسكرية متكـاملة الوظائف (البريـة والبحرية والجوية) . وبقاءها إلى حد الآن بين أيدي انجلترا لا يغير في الأمر شيئـا . لأن انجلترا واسبانيا هما معا عضوان في حلف شمـال الأطلسي . ويوجد بها : مركز قيادة عسكرية ، وقوات بحرية ، وجوية ، ومحطات رادارية للمراقبة والتنصّت الإلكتروني ، إلى آخره .

وقد استعملت الولايات المتحدة الأمريكية في عملياتها العسكرية العدوانية ضد ليبيا (تجسس ، استفزاز ، قصف) تجهيزاتها وطائراتها المتواجدة في قاعدة طوريخون وفي قاعدة سراقوسا . وتوجد أيضا في البرتغال قواعد وتسهيلات وتجهيزات ومستودعات ومعدات عسكرية استراتيجية أمريكية ، خاصة في قاعدة « بيجا » ، وفي جزر « الأصور » ، وجزيرة « مادير » . وتستطيع أمريكا وحلفها الأطلسي بهذه الامكانات أن تراقب وتسيطر على مجمل المنطقة البحرية والجوية الممتدة على طول غربي المغرب والبرتغال ، وغرب البحر المتوسط .

أهم القواعد والمراكز العسكرية الأمريكية في منطقة البحر المتوسط

الخريطة رقم ٨ توضح أهم القواعد أو المراكز العسكريـة الامريكية حول البحر الابيض المتوسط . وهذه القواعد العسكرية الامريكية هي من أبرز قواعد حلف شمال الاطلسي .

وتوجد أهم القواعد العسكرية الأمريكيـة في: ابريطانيا (مثلا هولي لوك (Holy Loch) للصواريخ النووية) ، إيطاليا (52 قاعدة ، أبـرزها:

خريطة 1: القوات العسكرية الامريكية في البحر المتوسط

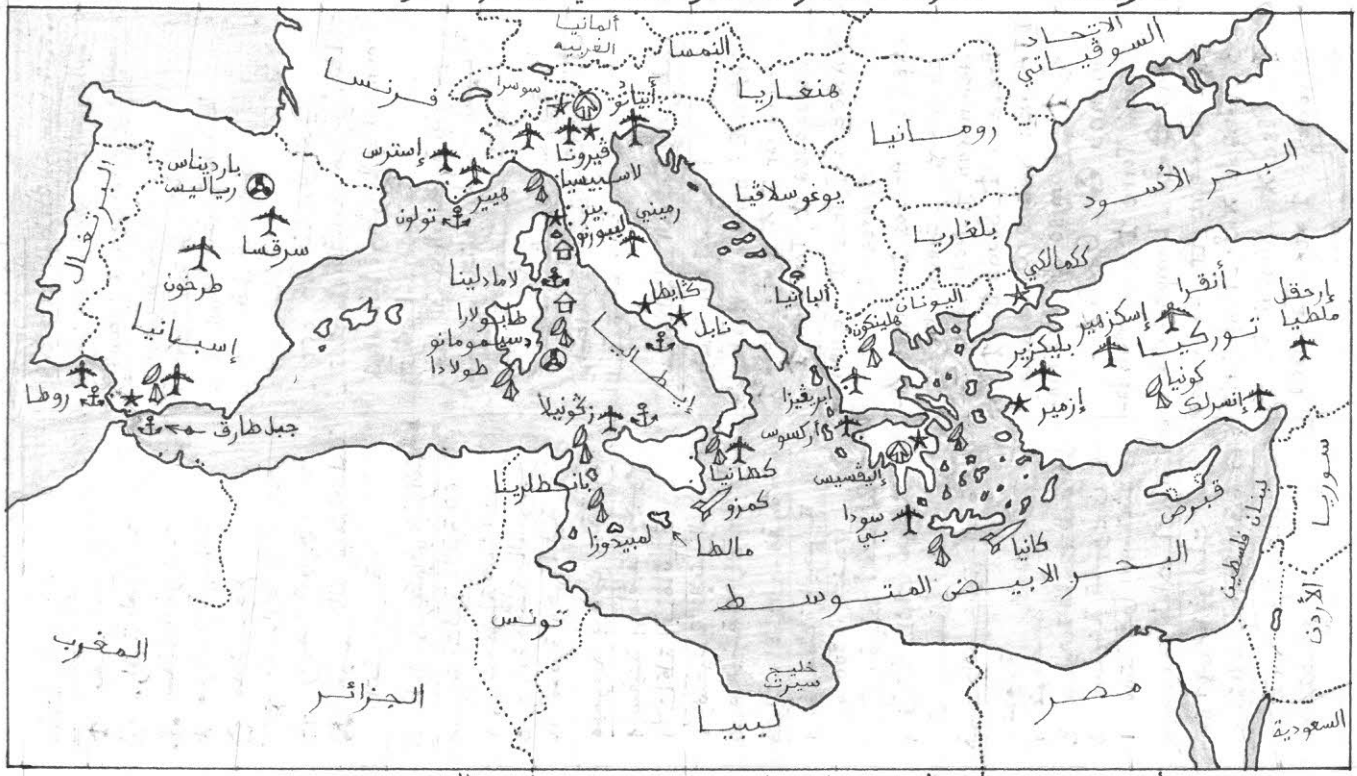

تنبيه: أنظر مصدر المعطيات، وشرح الرموز المستعملة في الخريطة، على الصفحة التالية.

اللوحة 3 :

شرح الخريطة رقم 1 :

مفتاح الرموز :

- مطار عسكري
- مراقبة المواصلات
- سفن أو غواصات
- ★ مركز قيادة
- مستودع
- صواريخ نووية
- راجمات صواريخ نووية
- ميدان للتدريب على الاسلحة النووية .

الاسطول الامريكي في البحر المتوسط

مجموعة قتالية - القوة 60 * :

1 الى 2 حاملة طائرات
2 طرادة مُحَمَّلة بالصواريخ
14 مدمرة وفرقاطة

مجموعة برمائية - القوة 61 :

1 سفينة برمائية للهجوم
1 ناقلة برمائية
1 سفينة للإنزال
2 سفينة مدرعة للإنزال

قوات الانزال - القوة 62 :

1 لواء مشاة البحرية مع 1800 جندي
مركز قيادة أركان عامة
1 فرقة طائرات عمودية
تموين * *

قوات التموين - القوة 63 :

1 مدمرة
1 غواصة
2 سفينة شاحنة للسوائل
2 سفينة تموين
1 سفينة مستشفى

مجموعة الغواصات - القوة 69

من 1 إلى عدة غواصات

بحرية الاستخبارات - القوة 67 :

من 2 الى 3 فرقة طائرات الاستطلاع

القواصات المضادة للتجسس - القوة 66

مركز العمليات في نابل - إيطاليا

* الاسطول السادس الامريكي في البحر الابيض المتوسط :

يتكون عادة من :

- 20 الى 22 سفينة مقاتلة
- 8 سفن للتموين
- 100 طائرة
- 20 000 ضابط وجندي
- تستعمل كقواعد : موانئ ومطارات في اسبانيا ، وكرونلاند (Groenland) وتركيا ...

وتعمل القواعد العسكرية التي هي رسمية و معترف بها تحت السيادة الوطنية للبلد المضيف .

* * لواء المشاة البحرية

يرابط فوق سفن النقل والانزال للقوة 61 .

أسماء القواعد المذكورة في الخريطة 1 بالأحرف اللاتينية :

ESPAGNE : Bardenas Reales - Gibraltar - Rota - Saragossa - Torrejón -

FRANCE : Istres - Toulon - Hyères .

GRECE : Araxos - Athen - chania - Elevsis - Hellinikon - Nea Makri - Preveza - Souda Bay -

ITALIE : Aviano - Catania - Comiso - Decimo-mannu - Gaeta - Ghedi Torre - La Madda-lena - Lampedusa - Livorno - La Spezia - Neaple - Pantelleria - Pise - Rimini - Sigonella - Tabolara

←

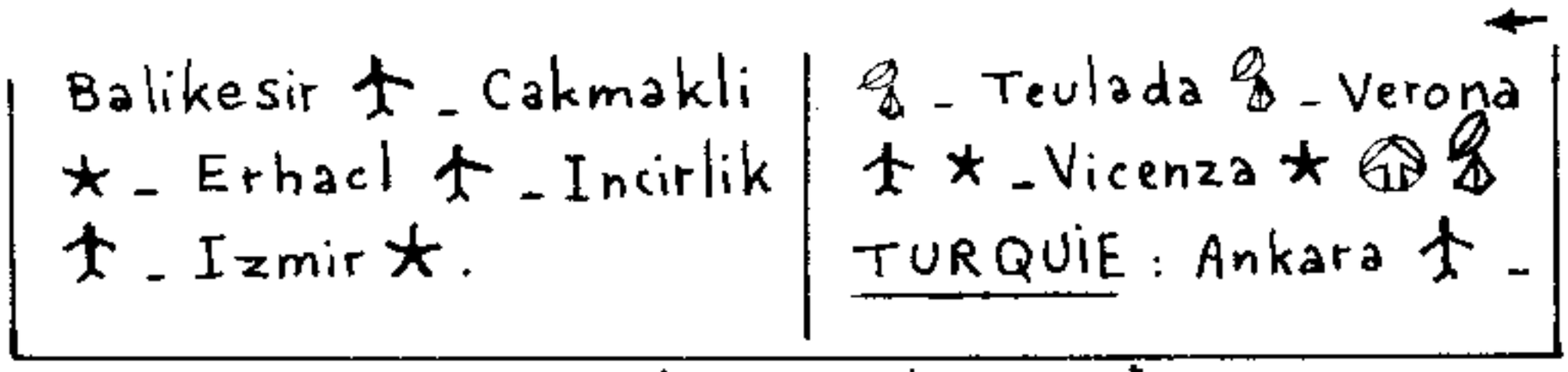

المصدر : أنظر الهامش (65) .

قيرونا (Verona) للمشاة والطيران ، بيز (Pise) وهي مركز للقيادة وللتموينات (base logistique) ، لامادالينا (La Maddalena) للبحرية ، نابل (Naple) للبحرية أيضا ؛ وفي تركيا (40 قاعدة) ؛ وفي اسلاندا (Island) ؛ وفي كرونلاند (Groenland) ؛ وفي اليونان (24 قاعدة) ؛ وفي قبرص (Syprus) (وفيها قاعدتان تابعتان لانجلترا [66]) ؛ وفي إسبانيا ؛ وفي المغرب (وفيه ثلاثة محطات للإتصالات اللاسلكية في القنيطرة ، وبوقنادل ، وسيدي يحيى [67]) ؛ وفي الصومال (بربرة) ؛ وفي عمان (مصيرة) ؛ وفي مصر (رأس بيناس ، سيناء ، غرب القاهرة وجنوبها) ؛ الى آخره [40].

وتنظم مثلا الولايات المتحدة الأمريكية مناورات عسكرية دورية (برية ، أو بحرية ، أوجوية) مع دول أوروبا الغربية العضوة في حلف شمال الأطلسي ، بما فيها فرنسا واسبانيا . كما تنظم الولايات المتحدة الامريكية مناورات عسكرية دورية مع الأردن فوق التراب الأردني ، ومع مصر ، خاصة قرب الحدود الليبية ، وقد شارك فيها على الأقل 10 000 عسكري أمريكي . وتقام كذلك في كل سنة مناورات عسكرية مشتركة بين جيوش أمريكية ومغربية في شمال المغرب . أما المناورات العسكرية الدورية بين الولايات المتحدة الامريكية والسودان ، فقد ألغيت بعد سقوط نظام جعفر النميري . ولا توجد في العالم العربي مناورات عسكرية مشتركة بين دولتين عربيتين أو أكثر ! ولا يوجد حلف عسكري عربي بالمعنى الصحيح لمصطلح «الحلف» !

خطورة الوضع في منطقة جبل طارق

أهم موانئ مضيق جبل طارق هي : جبل طارق (Gibraltar) تحت سيطرة ابريطانيا ، والخزيرات (Algesiras) ، وطريفة (Tarifa)

في اسبانيا ، و سبتة و طنجة في المغرب .

" جبل طارق " هي مستعمرة ابريطانية ، تبلغ مساحتها 6 كيلومتر مربع . ويبلغ علو جبل طارق 425 متر . وعدد السكان في هذه المستعمرة هو 26 000 نسمة . وتشتمل على قاعدة جوية - بحرية ابريطانية .

وكان طارق ابن زياد قد احتل هذا الموقع في 711 ميلادية . وبقي العرب في جنوب الجزيرة الايبيرية الى قرابة 1472 ميلادية . واسترجعها الاسبان أولا ، ثم الانجليز في سنة 1704 م . وقد أعترف بسيطرة الانجليز على جبل طارق في اتفاقية « أوترخت (Utrecht) » في سنة 1713 م . واستعمل موقع جبل طارق كقاعدة عسكرية خلال الحربين العالميتين . وادعت انجلترا أنها نظمت استفتاء في سنة 1967 عبر فيه سكان جبل طارق عن رفض التحاقهم باسبانيا !

وفي 2 دسمبر 1987 ، حصل اتفاق مبدئي بين اسبانيا وابريطانيا حول الاستعمال المشترك لمطار جبل طارق .

خريطة رقم 2 : مضيق جبل طارق

يستغرب العالم كله لكون دولة المغرب تصرح بأنه من المشروع أن تتواجد اسبانيا على الطرف الجنوبي لمضيق جبل طارق (أي في سبتة ومليلية والجزر الجعفرية) وذلك إلى حين أن تتخلى انجلترا عن الطرف الشمالي لهذا المضيق لصالح اسبانيا !

ومهما كانت العلاقة بين دولتين معدتين (هما اسبانيا وإنجلترا)، فإنه لا يعقل أن تبرر هذه العلاقة احتلال مواقع استراتيجية فوق تراب دولة ثالثة (هي المغرب) !

وحتى بعد أن أصبحت اسبانيا (منذ سنة 1986) عضوة «رسمية» في حلف شمال الأطلسي مثل انجلترا، وبعد حصول اتفاق مبرئي بين اسبانيا وانجلترا حول الاستعمال المشترك لجبل طارق، فإن هذا الموقف الغريب لدى دولة المغرب لم يتغير! فكيف يعقل أن تقبل دولة المغرب، منذ الآن، وقبل إقامة الربط القار، أن يحتل حلف شمال الاطلسي طرفي مضيق جبل طارق ؟!(68)

ومثلما هو الشأن بالنسبة لمضيق الدارداينل، ولمضايق أخرى عبر العالم، فإن قوات حلف شمال الأطلسي تمارس منذ نشأته، ومن خلال قواعدها البرية والبحرية وطائراتها وبواخرها ومواصاتها مراقبة رادارية دقيقة على كل تحرك أو عبور في منطقة مضيق جبل طارق ! وتتوفر على القوة اللازمة التي تمكنها من منع كل تحرك لا يعجبها فيه ! وهذا في الوقت الذي لا يوجد فيه ربط قار بين اسبانيا والمغرب ! فكيف سيصبح الأمر في حالة وجود هذا الربط ؟! ومن يستطيع التنبأ بهذا التطور المحتل ؟! ومن يستطيع تقديم ضمانات أكيدة على أن الوضع في منطقة المضيق لن يصبح أكثر خطرا على شعب المغرب مما هو عليه الحال الآن ؟!

ومن الأمور الخطيرة أن الامبريالية الغربية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا لا زالت تمارس نظرية « وجود وحماية مصالح أمنية وقومية » مزعومة لها، في البحر المتوسط، وفي الشرق الأوسط، وفي الخليج العربي - الإيراني، وفي المحيط الهادي، وفي سائر أنحاء العالم ...! وتعتبر أنه من « حقها » أن تتدخل بالقوة العسكرية لحماية ما تعتبره « مصالح » لها، والتي تحدد هي وحدها ودون سواها، مكانها وزمانها ونوعيتها !!

وعلى سبيل المثال، فباسم هذه الحقوق المزعومة، شنّت فرنسا وانجلترا واسرائيل في سنة 1956 حربا مشتركة ضد مصر لإفشال تأميم قناة السويس وانتزاعها من مصر بالقوة ! وباسم

هذه « الحقوق » أيضا ، تسيطر الامبريالية الغربية على مجمل المضايق البحرية عبر العالم ! و باسم هذه « الحقوق » كذلك ، تدخلت قوات عسكرية أمريكية خلال سنة 1986 داخل « خليج سِرْت » الذي هو جيب بحري داخل الأراضي الليبية ، وبعيد جدا عن كل الطرق البحرية ، فقنبلت العاصمة طرابلس ، ومدينة بنغازي ، وكذلك مسكن الزعيم معمر القذافي ، وذلك بواسطة قوات جوية أمريكية محسوبة على حلف شمال الأطلسي ، ومستقرة في انجلترا ، وبمساعدة قوات عسكرية أمريكية تابعة لنفس الحلف ، ومرابطة في اسبانيا وإيطاليا وجبل طارق !!

ومن المعلوم أن « قوات الانتشار والتدخل السريعين » التي شكلتها الولايات المتحدة الامريكية ، والتي تضم ما بين 100 000 و 150 000 عسكري ، هدفها المعلن هو بالضبط التدخل العسكري في بلدان الشرق الأوسط ، والعالم العربي ، والخليج العربي - الإيراني ، ضد الحركات والثورات الشعبية التي يمكن أن تهدد سواء استمرارية الأنظمة الحليفة للإمبريالية ، أم آبار النفط العربي التي تحتكر الامبريالية الغربية حمايتها واستثمارها والاستفادة منها ! ولهذا الغرض زرعت الامبريالية الامريكية (وكذلك الفرنسية ولو بدرجة أقل) عددا كبيرا من القواعد والمراكز العسكرية عبر بلدان العالم الحليفة أو التبعية لها ! و حتى بعض الدول العربية التي تعلن أنها « معتدلة » أو « محايدة » أو « ليبيرالية » تمنح للإمبريالية الأمريكية قواعد أو تسهيلات عسكرية فوق ترابها الوطني ! وتنظم هذه الدول في كل سنة مناورات عسكرية مشتركة تتمرن من خلالها القوات الامريكية على الانتشار و التدخل والقتال ضد قوة يفترض فيها أنها ثائرة أو مناهضة لمصالح الامبريالية ، وذلك سواء كانت هذه القوة داخلية أم خارجية !

وكانت في البداية المناطق المتفق عليها في وثائق حلف شمال الأطلسي لتكون هي « المناطق المحددة لتدخل قواته » العسكرية هي فقط بلدان أوروبا الغربية العضوة في الحلف ، وشمال المحيط الأطلسي (الفاصل بين أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية) . وبعد اجتماعات وزراء الخارجية ، ثم الدفاع ، لدول حلف شمال الأطلسي في ربيع سنة 1981 ، اتفقت دول أوروبا الغربية العضوة في الحلف مع الولايات المتحدة الامريكية على « توسيع » هذه « المناطق » لتشمل كذلك مناطق شمال افريقيا (بما فيها طبعا البحر الأبيض المتوسط ، ومضيق جبل طارق ...) ، والشرق الأوسط ، و الخليج العربي - الإيراني ... !

ومِمَّا يزيد الأمر خطورة أن الدول الأوروبية الغربية العضوة في الحلف (بما فيها فرنسا، واسبانيا فيما بعد) أيدت استعدادها المبدئي لمساعدة « قوات التدخل السريع » الأمريكية في هذه المناطق الموسعة! والأمر الأكثر خطورة هو أن الدول الغربية الموجودة في هذه المناطق المعنية لم تحتج، ولم تعترض، ولم تشتكي ...! فهل كانت ترغب في أن تمتد إليها « حماية » القوات الامريكية وقوات حلف شمال الأطلسي، أم أنها كانت فقط مكرهة، أم لا مبالية، أم نائمة ؟!

فقد حدد إذن حلف شمال الأطلسي « الميدان الحربي الجنوبي » الذي يضم البحر الأبيض المتوسط. ويبتدئ هذا « الميدان » شمالاً من جبال البيريني (Pyrénées) الفاصلة بين فرنسا واسبانيا، والألب (Alpes) في شمال إيطاليا، وطوريس (Taurus) في جنوب تركيا، إلى صحراء إفريقيا جنوباً (بمعنى أنه يشمل بلدان شمال إفريقيا)! ويبتدئ هذا « الميدان » من جبل طارق شرقاً، إلى نهري دجلة والفرات في العراق غرباً (بمعنى أنه يشمل مجمل البلدان العربية)! و وضع حلف شمال الأطلسي هركز قيادة هذا « الميدان » في جزيرة سيسيليا (Sicile)، و وضع معظم القيادات التحتية في إيطاليا (باعتبارها موجودة في وسط هذا « الميدان الجنوبي »). واستغرب الجنرال الفرنسي جورج بويس (Georges Buis) من كون الدول العربية « لاتريد أن ترى أن حلف شمال الأطلسي جعل من البحر المتوسط مركز الثقل لميدان عمليات »(35)! فمن الواضح أن هذه الاستراتيجية لحلف شمال الأطلسي تهدد سلامة وأمن الدول العربية! فكيف سيكون رد فعل الدول الغربية لو افترضنا مثلا أن الدول العربية هي التي جعلت من جنوب أوروبا الغربية ميدانا وهدفا لاستراتيجيتها ؟! فيتضح هنا أيضا أن « الخطر » بالنسبة لبلدان المغرب العربي (إذا استثنينا خطر الكيان الصهيوني) يأتي من « الشمال » أساسا، وليس من غيره!

وفي هذه الأوضاع التي تحتل فيها الدول الغربية (العضوة في حلف شمال الأطلسي، بما فيها فرنسا) هذه النوايا وتقوم بهذه الإستعدادات الاستراتيجية الهجومية، كيف يعقل أن نمهد لها (نحن في المغرب) السبيل عبر إقامة ربط قار بين أوروبا الغربية وشمال افريقيا، يكون سهل وسريع العبور، لكي يتقدم « غزاة » أوروبا الغربية « عبر الأرض »(7) اليابسة، وليس « عبر البحر »(7) (مثلما يحلم بذلك دو مارنش المختص

في «الحرب الشمولية»)، ولكي يسيطروا على «فكي كماشة»[8] مضيق جبل طارق، «مهما حدث، ومهما كان الثمن»[8]، ولكي ينتشروا في شمال افريقيا، فيقيموا لهم فيها «حنوبهم البعيد (Far South)»[11] ؟!

خطر انسياق اسبانيا مع استراتيجية الإمبرياليات الغربية

وقد ألحّت فرنسا على انضمام اسبانيا والبرتغال في «اتحاد أوروبا الغربية (Union de l'Europe Occidentale)» الذي هو الهيئة العسكرية الوحيدة التي تقتصر على دول أوروبا الغربية. ويجتمع عادة هذا الاتحاد للتنسيق قبيل انعقاد كل اجتماع لمجلس حلف شمال الأطلسي (OTAN). وقد بدأ تأسيس «إتحاد أوروبا الغربية (U.E.O)» في تاريخ 17 مارس 1948. ويشمل حاليا الأعضاء التاليين: بلجيكا، فرنسا، اللوكسامبورغ، هولندا، بريطا الكبرى، ألمانيا الغربية، إيطاليا.

وقد اعتبر وزراء الدفاع و وزراء الخارجية المجتمعين في «إتحاد أوروبا الغربية» أن «الردع النووي» ضروري. وعبر رئيس الحكومة الأسبانية فيليبي كونزاليس (F. Gonzalez) عن رغبة بلاده في المشاركة في التفكير الجاري داخل «إتحاد أوروبا الغربية» حول الدفاع عن أوروبا. وتدافع فرنسا على انخراط اسبانيا في «اتحاد أوروبا الغربية»، بينما تعارض بريطانيا الكبرى هذا الانخراط، وذلك للضغط على اسبانيا في بعض الميادين، بهدف حثها مثلا على التساهل أكثر مع تواجد القواعد والمراكز العسكرية الأمريكية فوق ترابها الوطني.

ورغم وجود معارضة شعبية لا يستهان بها، فقد عبر الأسبان في سنة 1986 على بقاء بلادهم ضمن حلف شمال الأطلسي (OTAN). وتلوم دول أوروبا الغربية اسبانيا على مطالبتها بتخفيض حجم القوات العسكرية الأمريكية المرابطة فوق أرضها، و خاصة مطالبتها بسحب الـ 72 طائرة - مطاردة - مقنبلة ف 16 الأمريكية المتواجدة في قاعدة «طوريخون» بالقرب من مدريد[69].

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد وقعت مع اسبانيا في

سنة 1953 الإتفاقية التي تسمح باستعمال قواعد عسكرية أمريكية فوق التراب الأسباني . وجددت هذه الإتفاقية في سنة 1982 . وخاضت اسبانيا مفاوضات مع الولايات المتحدة الأمريكية خلال قرابة 15 شهرا تطالب فيها بسحب الـ 72 طائرة - مطاردة - مقنبلة ف 16 الأمريكية المرابطة في قاعدة « طوريخون »[75]. لكن الولايات المتحدة الأمريكية ترفض هذه المطالبة. وتقترح بدلا من ذلك ترحيل هذه الطائرات ف 16 الى قاعدة « مورون (Morón) » بالقرب من مدينة إشبيليا (Seville) (في اتجاه مضيق جبل طارق). وتتمسك الدولة الاسبانية بهذه المطالبة. ومقابل ذلك تعد إسبانيا الولايات المتحدة الأمريكية بالسماح لها بإعادة استعمال قاعدة « طوريخون » في حالة نشوب « أزمة عالمية » ! كما تلتزم أيضا الدولة الاسبانية بالاضطلاع بجزء من المهمات الموكلة حاليا لطائرات ف 16 في « طوريخون » المتعلقة بالدفاع عن منطقة غرب البحر الأبيض المتوسط [71] !

ونستخلص من هذا النزاع حول الطائرات - المطاردة - المقنبلة الأمريكية درسين، هما :

1) عندما تدخل قوات امبريالية داخل بلاد محدد ، فإنها لا تقبل أو لا تتحمل الخروج منه، ولو بعد انتهاء أجل الإتفاقية ، ولو بعد مضي كثير من السنوات ! (ونذكر هنا ان مشكلا مماثلا لمشكل الولايات المتحدة الأمريكية مع اسبانيا يضع كذلك اليونان في « نزاع » مع الولايات المتحدة الأمريكية).
2) أن منظمة حلف شمال الأطلسي تعامل عسكريا ، ومنذ سنوات ، البحر الأبيض المتوسط (وخاصة غربه الذي يهم مباشرة شعب المغرب) كمنطقة تابعة وخاضعة لسلطتها هي وحدها . وهذا التوجه في المنطقة يجسد خطرا كبيرا على شعب المغرب العربي !

أخطار الإمبريالية الفرنسية

عندما نفكر في خطورة الوضع في منطقة مضيق جبل طارق على شعوب المغرب العربي ، فإننا لا نستثني تماما الامبريالية

الفرنسية من قائمة هذه الأخطار .

ومن زاوية تضرر شعوب افريقيا ، والشرق الأوسط ، وشعوب الجنوب الشرقي لأسيا ، فإن الامبريالية الفرنسية هي القوة الامبريالية الثانية في العالم ! حيث تاتي الامبريالية الفرنسية (من ناحية فعالية تأثيرها وتدخلها الامبرياليين في « العالم الثالث ») في المرتبة الثانية ، وذلك مباشرة بعد الولايات المتحدة الامريكية ، وقبل انجلترا وألمانيا الغربية ، واليابان ، والكنادا ... وذلك رغم تواضع القوات العسكرية الفرنسية ، ورغم محدودية طاقاتها الاقتصادية بالمقارنة مثلا مع القوتين الكبيرتين في العالم ، أي الولايات المتحدة الامريكية والإتحاد السوفياتي ! وان المجهودات الإعلامية للدولة الفرنسية للتمظهر بمظاهر « دولة الدمقراطية ، وحقوق الانسان ، والثقافة ، الى آخره » لا تخفي ممارساتها وطبيعتها الاستعمارية والامبريالية ! وسواء كان الحزب السياسي الحاكم في فرنسا محسوبا على « اليمين » (مثل « التجمع من أجل الجمهورية (R.P.R.) » ، أو « الاتحاد من أجل الدمقراطية الفرنسية (U.D.F.) » ، ...) ، أم على « اليسار » (مثل « الحزب الاشتراكي الفرنسي (P.S.F.) » ، ...) ، فإن الطبيعة الاستعمارية والامبريالية لسياسة فرنسا الخارجية لا تتغير في جوهرها !

وفي إفريقيا مثلا ، فإن التدخلات المفضوحة للإمبريالية الفرنسية في الشؤون الداخلية لمختلف الشعوب والدول الافريقية التبعية تعد في كل سنة بالعشرات (72) ! وفي بعض الدول الافريقية (التي كانت من قبل مستعمرة فرنسية) ، فإن الامبريالية الفرنسية هي التي كانت ولا زالت تشكل قوة فعالة في تحديد رئيس الدولة الذي يروقها ويخدم مصالحها ، وتسقطه وتستبدله حينما لا يعجبها ! وتشهد على هذه التدخلات العديد من الجرائد والنشرات الدورية الفرنسية نفسها ، حيث تتكلم تلقائيا عنها وبشكل مكشوف تقريبا في إطار المنافسات والمزايدات فيما بين الاحزاب السياسية الفرنسية (73) !

وتتوفر فرنسا على العديد من القواعد والمراكز والتسهيلات العسكرية عبر العديد من دول افريقيا ، وكذلك عبر العديد من الجزر المنتشرة في المحيطات ! وتتوفر فرنسا على قرابة 10 000 عسكري مجهزين بأسلحة عصرية وفعالة ، وآلاف من الضباط والمكونين العسكريين (على شكل « مدنيين ») ، ومئات من الطائرات الحربية (Mirage , Jaguar ، KC 135 , Transall ، Atlanlic ، ...) ، وسفن حربية ، وأسلحة ثقيلة ، وصواريخ تاكتيكية ، وشبكات للمراقبة الرادارية والإصغاء الإلكتروني ،

وفرق تجسسية ومخابراتية نشيطة ومنتجة، واجهزة إعلامية جدّ مؤثرة، إلى آخره (72)! وتتواجد القوات العسكرية الفرنسية خصوصا في: اجيبوتي، وساحل العاج، والسنغال، وافريقيا الوسطى، والتشاد، والكاميرون، والزايير، إلى آخره! وقد كونت بعض الدول الافريقية المحافظة والتبعية تحت رعاية الامبريالية الفرنسية «ناديا» أو «حلفا» مُضمرا هدفه «الانجاد المتبادل» ضد الانتفاضات الشعبية! وتجتمع في «لقاء القمة الفرنسي-الافريقي»، وفي مؤسسات «الفرنكفونية»، الدول التي هي تبعية بدرجة أو بأخرى للإمبريالية الفرنسية!

ويمكن للقوات البحرية الفرنسية الراسية في البحر المتوسط أو قرب شواطئ المغرب، يمكنها أن تتحول حسب الظروف من قوة صديقة أو محايدة الى قوة معادية. ونفس الشيء يصدق على القوات البحرية الأمريكية أو الانجليزية ... فقد صرح مثلا بول كيلس (Paul Quilès) (في 12 نونبر 1985) حينما كان وزيرا للدفاع الفرنسي: «حسب الظروف، فإن قواتنا البحرية التي تجوب البحر بالقرب من الشواطئ الأجنبية، يمكنها أن تشكل قوة صديقة، أو تهديدا تفاخريا»(73).

وكان بول كيلس قد قال أيضا: «يجب أن تكون قواتنا البحرية [الفرنسية]، وفي تنسيق مع حلفائنا [في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية] قادرة على ضمان السيطرة على البحار التي تحيط بنا»(73). والبحر الابيض المتوسط هو من أبرز هذه البحار المعنية. ومعنى عبارة «السيطرة على البحار» في مفاهيم الامبريالية، لا ينحصر في التفوق المطلق بالمقارنة مع القوى البحرية النقيضة المتواجدة في نفس البحار المعنية، ولكنه يمتد ليعني أيضا السيطرة على الشعوب المطلة على هذه البحار!

وان عقلية الامبريالية الأوروبية الغربية والأمريكية تقودها ليس فقط الى ضمان استمرارية تواجد قواتها العسكرية في البحر المتوسط والمحيط الأطلسي، إلى آخره، بل تقودها أيضا إلى ضرورة ضمان سيطرتها على المضايق البحرية (مثل مضيق جبل طارق)!

وقد اتفقت فرنسا واسبانيا على تكوين لجنة مشتركة عالية المستوى للتعاون العسكري في مجال مراقبة غرب البحر الابيض المتوسط، بحرا وجوا وبرا؛ ذلك هو ما أكدته تصريحات وزير الخارجية الفرنسي جان برنار ريمون (Jean Bernard Raymon)، و وزير الدفاع الفرنسي أندري جيرو (André Giraud) إلى «وكالة الأخبار

الفرنسية » (في 18 اكتوبر 1987) (74) !

وقد اتفقت إسبانيا على الانضمام الى فرنسا وإيطاليا للمشاركة معًا في إقامة قمر اصطناعي للمراقبة العسكرية، سُمّي هيليوس (Hélios). وتم الاتفاق بين فرنسا واسبانيا على تقوية التعاون العسكري فيما بينهما. كما اتفقا على وضع وبحث دراسات تقنية مدققة حول المراقبة الرادارية، وعلى المراقبة الجوية والبحرية، في غرب البحر المتوسط (74).

ومن الواضح أنه لو لم تكن نوايا هذه الدول الامبريالية الغربية (فرنسا، اسبانيا، الى آخره) عدوانية، فانها ستكون قد عرضت في نفس الوقت على المغرب والجزائر (باعتبارهما الضفة الجنوبية لغرب البحر المتوسط ولمضيق جبل طارق) مشاركة كاملة ومتساوية في تنظيم هذه المراقبة للمضيق ولغرب البحر المتوسط! ولكن هذه الدول الامبريالية تتصرف تلقائيا وكأنها السلطة الوحيدة المؤهلة شرعيا لمراقبة وللتحكم في البحر المتوسط وفي مضيق جبل طارق! وهذه السيطرة الامبريالية هي موجهة، ليس فقط ضد الاتحاد السوفياتي، ولكن أيضا ضد البلدان العربية! ومن المعبر في هذا المجال أن مسؤولين فرنسيين واسبانيين صرحوا (74) أن حادث رمي صاروخ ليبي في أبريل 1986 على الجزيرة الإيطالية « لامبيدوزا (Lampédusa) » الحاوية لمركز عسكري أمريكي (ولو أن هذا الرمي هو مجرد ردّ على قصف بنغازي وطرابلس من طرف القوات العسكرية الأمريكية)، قد أزعجهم كثيرا، فأرادوا استخلاص الدروس منه، والعمل من أجل منع تكرار مثله في المستقبل! أما الدول العربية فانها الى حد الآن لا تبالي باستخلاص الدروس اللازمة لا من القصف الإستفزازي الهجومي الامريكي على ليبيا في سنوات 1985، و1986، و1987، ولا من قصف اسرائيل لعاصمة تونس (في 1 أكتوبر 1985)، ولا من قصف اسرائيل للمحطة النووية العراقية «أوزيراق» في يونيو 1981، الى آخره ...!

ويدافع زعماء سواء من « الحزب الاشتراكي الفرنسي » (والذي ليس لديه من اشتراكية سوى اللفظ) (مثل لوران فابيوس (Laurant Fabius) وميشال روكار (Michel Rocard))، ومن حزب « التجمع من أجل الجمهورية » (مثل جيسكار ديستان (Giscard d'Estaing)، وهو رئيس سابق للجمهورية الفرنسية)، يدافعون على ضرورة « اندماج فرنسا وألمانيا الغربية » كخطوة نحو اندماج أوروبا الغربية! فيطرحون إقامة

برلمان واحد ، ونقد واحد ، وجيش واحد ، وبنك مركزي واحد ، الى آخره ! وهذه الفكرة لا تنطلق من مبادئ إنسانية أو تحررية ، ولكن الحاجيات الاستراتيجية للرساميل الكبيرة ، وللرساميل الاحتكارية ، وللمركبات الصناعية - العسكرية ، في ألمانيا الغربية ، وخاصة في فرنسا التي تتلاشى أكثر فأكثر أهميتها كقوة إمبريالية عالمية ، هي التي توحي لمثل أولائك الزعماء السياسيين بضرورة هذا الإندماج !

وقد طرح الوزير الأول الفرنسي السابق لوران فابيوس في مجلة « الدفاع الوطني » (75) أن فرنسا ستنسق مع انجلترا مشاريع الهجوم النووي (Plans de frappe nucléaire) ، ودوريات المراقبة بالغواصات (Patrouilles de Sous - marins) ، والانتاج المشترك للصواريخ النووية القذفية والطوافة (balistiques et de croisière) ! كما تدعو فرنسا الى الدمج بين القوات العسكرية الكلاسيكية الفرنسية والألمانية الغربية خارج إطار حلف شمال الأطلسي ، والى التمويل المشترك لتطوير وصناعة الأسلحة الكلاسيكية !

أخطار استراتيجية الإمبرياليات الغربية على المغرب

ومن المظاهر الغريبة في سهو الحكام العرب ، أن الدول العربية المحافظة لا تحتاط من الدول الغربية الامبريالية ولو بقدر يشبه القدر الذي تحتاط به هذه الدول الغربية الامبريالية فيما بينها !

فقد طرح مثلا « تيري مونتبريال (Thiery Montbrial)» مدير المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية أن : « الولايات المتحدة الامريكية قادرة بكل بساطة على ضمان أمن أوروبا من غير أن تكون متواجدة في أوروبا ... إن الوجود العسكري الأمريكي هو لأهداف سياسية أمريكية ، وليس مطلقا لأهداف عسكرية أوروبية » ! !

وأضاف : « الغاية الأساسية للوجود العسكري الأمريكي على الأرض الأوروبية ليست هي ضمان أمن أوروبا ، بل الهيمنة عليها عن طريق

ذريعة المظلة النووية »(76) !!

وفي دراسة مركزة نشرت له في مجلة « مغرب - مشرق »(77)، تناول الكاتب الأمريكي جون دايمن : « أهداف أمريكا في المغرب، وحصيلة علاقاتها العسكرية، السياسية والاقتصادية »(78).

وذكر الكاتب ببدايات العلاقات بين الولايات المتحدة الامريكية والمغرب، وبالدور الذي لعبه المغرب في استراتيجيتها. وأكد أنه : « مع الحرب العالمية الثانية دخلت العلاقات بين الولايات المتحدة والمغرب مرحلة جديدة ونشيطة أكثر. وقد تمت إتصالات واسعة في 8 نونبر 1942 عندما دخلت عشرات الآلاف من الجنود الامريكيين الى الشواطئ المغربية عبر ثلاثة نقط : المهدية (قرب القنيطرة)، المحمدية، وآسفي (...) سمحت للحلفاء بصدّ قوات المحور خارج إفريقيا في ظرف 6 أشهر »(78) !

وبعد الحرب، جاءت أفواج أخرى متتالية من الأمريكيين الى المغرب. وتزايدت أهمية المغرب في الاستراتيجية الأمريكية، وذلك دون استشارة ولا موافقة شعبه.

« وخلال حرب كوريا [بين 25 يونيو 1950 ويوليوز 1953]، وهي حلقة من التوتر الحاد في « الحرب الباردة »، عمل خبراء الحرب الاستراتيجية الامريكيون على إنشاء شبكة دولية من القواعد الجوية يمكن استعمالها عند الحاجة لمهاجمة الاتحاد السوفياتي بواسطة طائرات بعيدة المدى محملة بقنابل نووية. لذا تفاوضت الولايات المتحدة في نهاية سنة 1950 مع فرنسا - وهي القوة الحامية - بشأن إتفاقية تتضمن إقامة خمس قواعد عسكرية جوية بالمغرب »(78).

وقد وافقت فرنسا، وساعدت على إقامة هذه القواعد داخل المغرب ! ومن المعلوم أن فرنسا هذه، وعلى خلاف كثير من الدول الأوروبية الغربية، لم تقبل أبدا من الولايات المتحدة الأمريكية بأن تقيم أية قاعدة عسكرية فوق ترابها الوطني !

ورغم التزام الرئيس الأمريكي إيزنهاور (Dwight D. Eisenhower) مع محمد الخامس في دجنبر 1959 بإنسحاب جميع القواعد العسكرية عند نهاية سنة 1963، فقد « كشفت لجنة فرعية تابعة لمجلس الشيوخ الأمريكي في يوليوز 1970 بأن البحرية الامريكية لا زالت تتوفر على محطات مهمة للاتصالات في بوقنادل، وسيدي يحيى (الوقعتين على التوالي على بعد 18 و 90 كيلومتر شمال شرق الرباط. وهاتان المحطتان تنضمان الى شبكة واسعة يوجد

مركزها بالقنيطرة . وكانت بمثابة مُحَوِّل [relais] بالنسبة لجميع مكالمات الأسطول السادس الأمريكي [في البحر المتوسط] . وكانت هذه المحطات تعمل في إطار اتفاقية سرية أبرمت بين الرباط و واشنطن في سنة 1963 في الوقت الذي انسحبت فيه رسميا القوات الأمريكية من المغرب »(78) ! وقد تواصل منح هذه التسهيلات لأمريكا (79).

وان اهتمام واشنطن بالموقع الاستراتيجي للمغرب في إطار استراتيجيتها الامبريالية العالمية، جعلها بالتالي تهتم أيضا بنوعية الدولة أو النظام السياسي القائم فيه . حيث أوضح جون داميس أن : « للمغرب 1336 كيلومتر على شاطئ المحيط الأطلسي و 499 كيلومتر على البحر المتوسط . ولهذه الشواطئ أهمية قصوى لولوج مضيق جبل طارق عندما نأتي من جنوب المحيط الأطلسي . وفي الغرب غالبا ما يتم الاعتبار بأنه من البديهي أن يتحكم المغرب في المدخل الجنوبي لمضيق جبل طارق، هذا المضيق الذي يبلغ قرابة 14 كيلومتر في أقرب نقطتيه، ويمثل بذلك نقطة خنق احتمالية . وإذا وصل الى الحكم بالمغرب يوما ما نظام مناهض للمصالح الغربية، فإن حرية عبور مضيق جبل طارق ستصبح مهددة في حالة وقوع أزمة معينة . إن احتمالا من هذا القبيل سيضع الأسطول السادس الأمريكي في موقع المحتجز بالبحر الابيض المتوسط، وسيعيد النظر بصورة خطيرة في قدرة الولايات المتحدة على مساعدة حلفائها مثل إيطاليا واليونان وتركيا واسرائيل . فبحكم موقع المغرب الاستراتيجي في مدخل البحر الابيض المتوسط، فإن واشنطن مهتمة بوجود وبقاء حكومة صديقة في الرباط »(80) !

ونلاحظ أن هذا التفكير، وهذا الاستعمال للمضيق وللمغرب في استراتيجية الامبريالية الامريكية، مطروح للإنجاز، في حالة غياب الربط القار عبر المضيق، ومطروح للتطبيق بالحاح أكبر في حالة وجوده !!

وهنا نتذكر ونفهم أهداف الدعوة الخطيرة على مصير الشعب المغربي التي وجهها الكسندر دو مارنش (A. de Marenches) إلى الامبرياليات الغربية عموما، والى الامبريالية الامريكية خصوصا، والتي دعاها فيها بصراحة مكشوفة الى السيطرة على شمال المغرب (أو على المغرب كله)، وذلك لكي لا تفلت ضفتي مضيق جبل طارق من سيطرته ! حيث طرح بوضوح تام في كتابه : « يجب على الولايات المتحدة الامريكية أن تستولي وأن تتشبث بفكي الكماشة : أي الجزر البريطانية والمغرب، وذلك على الدوام، ومهما حدث، ومهما

كان الثمن »(8) !!!

و دو مارنش هذا الذي دافع من جهة على ضرورة تشييد الربط القار بين اسبانيا والمغرب ( ) ، ودافع من جهة أخرى على الضرورة القصوى لسيطرة الولايات المتحدة الامريكية على ضفتي مضيق جبل طارق ( ) ، لم يكشف عن الارتباط الموجود بين هذين الجانبين في تفكيره ، وفي الاستراتيجية الامبريالية التي يدافع عنها !! على كل حال ، لن نتجه إلى « الشركة المغربية للدراسات حول مضيق جبل طارق (S.N.E.D.) » لكي تكشف لنا عن سرّ هذا الارتباط ، لانها تدرس كل شيء في المشروع ، باستثناء جوانبه السياسية والاستراتيجية ! فليس عسيرا على التفكير إدراك أن كل جانب من الجانبين المذكورين أعلاه يدعم ويبرر الآخر !! أي أن الضرورة الاستراتيجية لسيطرة الامبريالية الغربية على ضفتي مضيق جبل طارق يستوجب بسهولة وسرعة حركة عبور الأعداد الكبيرة من الجنود والعتاد الحربي الخفيف والثقيل بين ضفتي المضيق ، وبالتالي ، فإنها تبرر وتوجب تشييد ربط قارين اسبانيا والمغرب ! كما أن تشييد أو وجود الربط القار عبر المضيق يزيد في تبرير وضرورة الاستيلاء على ضفتي المضيق !!

وإذا حاولنا تحليل رؤية الغرب (بما فيه أوروبا الغربية وخاصة الولايات المتحدة الامريكية) إلى مضيق جبل طارق ، وتفكيره في كيفية استعماله في استراتيجيته الامبريالية ، سنجد أنه يفترض عدة افترضات ، أبرزها ما يلي :

أولا ، يفكر الغرب الامبريالي في إطار استعداده الجدي لحرب شاملة ضد كتلة البلدان الشرقية الاشتراكية . والهدف الاستراتيجي لهته الحرب هو تصفية وجود الانظمة الاشتراكية من العالم .

ثانيا ، ان الغرب يعتزم تطويق كتلة البلدان الاشتراكية من جميع الجهات ، وقبل اندلاع هذه الحرب المحتملة ، بما فيه تطويقها من الجنوب ، أي من جهة البحر الابيض المتوسط وشمال افريقيا والشرق الأوسط .

ثالثا ، يصمّم الغرب ، عند اندلاع هذه الحرب الشاملة ، على تحريم البحر المتوسط كليا على أساطيل بلدان الكتلة الاشتراكية . وهدفه في ذلك هو : ا) ضمان حماية جنوب أوروبا الغربية ، ب) تركيز مجهوداته الهجومية على أوروبا الوسطى ، ج) منع قوات حلف وارسو من وصول افريقيا والانتشار فيها . وسبيل الغرب لتحريم البحر المتوسط

على عدوه ، هو من جهة أولى إغلاق مضيق الدار دنيل - بوصفور (الذي تطل عليه تركيا) ، ومضيق جبل طارق (الذي يطل عليه المغرب ، وكذلك قناة السويس أو مضيق باب المندب (الذي تطل عليه اد جيبوتي) ؛ ومن جهة ثانية ، تدمير أو السيطرة على الأسطول الصغير التابع للاتحاد السوفياتي الذي يتواجد في البحر المتوسط .

رابعا ، يفترض الغرب أنه إذا لم يحكم سيطرته على المغرب ، فإنه من الممكن أن يقوم في المغرب نظام معادي للإمبريالية ، أو منحاز لصالح الكتلة الاشتراكية ، وأن يُقْدِم هذا النظام على عرقلة حركة مرور القوات العسكرية لحلف شمال الأطلسي عبر مضيق جبل طارق ، وأن الحل الوحيد لتلافي هذا الخطر ، هو احكام سيطرة الغرب الامبريالي على المغرب !

وإذا كان احتمال قيام نظام «معادٍ» للإمبريالية في المغرب ، مضافا إليه احتمال إقدام هذا النظام المغربي على «إغلاق مضيق» جبل طارق في وجه الاسطول السادس الأمريكي ، بالاضافة الى احتمال أن «هذا الاغلاق» للمضيق سيمنع الولايات المتحدة الامريكية من «مساعدة حلفائها مثل إيطاليا واليونان وتركيا واسرائيل» ومن مهاجمة الاتحاد السوفياتي من الجنوب ، إذا كان هذا الاحتمال يبرر سيطرة الولايات المتحدة (أو حلف شمال الأطلسي) على مضيق جبل طارق ، أي بالتالي على المغرب ، ويبرر إقدام الغرب على فرض نظام سياسي موال أو حليف له داخل المغرب ، فإن احتمالات مماثلة تماما ، ومن زاوية مصالح القوى الأخرى ، سيبرر بالتأكيد نفس الشيء بالنسبة مثلا لحلف فارسوفيا ، أو الاتحاد السوفياتي ، أو فرنسا ، أو اسرائيل ، أو اليابان ، أو أية دولة أو قوة أخرى ، أو حلف عسكري آخر في العالم !!

وإذا كان هذا التدخل الاجنبي مباحا للولايات المتحدة الامريكية في المغرب باعتباره الضفة الجنوبية لمضيق جبل طارق ، فلماذا لم تطرح تطبيقه على اسبانيا كذلك باعتبارها الضفة الشمالية لهذا المضيق ؟!

وإذا كان هذا التدخل مباحا للولايات المتحدة الامريكية أو للغرب في منطقة مضيق جبل طارق ، فلماذا لا يكون مباحا لها كذلك في مضيق قناة السويس ، وفي مضيق باب المندب ، وفي مضيق هرموز ، وفي مضيق سيسيليا ، وفي مضيق الدار دنيل - بوصفور ، وفي المضايق الثلاثة للدانمارك المتحكمة في مدخل بحر البلطيق ، وفي مضيق مالاكا ، وفي مضيق توربس ، وفي مضيق كوريا ، وفي مضيق فورموزا ، وفي مضيق بحر

المانش (جادو كالي)، الى آخره ؟!

إذا كان من المعقول ومن المشروع أن يسيطر الغرب على بلاد المغرب لضمان سيطرته على مضيق جبل طارق، فهل يمكن أن يوجد في هذه الحالة ما نسميه باستقلال المغرب، وسيادته على نفسه، وحرمة ترابه ؟! وهل يمكن أن يوجد في هذه الحالة حق شعب المغرب في تقرير مصيره بنفسه، وحقه في الحرية والاستقلال ؟! وهل يمكن في هذه الحالة الكلام عن وجود « قانون دولي »، وعن مبادئ وحقوق المساواة في التعامل فيما بين الشعوب، وفيما بين الدول ؟!

وهل مصالح شعبي اسبانيا والبرتغال توجد في انخراطهما في المشاريع الامبريالية العدوانية، أم أنها توجد في تقاربهما وصداقتهما مع الشعوب العربية، وشعوب « العالم الثالث »، وفي حيادهما واستقلالهما عن كل الاستراتيجيات الغربية الامبريالية العدوانية ؟!

إذا كان من المشروع أن ينتشر الغربيون عبر باقي العالم، وأن يستولوا على ممراته ومواقعه الاستراتيجية، وأن يسيطروا ويستغلوا أراضيه وبحاره ومناجمه ومواده الأولية، وأسواقه، وقواه العاملة، فلماذا لا يكون من المشروع أيضا أن تنهض شعوب « العالم الثالث » لغزو وتخريب الغرب الامبريالي، أو على الأقل للدفاع عن النفس ولصد المعتدين ؟!

وهل من مصلحة شعب المغرب أن يقبل بأن يصبح لعبة، أو بيدقا، أو مسخرا لخدمة الاستراتيجية العدوانية للإمبرياليات الغربية ضد الشعوب الاشتراكية، أو ضد الشعوب غير المنحازة في « العالم الثالث »، أو ضد الشعوب الثائرة أو التواقة الى التحرر ؟! أليست هذه الامبرياليات التي تريد فرض هيمنتها على مجمل المناطق الحيوية القريبة وكذلك البعيدة من حدودها الوطنية، والتي تزعم في نفس الوقت الدفاع عن « حرية » الشعوب، أليست هي من أبرز أعداء هذه « الحرية » ؟!

ويمكن أن نؤكد أن افتراضات الغرب الامبريالي حول احتمال إقدام نظام معاد له في المغرب على إغلاق مضيق جبل طارق، هي في الحقيقة هراء في هراء ! لأن المغرب لا يتوفر (ولن يتوفر على مدى الخمسين أو الثمانين عاما المقبلة) على الأسلحة وعلى التكنولوجية اللازمة لاحكام إغلاق هذا المضيق. ولأن الجيوش والأساطيل الغربية الكافية والوافرة موجودة داخل حوض البحر المتوسط وحول أحواض البحار والمحيطات الأخرى عبر العالم. ولأن الكتلة الغربية تتوفر على

مصانع للسفن وغيرها من العتاد الحربي سواء حول حوض البحر المتوسط أم خارجه . وبالتالي فإن هذا الافتراض لا يصلح تماما كمبرر لأية استراتيجية معقولة !

تزايد مصالح الإمبرياليات في المغرب يزيد في حاجتها إلى السيطرة عليه

رغم بعد البحر المتوسط بقرابة 8 000 كيلومتر عن حدود الولايات المتحدة الأمريكية ، فإنها تتصرف فيه وكأنها « الدركي» في المنطقة ! وتفرض قوتها وكأنها هي السلطة الشرعية الأعلى فوق سلطة جميع الدول المطلة على هذا البحر ! وهذا هو ما يتجلى في عدة أحداث .

فالولات المتحدة الأمريكية تنازع ليبيا حول حق الملاحة في خليج سِرْتا ، الذي هو جيب بحري عميق داخل التراب الليبي ، وبعيد جدا عن طرق الملاحة البحرية العادية في البحر المتوسط . وعملت الولايات المتحدة الأمريكية في ربيع سنة 1986 من أجل فرض دخول أسطولها الحربي بالقوة داخل هذا الجيب البحري ! وفي 14- 15 أبريل 1986 ، قنبلت مدينتي طرابلس وبنغازي الليبيتين ، وذلك بدعوى معاقبة ليبيا على دعمها المفترض ل « إرهابيين» يعملون في أوروبا الغربية !

وفي أكتوبر 1985 ، إستولت الولايات المتحدة الأمريكية بالقوة على الطائرة المصرية التي كانت تنقل من مصر الى تونس الفلسطينيين المنفذين لعملية « أكيلي لاورو(Achile Lauro)» لتسليمهم الى قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في تونس العاصمة بقصد محاكمتهم ! وقد وصف الرئيس المصري حسني مبارك هو نفسه - ورغم « صداقته» المتميزة مع أمريكا - وصف هذه العملية الأمريكية بأنها « قرصنة جوية » تدوس القانون الدولي !

وفي 17 سبتمبر 1987 ، إستدرجت الولايات المتحدة الأمريكية لبنانيا (يدعى يونس فواز) الى المياه الدولية بين لبنان وقبرص ، ثم « اعتقلته » (أي اختطفته) ، ونقلته الى الولايات

المتحدة الأمريكية لمحاكمته بتهمة « الإرهاب » !

ومرارا وتكرارا استولت كذلك إسرائيل وبالقوة على السفن المسافرة بين قبرص ولبنان ، و« تعتقل » (أي تختطف) اللبنانيين والفلسطينيين المتواجدين على متنها ، ثم تدعي بأنهم « إرهابيين » ! وقد كررت اسرائيل هذه القرصنة في سنوات 1984 و 1985 و 1986 و 1987 !

وحسب إذاعة الرباط ، فقد إنعقد في مراكش (في 13 أكتوبر 1987) اجتماع دولي لدراسة قضايا استراتيجية تتعلق بالبحر المتوسط . وترأس هذا الاجتماع هنري كيسنجر (Henry Kisinger) . وقد عرف في السنوات السبعينات بدوره الدبلوماسي النشيط في حرب الولايات المتحدة الأمريكية ضد الشعب الفتنامي ، وفي توطيد دعم أمريكا للكيان الصهيوني ضد الشعوب العربية ! ونظم هذا الاجتماع « مركز الدراسات الاستراتيجية الدولية » الأمريكي ، والذي يوجد مقره في واشنطن ! وشارك فيه كل من الولايات المتحدة الأمريكية ، وألمانيا الغربية ، والمغرب ، والسعودية ، واسبانيا ، وإيطاليا ، وفرنسا ، وابريطانيا ، وسويسرا ، واليابان ، والأرجنتين ! وقد ألقى في هذا الاجتماع محمد السقاط (باعتباره كاتب الدولة في الشؤون الأوروبية) عرضا عن « دور المغرب في إرساء السلم في المنطقة عن طريق التنمية الاقتصادية » . وكالعادة ، لم تذكر ، لا الإذاعة ولا وكالة الاخبار المغربيتين ، ولا حتى جرائد الأحزاب المغربية ، شيئا عن مضمون الأطروحات الاستراتيجية التي عرضت أو نوقشت رسميا في هذا اللقاء الدولي ، فبالأحرى أن تكشف عن فحوى النقاشات والاتصالات غير الرسمية التي تجري على هامش مثل هذا اللقاء!

وفي مثل هذه اللقاءات والمناظرات التي تشارك فيها دول جد متفاوتة اقتصاديا وعسكريا وسياسيا ، والتي تتناول قضايا استراتيجية ومصيرية بالنسبة لشعوب مناطق معينة ، فإن الأطروحات أو التوصيات أو القرارات التي تخرج منتصرة منها لا يمكن عموما أن تكون سوى تلك التي هي من مصلحة الأطراف الأقوى المشاركة !

وعلى غرار أدوات الاستعمار سابقا ، وأدوات التبعية للامبريالية لاحقا ، فإن الربط القار سيكون - في إطار الأوضاع القائمة حاليا في المنطقة - أداة إضافية وفعالة في نشر وتعميق نماذج الاستهلاك التبعي داخل المغرب . فستنمو داخل المغرب الحاجة (التبعية) الى مزيد من البضائع والخدمات التي تنتجها وتروجها المراكز الامبريالية (وخصوصا منها الأوروبية الغربية) .

وبقدر ما ستتعمق التبعية في المغرب ، بقدرما سيزداد التخلف داخله . وفي ارتباط بتقوية مصالح الامبريالية (الاقتصادية والسياسية والثقافية والاستراتيجية) داخل المغرب ، تكبر مجهوداتها العملية من أجل إحكام سيطرتها عليه ، ومن أجل إدماجه وتوظيفه في استراتيجياتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية الامبريالية . لأن تزايد مصالح الامبريالية في المغرب يقوي حاجتها الى السيطرة عليه ! والمتضرر الأساسي من هذا الاستغلال الامبريالي سيكون لا محالة هو جماهير الشعب المغربي . بينما طبقة المستغلين الكبار التبعية بالمغرب ، فإنها بطبيعتها لا ترى من إمكانية لتنمية مصالحها سوى طريق تعميق تبعية المغرب للامبريالية الغربية .

و نتنبّأ أنه ، في حالة الاقدام على تشييد مشروع الربط القار (في إطار الأوضاع القائمة حاليا في المنطقة) ، فإن المستثمرين الرئيسيين الذين سيجدون مصلحة أساسية في المشاركة في تمويله سيكونون هم الدول الغربية الامبريالية المنخرطة في حلف شمال الأطلسي (OTAN) ، (وربما اليابان كذلك) ، والمؤسسات الاقتصادية و المالية التابعة لهذه الدول الغربية الامبريالية !

وأبرز همموم الدولتين المغربية والأسبانية عند إنجاز مشروع الربط القار (سواء أنجز على شكل قنطرة أم على شكل نفق) لن تكمن أو في تحديد مواقع مكاتب الديوانة ، أو تحديد مدى تسهيل حركة عبور الأشخاص والبضائع عبر هذا الممر ، ولكنها ستكمن في تحديد الوسائل العسكرية الدفاعية (الأرضية والجوية والبحرية) لصدّ كل هجوم محتمل على الربط القار من أجل إعطابه أو تحطيمه أو احتلاله ! ومن المعبر ، في إطار الأوضاع القائمة حاليا في المنطقة ، أنه لا يمكن تحديد هذه الأنظمة العسكرية الدفاعية ، ولا تمويلها ، ولا تجهيزها ، ولا إقامتها ، ولا حمايتها ، إلا عبر اللجوء الى الدول الامبريالية الأقوى في حلف شمال الأطلسي !

وبالتالي فإن التبعية تجاه المراكز الامبريالية الكبرى ستكون سواء في مجال دراسة مشروع الربط القار ، أم في مجال تمويله ، أم في مجال التكنولوجية والأدوات اللازمة لتشييده ، أم فيما يخص الأنظمة العسكرية الدفاعية اللازمة لحمايته ، أم فيما يتعلق باستغلاله الاقتصادي ، وبضمان مردوديته !

الدول الإشتراكية لا تشكل خطرا على العالم العربي

لقد ناقشنا الى حد الآن الاخطار التي تجسدها الدول العربية الامبريالية وأحلافها العسكرية (وأبرزها حلف شمال الأطلسي) على المغرب الأقصى، وعلى المغرب العربي. وقد يتساءل متسائل: ألا نهمل أو نطمس أخطارا مماثلة متجسدة في الدول الشرقية الاشتراكية وفي حلفها «ميثاق فرسوفيا»؟

على خلاف تخوفات القوى السياسية اليمينية في المنطقة، وعلى خلاف مزاعم مفكري وايديولوجيي العرب الامبريالي، فإننا نعتبر أن «المطابقة» أو «المماثلة» بين الدول العربية الامبريالية من جهة، ومن جهة أخرى الدول الشرقية الاشتراكية، على مستوى الأخطار التي قد تجسدها على شعوب مختلف المناطق الباقية من العالم، هي أطروحة خاطئة تنفيها الأحداث التاريخية الجارية. فرغم بعض مظاهر التشابه، فإن الدول العربية الامبريالية والدول الشرقية الاشتراكية تختلف جوهريا وبالملموس في نظمها السياسية المجتمعية، وفي تجاربها التاريخية، وفي قيمها ومبادئها وسلوكاتها وسياساتها الخارجية. وقد سبق أن أوضحنا سابقا، ولو بشكل عابر، أن الهجومات والغزوات والاحتلالات والامتعمارات التي تعرضت لها شعوب شمال إفريقيا خلال التاريخ الحديث (باستثناء الفتح الاسلامي) جاءت كلها من الشمال، أي من دول أوروبا الغربية (دون نسيان تدخل الولايات المتحدة الامريكية في المغرب خلال "الحرب العالمية الثانية") وليس من الدول الشرقية الاشتراكية. وأنه لم يسبق لأية دولة أو مجموعة دول اشتراكية أن احتلت أو استعمرت بلدا عربيا (80).

وقد يقول قائل: «نعم، الدول الشرقية الاشتراكية لا ترغب فعلا في استعمار "العالم الثالث" مثلما فعلته أو تفعله الدول العربية الامبريالية، ولكنها ترغب في «تصدير» الثورة والاشتراكية إليها». ونعتبر ان هذا الطرح هو ما تزعمه وتروجه الدعاية المحافظة والامبريالية! ولكن الأحداث الجارية عبر العالم تكذبه! والدول الاشتراكية تدرك أكثر من غيرها أن الثورة والاشتراكية

لا يمكن تماما أن تصدرا من بلد لآخر ! فإذا لم تتوفر فعلا شروطها الموضوعية والذاتية في مجتمع محدد ، فإنهما لن يستطيعا القيام فيه ولو خلال فترة وجيزة ، ولو بدعم لا محدود من طرف قوى أجنبية ! أما المجتمع الذي تكون فيه هذه الشروط المجتمعية الموضوعية والذاتية قد تمت ونضجت ، فإن الثورة والاشتراكية ستقومان بالضرورة داخله ، دون الحاجة لأي تدخل أجنبي أو مساعدة خارجية ! بل إنهما قد تستمران في البقاء داخله رغم تواطؤ مختلف الامبرياليات من أجل إسقاطهما بالقوة ! وأمثلة الثورات في روسيا نفسها ، وفي فيتنام ، وفي كوبا ، وفي نيكاراغوا ، تشهد على ذلك ...

بل ما يحدث مثلا الآن خلال السنوات الثمانينات هو أن الامبرياليات الأمريكية والأوروبية (وكذلك السعودية مثلما إنفضح في فضيحة « إيران - غيت » في سنة 1987) هي بالضبط التي « تصدر » بشكل عنيف ومفضوح « الثورة المضادة » ! حيث أنها تكون وتدعم حركات مضادة للثورة مثل : « الحركة الوطنية الثورية (RENAMO) » في الموزمبيق ، و حركة « الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال الكلي لأنغولا (UNITA) » في انغولا ، و حركة « الكونتراس (CONTRAS) » في نيكاراغوا ، ونظام الدكتاتور نابليون دوارتي (N. Duarte) في الصالفادور ، ونظام جنوب افريقيا العنصري ، الى آخره .

كما أن أحد الأهداف الأساسية للمبادلات الاقتصادية بين الدول العربية الامبريالية وبلدان « العالم الثالث » ، وكذلك « للمساعدات » وللقروض التي تمنحها مؤسسات مالية امبريالية مثل « صندوق النقد الدولي » ، هي « تصدير » الرسمالية ، وتوطيدها داخل بلدان « العالم الثالث » .

أما حالة افغانستان ، فهي حالة استثنائية . فقد كان في هذا البلد تخلف مجتمعي عميق ، وفراغ سياسي كبير ، ثم إستطاعت حركة ثورية (حزب الشعب ، حزب الراية ، الحزب الدمقراطي الشعبي الأفغاني) أن تستولي على السلطة . لكنها لم تتقدم بنجاح في معالجة المشاكل القائمة . وعجّل اغتيال السفير الامريكي (Adolf Dubs) في سنة 1979 في أفغانستان بإثارة التدخل الغربي في المنطقة . فكان احتمالان لا ثالث لهما في هذا البلد الذي يقع مباشرة على طول 2 555 كيلومتر من الحدود المشتركة مع الإتحاد السوفياتي : فإما أن يتدخل فيه الاتحاد السوفياتي ، وإما أن الولايات

المتحدة الأمريكية هي التي ستتدخل فيه . فاختار الاتحاد السوفياتي أقل الشرور، فتدخل في افغانستان في سنة 1979 . وأقدمت معظم الدول الغربية الرسمالية (وحتى السعودية ، ودول عربية أخرى) على تكوين وتدعيم وتسليح مجموعات وحركات مضادة للثورة ، تسميها وسائل الاعلام الغربية ب « المجاهدين » . لكن تدخل الاتحاد السوفياتي لا ينسينا أن الامبريالية الغربية تدخلت ولا زالت تتدخل في العشرات تلو العشرات من البلدان التبعية أو المسودة عبر العالم . ويبقى أن الموقف المبدئي الصحيح هو حق كل شعب في تقرير مصيره بنفسه ؛ وان أي تدخل أو ضغط أو إكراه أجنبي يتناقض مع حق الشعوب في الحرية والاستقلال وتقرير المصير . وقد طرح رسميا الاتحاد السوفياتي برنامجا لسحب قواته من أفغانستان. وأكد ميخاييل غورباتشوف (M. Gorbatchev) أنه سيذهب حتى النهاية في تنفيذ هذا البرنامج إذا كفت الدول الغربية عن التدخل في الشؤون الداخلية لأفغانستان (81).

وفي إطار عملها المتواصل من أجل وقف سباق التسلح وتدعيم السلام في العالم ، تدعو دول حلف فارسوفيا، وفي مقدمتها الاتحاد السوفياتي، الدول الغربية وحلفها شمال الأطلسي الى مناقشة والى الاتفاق على الاقتراحات التالية :

- تصفية الصواريخ النووية المتوسطة المدى (تمّ توقيعه في 9 دسمبر 1987 في واشنطن) ؛
- حذف 50 % من الأسلحة الاستراتيجية الهجومية ؛
- منع تسليح الفضاء ، والاقتصار على استعماله لأغراض سلمية (صادقت عليه جمعية الأمم المتحدة) ؛
- منع الأسلحة الكيماوية ، وتحطيم مخزوناتها ؛
- تقليص الجيوش و الأسلحة في أوروبا ، من المحيط الأطلسي الى جبل الأورال ، و حصرها في الحد الأدنى المعقول (Suffisance raisonnable) لأغراض دفاعية ؛
- تنظيم مراقبة تطبيق هذه الإتفاقية في أماكن صناعة ونصب هذه الأسلحة ؛
- مناقشة ومقارنة النظريات العسكرية لكلا الحلفين؛ وهدف هذه العملية هو اعطاؤها توجها دفاعيا فقط ؛
- اقتراح خلق نظام دفاعي عالمي (82).

ولإثبات حسن نواياه ،أقدم الاتحاد السوفياتي على مبادرات من جانب واحد ، وهي :

- الإلتزام بعدم السبق الى استعمال السلاح النووي ؛
- إيقاف الاتحاد السوفياتي لتجارب تفجيراته النووية خلال سنة ونصف (1985 - 1986) ؛
- إيقاف تجارب الأسلحة المضادة للأقمار الإصطناعية[82].

ومن بين كل هذه الاقتراحات والدعوات المذكورة ، لم توافق الى حد الآن الولايات المتحدة الامريكية و حلف شمال الأطلسي سوى على النقطة الأولى ،أي تصفية الصواريخ النووية المتوسطة المدى . ولا يمثل هذا النوع من الصواريخ سوى قرابة 3 أو 4 % من ترسانة الرؤوس النووية. وبموجب هذه الاتفاقية تمت تصفية 1600 رأس نووي من جانب الاتحاد السوفياتي ، و 400 رأس نووي من جانب الولايات المتحدة[83].

وفي قضية وقف سباق التسلح ، يتصارع منهجان . منهج الكتلة الاشتراكية يهدف الى التعايش السلمي بين أنظمة مجتمعية مختلفة ، والى تصفية نهائية لكل الأسلحة النووية (والكيماوية والبيولوجية). ومنهج الكتلة الغربية الرسمالية يهدف الى الحفاظ على الأسلحة النووية كقوة رادعة ، ويطرح في نفس الوقت العمل من أجل جعل الأسلحة النووية عديمة الجدوى عبر إقامة نظام دفاعي متطور في الفضاء (وهو ما سُمّي في الولايات المتحدة الامريكية ب « المبادرة الدفاعية الاستراتيجية » (S.D.I.) أو ب « حرب النجوم »).

وتعارض أجزاء هامة من مفكري و ممثلي الطبقات السائدة في أوروبا الغربية وأمريكا تصفية الأسلحة النووية (بما فيها الصواريخ التي تكون الغطاء النووي الأمريكي لأوروبا الغربية). وتؤكد أن « الردع النووي » هو الذي منع وقوع حرب بين الكتلتين الشرقية الاشتراكية والغربية الرسمالية منذ الحرب العالمية الثانية الى حدّ الآن. وتدعي أن هذا « الردع النووي » (أي الخوف من الفناء المتبادل) هو كذلك السبيل الوحيد الذي يمكن أن يمنع اندلاع حرب عالمية أخرى. وتردّ الكتلة الشرقية الاشتراكية ، وكذلك أنصار نزع الأسلحة النووية داخل الغرب نفسه ، أنه ما دامت ترسانة الأسلحة النووية (وأسلحة الإبادة الجماعية الأخرى) قائمة ، فإن خطر اللجوء الى استعمالها سيظل قائما. وبالتالي فإن الحل الأكيد للتخلص من خطر الفناء المتبادل يستوجب بالضرورة التخلص من أسلحة الابادة الجماعية (النووية والكيماوية والبيولوجية) !

وقد دعت كتلة البلدان الاشتراكية دول حلف شمال الأطلسي الى مناقشة المذاهب العسكرية لكل منهما. وتبعاً لذلك، نشرت « البراڤدا » مداخلة لوزير الدفاع السوڤياتي الجنرال ديميتري يازوف تحت عنوان: « المذهب العسكري لمعاهدة وارصو »(84).

ومما أكد عليه ديميتري يازوف أن: « ما يحتاجه البناء الاشتراكي والشيوعي هو السلام لا الحرب ». وطرح يازوف أن: « الاتحاد السوڤياتي والبلدان الاشتراكية الأخرى لا مطامع إقليمية لها في أية دولة من الدول، وان في أوروبا أو خارجها. وبلدان الأسرة الاشتراكية لا تنظر الى أية دولة، ولا الى أي شعب في بلد ما نظرتها الى عدو ». وذكّر بأن « الدول الاشتراكية الحليفة أعلنت على ملأ العالم أنها لن تكون أبدا، ومهما كانت الظروف، البادئة بأية أعمال عسكرية ضد أي تحالف بين دول، وأنها لن تستعمل أبدا قبل غيرها السلاح النووي ». بينما دول حلف شمال الأطلسي ترفض تماما مثل هذا الإلتزام. بل ان بعض استراتيجيات حلف شمال الأطلسي مبنية أساسا على « الضربة النووية الأولى والقاضية » !

وأكد ديميتري يازوف أن: « بلدان معاهدة وارصو لا تسعى للتفوق العسكري، ولا تطمح الى أمن يزيد على أمن غيرها. ولكنها لن تقبل بأمن أقل من أمن سواها. ولن تجيز تفوقا عسكريا عليها ».

وأضاف يازوف: « وتدل التجربة على أن المضي في رفع مستوى التوازن [في التسلح] لا يؤتي مزيداً من الأمن والأمان. فمواصلة سباق التسلح تزيد حتما من أخطار الحرب ».

وأكد يازوف: « غير جائز أن يصار الى تقليص نوع من الأسلحة، وفي آن واحد تدشين سباق تسلح في اتجاهات أخرى ». وقد يعني هنا « مبادرة الدفاع الاستراتيجي » الأمريكية الهادفة الى تهييء « حرب النجوم » في الفضاء.

وألح يازوف على ضرورة « الحد من قدرة كلا الطرفين على القيام بهجوم مفاجيء ».

وأضاف أن: « دول معاهدة وارصو تقترح انطلاقا من مبدأ الكفاية، تقليص القدرات العسكرية على أساس المعاملة بالمثل، طبعا حتى مستوى تكون فيه لكل من الجانبين القوى والوسائل العاجزة عن شن الهجوم، القادرة فقط على ضمان دفاعه ».

وسطر يازوف: « لا يجوز وأنت تعترف بأن النزاع النووي

سيصبح كارثة على الجميع ، أن تعمل في آن واحد على إبقاء السلاح النووي وسيلة لضمان السلام »(84).

وهذه العناصر تؤكد هي أيضا بالنسبة للشعوب العربية ، أن الأخطار العدوانية الخارجية لا تكمن في الدول الشرقية الاشتراكية !

الفصل الخامس
الهيكلة التنظيمية الجارية في أوروبا الغربية والعالم العربي

مشروع الربط القار بين اسبانيا والمغرب، هو مشروع ربط بين أوروبا الغربية وشمال افريقيا.

وبينما المنهج السائد في التعامل فيما بين دول (وليس شعوب) المغرب العربي (منذ الاستقلال من الاستعمار الى يومنا هذا) هو التناقض والتباعد والمقاطعة، نجد أن المنهج السائد في التعامل فيما بين دول أوروبا الغربية (منذ قرابة نهاية الحرب العالمية الثانية الى اليوم في الثمانينات) هو التقارب والتواصل والتعايش والترابط والتعاون والتكامل والوحدة. ولإدراك صيرورة هذا التقارب والتعاون الجارية في أوروبا الغربية، يجب أن نستعرض على الأقل هيكلة تنظيماتها ومؤسساتها المشتركة.

الهيكلة التنظيمية الجارية في أوروبا الغربية

أهم المنظمات المشتركة في أوروبا الغربية هي التالية:

«منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (Organisation de Coopération et de Développement économique)»:

وقد تكونت في دسمبر 1960. ويشارك في عضويتها: ألمانيا الغربية، أستراليا، النمسا (Autriche)، بلجيكا، كندا، الدانمارك، إيطاليا، اسبانيا، فنلاندا، فرنسا، انجلترا، اليونان، إرلاندا، إسلاندا، اليابان، اللوكسامبورغ، النرويج، نيوزيلاندا، هولاندا، البرتغال، السويد، اسويسرا، تركيا. وتشارك فيها يوغوسلافيا ولكن بعضوية خاصة. وهدف هذه المنظمة هو التعاون فيما بين الحكومات، والتنسيق فيما بين سياساتها الاقتصادية (مشاكل التنمية،

المبادلات ، الأسواق المالية ، الاستثمارات ، الشركات المتعددة الجنسية ، قضايا الضرائب ، مشاكل التجارة ، السياحة ، النقل ، الطاقة ، الطاقة النووية ، الصناعة ، التعليم ، البحوث العلمية ، سوق الشغل ، التكنولوجيا ، البيئة ، الفلاحة ، المواد الأولية ، التعامل مع العالم الثالث ، ...) .

« مجلس المجموعات الأوروبية (Conseil des Com- munautés Européennes) » : تكون في يوليوز 1967 . ويتكون من : 1) « المجموعة الأوروبية للفحم والصلب (Communauté Européenne du charbon et de l'acier) » ؛ 2) « المجموعة الاقتصادية الأوروبية (أو السوق الأوروبية المشتركة) (Communauté Economique Européenne) » ؛ 3) « المجموعة الأوروبية للطاقة الذرية (Communauté Européenne de l'energie atomique) » .

« المجموعة الأوروبية للفحم والصلب (Communauté Européenne du charbon et de l'acier) » . تكونت في أبريل 1951 . هدفها هو تسهيل التقارب السياسي بين بلدان أوروبا الغربية ، وتكوين سوق مشتركة للفحم والصلب ، وحذف كل الحواجز التي تعيق حركة تنقل البضائع ، وإلغاء حقوق الديوانة المتعلقة بالفحم ، ومعادن الحديد ، وخُرْدَة الحديد (منذ فبراير 1952) ، والصلب (منذ ماي 1953) ، والفولاذ (aciers spéciaux) (منذ غشت 1958) .

« المجموعة الاقتصادية الأوروبية (Communauté Eco- nomique Européenne) » أو « السوق الأوروبية المشتركة (Marché Commun Européen) » . وقد وقعت اتفاقية روما المكونة لهذه المجموعة في مارس 1957 . ودخلت حيز التنفيذ منذ يناير 1958 . واعضاؤها الأوائل (أي منذ سنة 1958) هم ستة : ألمانيا الغربية ، فرنسا ، بلجيكا ، اللوكسامبورغ ، هولاندا ، إيطاليا . وفي أبريل 1962 ، فشلت مبادرة فرنسا (مخطط فوشي Fouchet) الرامية الى خلق وحدة سياسية أوروبية . وانضم الى « المجموعة الاقتصادية الأوروبية » : الدانمارك ، وانجلترا ، وإرلاندا ، والنرويج (في يناير 1972) ؛ واليونان (في يناير 1981) . ولا تشارك في « المجموعة

الاقتصادية الأوروبية » كل من : اسويسرا ، والنمسا (ولكنها بدأت تطالب منذ نهاية سنة 1987 بإقامة علاقات اقتصادية معمقة مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية دون التفريط في حيادها) ، والسويد ، وفنلاندا ، وايسلاندا ، وكذلك يوغوسلافيا ، وألبانيا ، (أي في المجموع 18 دولة أوروبية).

وتركيا تطالب بالانضمام الى المجموعة الاقتصادية الأوروبية ، رغم أن تركيا توجد في آسيا أكثر مما توجد في أوروبا . ومنذ غزو جزء هام من تركيا ، هو مضيق الدارداتيل - بوسفور الاستراتيجي ومدينة إسطانبول في سنة 1915 ، أصبحت الطبقة السائدة في تركيا مولعة ومستلبة بأوروبا الغربية . وقد فرض زعيمها مصطفى كمال أتاتورك (1881 - 1938) تغييرات دولتية و اجتماعية و اقتصادية و ثقافية لتقريب تركيا من أوروبا الغربية ، وتقليدها لها . وكان جزء هام من جماهير شعب تركيا يميل الى الاشتراكية . لكن الغرب الامبريالي ، وعلى رأسه الولايات المتحدة الامريكية ، إهتم بالموقع الجغرافي الاستراتيجي الذي توجد فيه تركيا (باعتبارها الممر الوحيد للإتحاد السوفياتي في اتجاه الجنوب ، وباعتبارها الباب الوحيد الذي يفصل الاتحاد السوفياتي عن البحر المتوسط) . فأرادت الولايات المتحدة الامريكية توظيف تركيا في استراتيجيتها وفي مخططاتها الحربية ضد كتلة البلدان الشرقية الاشتراكية . فأغرت الولايات المتحدة الامريكية حكام تركيا ، وأغدقت عليهم في العطاء المادي . واستطاعت أن تحول تركيا الى قلعة عسكرية ورسمالية موالية للامبريالية الغربية ، ومسخرة لخدمة استراتيجيتها ، ومجندة ضد الدول الاشتراكية . وفي هذا الإطار ، أصبحت تركيا عضوة كاملة العضوية في حلف شمال الاطلسي . ومن كبير الاحتمال أن تضطر الامبريالية الغربية الى قبول طلب دخول دولة تركيا في « المجموعة الاقتصادية الأوروبية » ، رغم أن الغالبية العظمى من سكانها مسلمون ، وذلك أساسا بسبب اعتبارات استراتيجية . والتساؤل المطروح هنا ، هو : هل ما حدث لتركيا يمكن أن يتكرر بالنسبة للمغرب (ومصر) باعتبارهما (ما) يتحكمان (ان) في مدخلي البحر المتوسط ؟ أم أن هذا الاستقطاب قد بدأ تنفيذه منذ زمن معين ؟

وفي يناير 1973 وقعت اتفاقية بين « المجموعة الاقتصادية الأوروبية » الغربية وبلدان افريقيا والكاريبي والمحيط الهادي (ACP) .

ومنذ أبريل 1973 ،أصبح الأعضاء في « المجموعة الاقتصادية الأوروبية» الغربية يعملون كلهم بنظام«الضريبة على القيمة المضافة (T.V.A.)» .
وفي مارس 1974 ، قرر مجلس المجموعة الاقتصادية الأوروبية الغربية تحديد سياسة واسعة و موحدة للتعامل مع العشرين بلدا عربيا .
وفي ماي 1979 وقع اتفاق انضمام اليونان الى المجموعة الاقتصادية الأوروبية الغربية . وكل عضو جديد في هذه المجموعة ، تُنظَّم له مرحلة انتقالية، يلزمه خلالها حذف الضرائب على استيراد البضائع من بلدان المجموعة الاقتصادية الأوروبية ، والغاء التقليصات الكمية وغيرها من الاجراءات الحمائية ضد الاستيراد من بلدان المجموعة، وتطبيق التعرفة الخارجية المشتركة على الاستيراد من البلدان الأجنبية غير العضوة في المجموعة ، والمشاركة في الاتفاقيات التفضيلية مع بلدان محددة غير عضوة ، واصطفاف أثمان المواد الفلاحية على أثمان المجموعة ، وحرية تنقل العاملين ، وتوحيد الإعانات الاجتماعية مع المستويات الجاري بها العمل داخل المجموعة ،الى آخره . وتنظم المجموعة الاقتصادية الأوروبية اتفاقيات تفضيلية مع : النمسا (يناير 1973) ، واليونان وتركيا (في دسمبر 1964) ، وفنلاندا (يناير 1974) ، وإسلاندا (أبريل 1973) ، والنرويج (يوليوز 1973) ، وسويسرا (يناير 1973) ، ورومانيا (يناير 1976) ، وقبرص (يونيو 1973) ، ويوغوسلافيا (شتنبر 1973)، والسويد (يناير 1973) ، ومالطا (أبريل 1971) ، واسبانيا (اكتوبر 1970) [وقد طلبت اسبانيا العضوية في المجموعة في يوليوز 1977] ، والبرتغال (يناير 1973) [وقد تقدم بطلب العضوية في يوليوز 1978] ، والجزائر (أبريل 1976) ، والمغرب (أبريل 1976) ، وتونس (أبريل 1976) ، ومصر (نونبر 1973) ، واسرائيل (يوليوز 1975) [وقد وقعت معها اتفاقية إقامة منطقة حرة للتبادل والتعاون] ، والأردن (يناير 1977) ، ولبنان (يوليوز 1965) ، وسوريا (يناير 1977) ، ومع بلدان افريقيا والكارايبي والمحيط الهادي (فبراير 1975) ، ومع بلدان آسيا ، ومع بلدان امريكا ، الى آخره .

والاتفاقية الموقعة مع المغرب مثلا ، هي من نوع الاتفاقيات الموقعة مع البلدان غير المؤهلة للعضوية في المجموعة الاقتصادية الأوروبية الغربية . وتدوم بضعة سنوات ، ويتفاوض في كل مرة على تجديدها وتطويرها . وهي اتفاقية تعاون تجاري وصناعي وتقني واجتماعي ومالي، تنظم دخول المنتوجات الصناعية المغربية داخل السوق الأوروبية الغربية ، وتفضيلات في المنتوجات الفلاحية .

ويتكون عادة هيكل المنظمات والمجموعات الأوروبية

المعروضة أعلاه من : مجلس أعلى مكون من رؤساء الدول العضوة ، أو من الوزراء الأولين فيها ، ومجلس الممثلين الدائمين (ممثل لكل دولة) ، واجتماعات دورية على مستوى الوزراء ، ولجنة تنفيذية مشتركة ، ولجان متفرعة ومتخصصة ومتعددة ، تهيئ المشاريع والقرارات . ولحسم الاختيارات والقرارات الهامة ، ترجع عموما الحكومات الأوروبية الى تصويت برلماناتها الخاصة ، والى تنظيم الاستفتاءات العامة داخل بلدانها .

« مجلس أوروبا (Conseil de l'Europe) » . وقد أسس في ماي 1949 . وشارك في تكوينه : بلجيكا ، الدانمارك ، فرنسا ، ابريطانيا الكبرى ، إرلاندا ، إيطاليا ، هولاندا ، السويد . والتحق بعضويته : اليونان وتركيا (في سنة 1949) ، وإسلاندا (1950) ، وألمانيا الغربية (1951) ، والنمسا (1957) ، وقبرص (1961) ، وسويسرا (1963) ، ومالطا (1965) ، والبرتغال (1976) ، واسبانيا (1977) ، وليشتنتن اشتاين (Liechtenstein) (1978) . ولـ « مجلس أوروبا » اجتماعات دورية على مستوى وزراء الخارجية ، وممثلي الوزراء ؛ وله « جمعية عامة » أو برلمان ، تمثل فيه مختلف الدول الأعضاء حسب عدد سكانها وانتاجها الوطني الخام . ويتوفر مجلس أوروبا على « علم أوروبي » ، وعلى « نشيد أوروبي » ، وعلى ميزانية ، وعلى تنظيمات تابعة ، الى آخره . وهدفه هو تسهيل وتحقيق الوحدة فيما بين الاعضاء ، وصيانة التراث المشترك ، وتدعيم التقدم الاقتصادي والاجتماعي ، وتدارس القضايا المشتركة ، وعقد اتفاقيات فيها ، في ميادين الاقتصاد ، والاجتماع ، والثقافة ، والعلوم ، والقانون ، والادارة ، والبيئة ، وحقوق الانسان ، والحريات العامة . (وكانت اليونان قد أبعدت عن « مجلس أوروبا » في أيام دكتاتورية الكولونيلات في دسمبر 1969 ، ولم تعد اليه إلا في نونبر 1974 بعد إنجاز تغييرات في نظامها السياسي) .

« ميثاق البلقان (Pacte Balkanique) » . أسس في غشت 1954 . ويجمع بين اليونان وتركيا ويوغوسلافيا . هدفه التعاون السياسي والعسكري والثقافي والاقتصادي . لكن مؤسساته لم تعد تعمل .

« اتحاد أوروبا الغربية (Union de l'Europe Occidentale) » تكون في مارس 1948 . وكان يشمل الأعضاء التاليين : فرنسا ، بلجيكا ، اللوكسامبورغ ، هولاندا ، انجلترا . وانظمت إليه منذ ماي 1955 ألمانيا

الغربية وايطاليا. ومن المحتمل أن تلتحق به اسبانيا، وربما دول أوروبية غربية أخرى. وهدفه هو الاندماج الأوروبي، والدفاع الجماعي المشترك، والتعاون والتشاور في الميادين السياسة والاقتصادية والعسكرية.
و « اتحاد أوروبا الغربية » هو المنظمة الأوروبية الصرفة الوحيدة المختصة في شؤون الدفاع، على خلاف منظمة « حلف شمال الاطلسي » التي تشارك فيها الولايات المتحدة الامريكية. ويجتمع عموما « اتحاد أوروبا الغربية » للتنسيق قبيل اجتماعات مجلس « حلف شمال الأطلسي ».

« منظمة حلف شمال الأطلسي (Organisation du traité de l'Atlantique Nord) ». تكونت في ابريل 1949. وقد وقع اتفاقية واشنطن التأسيسية كل من: الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، وبلجيكا، والدانمارك، وفرنسا، وايسلاندا، وايطاليا، واللوكسامبورغ، والنرويج، وهولاندا، والبرتغال، وانجلترا، ثم انضمت اليها اليونان وتركيا (في سنة 1952)، والمانيا الغربية (1955)، واسبانيا (يونيو 1986). ويجتمع « مجلس حلف شمال الأطلسي » على مستوى الوزراء مرتين في السنة؛ وعلى مستوى السفراء مرة في كل أسبوع، وله عدة لجن. وهدفه هو التعاون العسكري، والدفاع الجماعي المشترك، وتوحيد القيادة العسكرية، والتنسيق في الانتاج العسكري، واشتراك البنية التحتية العسكرية، واقتسام التكاليف العسكرية.

ومن أهم المؤسسات الأخرى المشتركة للمجموعات الأوروبية الغربية، يمكن ذكر:

« لجنة المجموعات الأوروبية (Comission des Communautés Européennes) ». هدفها هو تنشيط الاندماج الاقتصادي للدول الأعضاء في المجموعة الاقتصادية الأوروبية الغربية. وهي التي تقترح مشاريع القرارات على مجلس الوزراء الأوروبي الغربي، وتحضر المعطيات، وتهيئ النقاشات.

« البرلمان الأوروبي (Parlement Européen) ». يتكون (في سنة 1981) من 434 عضو، 410 عضو من بينهم منتخبون بالانتخاب العام المباشر. وحصص الكراسي موزعة على البلدان الأعضاء تقريبا حسب أعداد سكانها. ويقوم البرلمان الأوروبي بدور برلمان للمجموعات الأوروبية. فيراقب لجنة المجموعات الأوروبية، ويستشار بالضرورة في القضايا التي تهم تشريع المجموعة الأوروبية الغربية.

ويحدد ميزانية المجموعة . ويناقش التوجهات الاقتصادية والسياسية للمجموعات الأوروبية . ويطرح الأسئلة على "مجلس المجموعات الأوروبية" وعلى « لجنة المجموعات الأوروبية » ، وعلى وزراء الخارجية ، الى آخره .

« مجلس الوزراء (Conseil des Ministres)» . ويضم حسب نوعية كل قضية وزراء الخارجية ، أو الوزراء المختصين في القضية المعنية . ويقرر في مقترحات « لجنة المجموعات الأوروبية » .

« المحكمة (Cour de Justice) » . مقرها اللوكسامبورغ . وتفصل في الخلافات المتعلقة بتطبيق اتفاقيات المجموعة الأوروبية . وتلجأ إليها الدول العضوة في المجموعة ، وكذلك مؤسساتها والأشخاص العينيين والمعنويين .

« اللجنة الاقتصادية والاجتماعية (Conseil Economique et Social) » . أعضاؤها معينون بشكل شخصي من طرف مجلس الوزراء والحكومات . وتمثل مختلف المهن الاقتصادية . ويستشيرها « المجلس الأوروبي » ، وكذلك « لجنة المجموعات الأوروبية » عند إتخاذ القرارات الهامة .

« ديوان المحاسبة (Cour des Comptes) » . وتعمل منذ أكتوبر 1977 في اللوكسامبورغ . يُعيّن أعضاؤها من طرف « لجنة المجموعات الأوروبية » لفترة مدتها ستة (6) سنوات . ودورها هو مراقبة الإدارة المالية لموارد المجموعات الأوروبية .

وتوجد منظمات أوروبية غربية أخرى ، أبرزها :

« الجمعية الأوروبية للتبادل الحر (Association Euro-péenne de Libre Echange) » . تأسست في نونبر 1959 ، في استوكهولم . وأعضاؤها هم : النمسا ، إسلاندا (منذ سنة 1970) ، والنرويج ، والبرتغال ، والسويد ، واسويسرا . وتحظى فنلاندا بمشاركة بعضوية خاصة (منذ 1961) . هدفها هو إلغاء حقوق الديوانة ، والتقليصات الكمية ، وغيرها من الحواجز غير التعرفية . وفي نهاية سنة 1966 ، حذفت كليا التعرفات (Tarifs) فيما بين أعضائها . وكانت الدانمارك وانجلترا قد انسحبتا من هذه « الجمعية الأوروبية للتبادل الحر » في سنة 1972 . وانخرطتا في « المجموعة الاقتصادية الأوروبية » . وعقد باقي أعضاء « الجمعية الأوروبية للتبادل الحر » إتفاقيات ثنائية للتبادل الحر مع « المجموعة الاقتصادية الأوروبية » .

وتتوفر أوروبا الغربية على تنظيمات أخرى . فمثلا في ميدان الذرة ، نجد « المنظمة الأوروبية للبحث النووي » ، و « المنظمة

الأوروبية للمعالجة الكيماوية للوقود المشع » ، و « المنظمة الأوروبية للطاقة الذرية » ، و « المعهد الموحد للبحوث النووية » ، و « المعهد الشمالي للفزياء الذرية النظرية » ، الى آخره.

الهيكلة التنظيمية الجارية في العالم العربي

أما فيما يخص صيرورة الهيكلة التنظيمية الجارية داخل العالم العربي، أو داخل شمال إفريقيا ، فإننا نجد المنظمات العربية المشتركة التالية :

« اللجنة الاستشارية للمغرب العربي » . تكونت في أكتوبر 1964 . وتشمل الجزائر والمغرب وموريطانيا وتونس . هدفها هو التعاون الاقتصادي ، وتبادل المعلومات التقنية . لكنها لا تتوفر على تمثيلية دقيقة لشعوب المغرب العربي .

« مجلس الوحدة الاقتصادية العربية » . أنشئ في سنة 1964 . ويشمل مصر ، والإمارات العربية ، والأردن ، والكويت ، والعراق ، وموريطانيا ، وليبيا ، واليمن الجنوبية ، واليمن الشمالية ، ومنظمة التحرير الفلسطينية . وهدفه هو التكامل والتعاون في مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

« جامعة الدول العربية » . أسست في سنة 1944 . وتشمل حاليا مجمل الدول العربية . هدفها هو الدفاع عن المصالح المشتركة ، وتوثيق العلاقات فيما بين الدول العربية . ولها اجتماعات على مستوى رؤساء الدول ، والوزراء . ولها عدة لجن متخصصة .

« مجلس التعاون لدول الخليج العربية » . ويشمل السعودية ، والكويت ، والإمارات العربية ، وقطر ، والبحرين ، وعمان . ومن المحتمل أن يشارك فيه بشكل من الأشكال في المستقبل اليمنان الشمالية والجنوبية . وهدفه هو التنسيق والتعاون في مجالات الدفاع الجماعي المشترك ، والاقتصاد ، والاجتماع . وعلى ما يظهر ، فإن « مجلس التعاون لدول الخليج العربية » هو أكثر المنظمات الدولية العربية المشتركة حيوية ونشاطا . ولكن السر في حيويته هو الضعف البنيوي لدول الخليج العربية ، والطبيعة القبلية أو العائلية لأنظمتها السياسية ، واحتماؤها بدول غربية امبريالية مستغلة للنفط العربي ، ورعبها من

عواصف التغييرات والثورات المجتمعية التي تهبّ في المنطقة. وهذه الدول الخليجية تخاف من التعاون العربي، ومن الوحدة العربية، أكثر مما تخاف من سيطرة الامبريالية على هذه المنطقة العربية، واستغلالها للنفط العربي المستخرج منها.

مقارنة بين الهيكلتين الجاريتين في أوروبا الغربية والعالم العربي

الخلاصة إذن من استعراض صيرورة التهيكل التنظيمي الجاري من جهة أولى في أوروبا الغربية، ومن جهة ثانية في العالم العربي عموما، والمغرب العربي الكبير خصوصا، هي أن دول أوروبا الغربية تعمل بجد وانسجام من أجل تعميق هيكلة تقاربها وتعاونها وتكاملها واندماجها. ومقابل ذلك، نجد في العالم العربي عموما، وفي المغرب العربي خصوصا، ظاهرة معاكسة ظلت تتميز بالتعارض والتناقض والتباعد والتفرقة والمقاطعة، بل والصدام أحيانا. وحتى التنسيق السياسي الذي يحدث من فترة لأخرى بين بعض الانظمة العربية المتقاربة سياسيا (مثلا بين المغرب والسعودية والإمارات العربية والأردن، أو مثلا بين سوريا والجزائر وليبيا واليمن الدمقراطية) فإنها تبقى عموما بدون استمرارية، وبدون نتائج فعالة (85).

وميزة المنظمات الدولية العربية هي أنها على العموم شكلية، واجتماعاتها وأعمالها غير منتظمة، ومردوديتها العملية ضئيلة، أو منعدمة.

وصيرورة التقارب والتعاون والتكامل والاندماج فيما بين دول أوروبا الغربية تتميز بالمثابرة، والتعمق، والتوسع، والفعالية؛ وتزيدها النتائج المكتسبة القوة، والتقدم، والحيوية.

والعيزة الغالبة في التعامل فيما بين دول العالم العربي، أو شمال إفريقيا، لا تزال هي: التقور، والتجاهل المتبادل، والتناقض، والتباعد، والتفرق، واستدامة أو تعميق التخلف الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع العربي المعني بالمقارنة مع الدول المتقدمة غير العالم. وهذا المنهج السياسي يدفع كل دولة من هذه الدول العربية (ولو بدرجات متفاوتة) إلى تعميق ومواصلة ارتباطها أو تبعيتها (على انفراد)

تجاه دول امبريالية قوية عبر العالم (خاصة الولايات المتحدة الامريكية ، أو دولة من بين الدول القوية في أوروبا الغربية) .

وفي إطار هذا التوجه ، فإنه من الصعب على الشعوب العربية أن تقلص هوة التخلف (الثقافي والعلمي والصناعي والفلاحي ، الى آخره) التي تفصلها عن البلدان المتقدمة عبر العالم .

والسبب الأساسي في ظاهرة التقارب والاندماج في أوروبا الغربية ، يرجع الى المستوى المتقدم الذي بلغه تطور الرسمالية في هذه المنطقة ، وحاجة مؤسساتها وشركاتها الاقتصادية الاحتكارية والمتعددة الجنسية الى توسيع وتوحيد أسواقها . كما يرجع السبب الى حاجة الطبقات السائدة في دول أوروبا الغربية إلى تقوية قدراتها التنافسية (عبر التكامل والاندماج) في مواجهة المراكز الرسمالية الأخرى المتقدمة عبر العالم (أي خصوصا : الولايات المتحدة الامريكية ، واليابان) ، وكذلك في مواجهة كتلة المجتمعات الشرقية الاشتراكية .

أما السبب الأساسي في ظاهرة النفور والتباعد فيما بين الدول العربية فيكمن في طبيعة هذه الدول (وليس في طبيعة الشعوب) العربية ، وفي افتقارها الى الارادة السياسية في التعاون والتقارب والتكامل . لأن هاجس الطبقة المهيمنة في كل دولة عربية هو في معظم الحالات ، أولا وأخيرا ، ضمان استمرارية هيمنتها ، وصيانة نفوذها وامتيازاتها وممتلكاتها ، وابعاد بلادها عن أي عمل عربي وحدوي ، وصيانته من الذوبان في اية صيرورة إتحادية أو اندماجية عربية ، وحفظه من تأثير الانظمة السياسية العربية التقدمية ، ولو تطلبت صيانة هذه المصالح الطبقية لجوء الدولة العربية المعنية إلى تكريس التفرقة العربية ، ومقاومة التضرم العربي ، والتحالف مع ، أو الاستقواء ب ، دولة غربية إمبريالية قوية .

وعندما ندافع على ضرورة تعاون وتكامل مجمل الدول والشعوب العربية في اتجاه هدف اندماجها ، وذلك كسبيل وحيد ممكن لإخراج الشعوب العربية من التخلف ، فإننا لا ننسى أن هذا التقارب الوحدوي العربي الذي يقوي مجمل مكونات العالم العربي ، سيقوي في نفس الوقت الدول والانظمة العربية المحافظة أو الرجعية . ورغم ذلك ، فإننا لا نقبل سياسة استدامة التفرقة العربية وما يرتبط بها من تعميق للتخلف العربي كوسيلة لتسهيل تغيير الانظمة المحافظة . بل إننا نناضل من أجل التعاون والتكامل

العربيين بهدف الوحدة العربية ، وتناضل في نفس الوقت ضد كل ما هو متخلف ، أو رجعي ، أو محافظ ، أو استبدادي ، أو قمعي ، أو تبعي ، سواء في كل قطر عربي محدد ، أم في مجمل العالم العربي .

الفصل السادس

إفلاس مراهنة المغرب على استراتيجية التصدير إلى السوق الأوروبية المشتركة

منذ قرابة الستينات ، أي قبل انضمام اسبانيا والبرتغال الى المجموعة الاقتصادية الأوروبية الغربية ، حينما كانت هذه المجموعة في حاجة الى منتوجات فلاحية من مناطق معتدلة الطقس ، وكذلك في حاجة الى بعض المنتوجات الصناعية التي لم تعد المراكز الامبريالية ترغب في احتكار انتاجها مثل النسيج والخياطة .. حينذاك شجعت المجموعة الأوروبية الغربية بلدان مثل المغرب وتونس على تنمية هذه الانتاجات التصديرية الفلاحية والصناعية المحددة ، والتزمت بفتح سوقها الأوروبية لمقادير معينة منها.

وقد أبرمت المجموعة الاقتصادية الأوروبية الغربية اتفاقيات اقتصادية مع المغرب في سنة 1969 ، ثم في سنة 1976 . وتضمن هذه الاتفاقيات في المظهر بعض « الامتيازات » للمغرب . لكن التجربة بينت فيما بعد أن هذه « الامتيازات » لا تحترم من طرف المجموعة الاقتصادية الأوروبية إلا ما دامت أولا وقبل كل شيء في صالحها.

فأمنت دول تبعية من جنوب البحر المتوسط مثل الدولة المغربية بالأطروحات المعلن عنها في الاتفاقيات الدولية المبرمة مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية الغربية ، مثل أطروحة « التعاون والتكامل الاقتصادي بين بلدان شمال وجنوب البحر المتوسط » . والتزمت هذه الدول التبعية ، وخصوصا منها المغرب ، بشراء معظم تجهيزاتها الاقتصادية من المجموعة الأوروبية

الغربية . وحصلت على قروض من المجموعة الأوروبية ، واشترت منها المدخلات (input)، وشرعت في إنتاج الطماطم والحوامض والخضر والبواكر والمصبرات والخمور والسردين والنسيج وخياطة السراويل والأقمصة ، وغيرها من المنتوجات ، بهدف تصديرها إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية الغربية . وقامت الدولة المغربية ، وكذلك الابناك المحلية ، والمؤسسات المالية الغربية الامبريالية ، بدور هام في تشجيع وتوجيه هذا الانتاج التبعي التصديري . وقد قبلت الدولة المغربية التخصص في هذه الانتاجات الفلاحية والصناعية التصديرية الى المجموعة الأوروبية الغربية بهدف الحصول على « العملات الصعبة » الأوروبية الغربية اللازمة لأداء ديونها المتزايدة المقروضة من أوروبا الغربية نفسها ، ولاستيراد البضائع والأدوات والآلات والكماليات التي تحتاجها منها .

وخلال الثمانينات ، تبلغ نسبة مواد « التغذية والمشروبات والتبغ » ضمن صادرات المغرب (بالدرهم) قرابة الربع (١/٤) . وتبلغ في نفس الوقت « المواد الخام (من أصل معدني وحيواني) » قرابة الربع (١/٤) كذلك . وتتراوح تقريبا « المواد نشبه - الخام » بين الخمس (١/٥) والربع (١/٤) و« المنتوجات الجاهزة للإستهلاك » بين السبع (١/٧) والسدس (١/٦) . أما مواد « الطاقة والمزلقات » و « وسائل التجهيز » فإن نسبها تظل قليلة الأهمية ضمن صادرات المغرب (86) .

ومنذ قرابة سنة 1973 ، وبعد أن تقدمت نسبيا في تشييد تكاملها الاقتصادي واكتفائها الذاتي مثلما خططت لهما من قبل (انظر اللوحتين 4 و 6) ، أخذت المجموعة الأوروبية الغربية تتراجع شيئا فشيئا عن التزامها بـ « الدخول الحر » لمنتوجات بلدان جنوب البحر المتوسط الى سوقها . وبدأت تقيم عرقلة تلو الأخرى في وجه المنتوجات الفلاحية والصناعية المنصوص عليها في الاتفاقيات السابقة مع بلدان مثل المغرب وتونس ومصر والأردن . وأصبحت تتبع سياسة حمائية (Protectionnisme) متزايدة ضد هذه المنتوجات الاجنبية المذكورة (87) .

أي أنه حينما لم تعد اتفاقيات 1969 و 1979 في صالح المجموعة الاقتصادية الأوروبية الغربية ، أقدمت بسهولة كبيرة على إفراغها من مضمونها ، وذلك مثلا عبر بعض التقنينات ، ومنها :

- فرض أسعار معيارية إجبارية مرتفعة على منتوجات المغرب المعروضة داخل السوق الأوروبية ؛

- دعم المنتجين الأوروبيين الغربيين ومنحهم مساعدات متنوعة تزيد بشكل مصطنع في قدراتهم التنافسية ضد منتجي

البلدان الاجنبية غير العضوة في المجموعة الاقتصادية الأوروبيـــة الغربية ؛ (أنظر اللوحة 5) ؛

— إجبار المغرب على أن تكون المواد الخام أو الأولية المستعملة في المنتوجات التي يصدرها للسوق الأوروبية مشتراة من بلدان مـــن المجموعة الاقتصادية الأوروبية الغربية ، وليس من بلدان خارجة عنها ؛

— إقامة قانون يسمح لبلدان المجموعة الاقتصادية الأوروبية بأن تقلص أو بأن توقف استيراد منتوجات مغربية كلما كان هـــذا الاستيراد سببا في حدوث اضطرابات في إحدى القطاعات الاقتصادية الأوروبية الغربية ، أو في تضرر منطقة معينة منها.

اللوحة 4 : نسبة الإكتفاء الذاتي في سنة 1984 في المجموعة الاقتصادية الأوروبية الغربية فيما يخص بعض المنتوجات الفلاحية

المادة	النسبة المئوية	المادة	النسبة المئوية
البرتقال oranges	% 85	الحنطة froment	% 140
الثمار الصغيرة	% 95	الشعير orge	% 118
الطماطم الطرية	% 97	مجموع الحبوب céréales	% 113
مصبرات السردين	فائض		
زيت الزيتون	فائض	السكر	% 145
عنب المائدة	فائض	الخمر	% 111
الليمون citrons	فائض	لحم البقر	% 102
الحليب	% 117	لحم الخنزير	% 101
القمح	% 116	الزبدة	% 131
بطاطس	فائض	مسحوق الحليب	% 147

المصادر : أنظر الهامش (88).

وبعد دخول إسبانيا والبرتغال إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية الغربية ، استكملت هذه الأخيرة تعويض منتوجات بلدان جنوب البحـــر المتوسط بمنتوجات بلدان شماله (مثل اليونان والبرتغال واسبانيا) التي غدت أعضاء هي الأخرى داخل المجموعة . وأصبحت إسبانيا تشكل مصدرا كبيرا للمنتوجات الفلاحية المتوسطية . وتتوفر إسبانيا على طاقـات إنتاجية فلاحية هائلة لم تستنفذها بعد (89).

وكانت اسبانيا تصدر من الطماطم الى المجموعة الاقتصادية الأوروبية

الغربية قرابة 245 000 طن في السنة بين سنتي 1976 و 1980. وأصبحت في سنة 1982 تصدر قرابة 302 000 طن في السنة. بينما صادرات المغرب من الطماطم الى المجموعة الاقتصادية الأوروبية الغربية انخفضت من قرابة 170 000 طن في سنة 1973 الى قرابة 61 000 طن في سنة 1982 !

ولم تقبل المجموعة الاقتصادية الأوروبية الغربية سوى قرض تقليص مؤقت على اسبانيا في مجال انتاج الخمور وزيت الزيتون. ولم تقبل قرض تقليصات مماثلة عليها في مجالات أخرى. فأفرغت المجموعة الأوروبية الغربية الاتفاقيات الدولية السابقة (الموقعة في 1969 و 1976) من محتواها أو تنكرت من التزاماتها التي كانت قد التزمت بها فيما يخص حرية دخول المنتوجات الفلاحية والصناعية (المذكورة سابقا) الى أسواقها. فعلى الذين ينادون بالابتعاد عن الدول العربية، ويدعون إلى رفض تنصية المبادلات الاقتصادية معها، وذلك بحجة أن العرب لا يفون بالتزاماتهم وتعهداتهم، على هؤلاء أن يدركوا إذن أن الأوروبيين والغربيين ليسوا أحسن من العرب في مجال الالتزام بالاتفاقيات والمعاهدات حينما لا تعود في صالحهم. بل من ميزات كل رسمالي وكل مُستغِلٍّ (سواء كان عربيا أو أوروبيا أو أمريكيا الى آخره) أن يحاول التنصل من التزاماته القديمة حينما تصبح أقل إفادة بالنسبة إليه. والطبقات السائدة في المغرب (وفي ما شابهه من الدول العربية) عاجزة بفعل طبيعتها المحافظة والتبعية عن استخلاص الدروس « الوطنية » اللازمة من تجارب إفلاس مراهنتها على استراتيجية التصدير الى السوق الأوروبية الغربية، ومن تجارب خداعها من طرف الدول الامبريالية الاعضاء في المجموعة الاقتصادية الأوروبية (90).

اللوحة 5 : نفقات المجموعة الاقتصادية الأوروبية المخصصة لمساعدة الفلاحة بملايين الإيكو ECU (1 إيكو = 12,5 د رهم).

المجالات / السنوات	1980	1981	1982	1983	1984
إعانات	3 928	4 343	5 468	6 971	6 814
مساعدات مالية للتصدير	5 695	5 209	5 054	6 083	5 696
تخزين	1 617	1 631	1 818	2 862	3 159
دعامات مختلفة	298	436	603	609	524
مساعدات وإعانات مالية للفلاحة	11 538	11 619	12 943	16 525	17 093

المصادر : أنظر الهامش (91) .

النتجية إذن هي إفلاسا اختيار مراهنة دولة المغرب عـــلـــى استراتيجية التصدير إلى سوق المجموعة الأوروبية الغربية . وقـــد كلف هذا الاختيار المغرب الكثير من التبعات السلبية، وذلك علـى مستويات عدة :

- فمراهنة دولة المغرب على تصدير المنتوجات الفلاحيـــة الى المجموعة الاقتصادية الأوروبية الغربية كان على حساب إستكمال الاكتفاء الذاتي، والاستقلال الوطني، في مجال التغذية. الشـــيء الذي زاد في استمرار وتفاقم عجز ميزان (استيراد - تصدير) المنتوجات الفلاحية ؛

- الاعتماد على فلاحة تصديرية متطلبة فرض الحاجة إلى استيراد مدخلات (inputs) تبلغ قرابة 40 % من قيمة هذه المنتوجات الفلاحية المصدرة ؛

- ابتلاع هذه الفلاحة التصديرية نسبة هامة من الاستثمارات المتاحة، والتي كان بالإمكان استعمالها في مجالات إنتاجية أكثر أهميـة من الناحية الاستراتيجية ؛

- هذا الانتاج الفلاحي التبعي الموجه إلى التصدير الـــى المجموعة الاقتصادية الأوروبية الغربية أدى بالدولة المغربية الى التضحية بالفلاحين الفقراء والصغار. فنسبة كبيرة من هؤلاء الفلاحين تعجـــز تماما على الحصول على القروض والآلات والأسمدة والبذور المختارة وغيرها. وبنسبة أخرى منهم تفلس وتزول بسبب ضخامة ديونهـــا وعجزها على أدائها في آجالها المحددة، أو بسبب ضعف أثمان المنتوجات الفلاحية عند مستوى الانتاج وذلك بالمقارنة مع تزايد ارتفاع أثمـــان المنتوجات الصناعية.

وعلى خلاف المظاهر، وعلى عكس الإدعاءات، فإن المستفيدين الرئيسيين من « تسهيلات » و « مساعدات » الدولة المغربية هـــم الملاكون الكبار، والمزارعون الكبار، وليسوا هم الفلاحين الصغار والفقراء. وقد منحت الدولة امتيازات هامة جدا لفئة من الطبقة السائدة، هـــي فئة ملاكي الاراضي الكبار، و « المعمرين الجدد » الذين خلفـــوا « المعمرين » القدامى الاستعماريين، والقادرين على التصدير حسب شروط ومقاييس سوق المجموعة الأوروبية الغربية. ونذكر من بين هذه الامتيازات الممنوحة، مثلا : اضطلاع الدولة المغربية بتكاليـــف البنيات التحتية، وبالتجهيزات اللازمة للسقي الفلاحي، وتحملهـــا لجزء محدد من أثمان الآلات والأسمدة الفلاحية المشتراة من طرف هؤلاء

الملاكين الكبار، والإعفاء التام والطويل الأمد من أداء الضرائب، بالإضافة الى « مساعدات » أخرى ... فقد حققت فئة الملاكين الكبار أرباحا ضخمة، وذلك على حساب الفلاحين الفقراء والصغار وعموم الكادحين الآخرين!

اللوحة 6 : نفقات المجموعة الاقتصادية الأوروبية خلال سنة 1982-1983 المخصصة للتقطير أو للتوزيع المجاني، أو للتدمير، وتهم في المجموع 1,8 مليون طن من الفواكه والخضر:

المادة	بملايين الدراهم المغربية	بالأطنان	الاستعمال
تفاح Pommes	1 430,0	206 000	تدمير
		550 000	تقطير
		347 000	علف
		25 000	توزيع مجاني
		1 128 000	أي 13% من الانتاج
الخوخ Pêches	615,0	240 000	تدمير
الليمون citrons		160 300	تدمير
البرتقال Oranges		127 000	تدمير
إجاص Poires	949,0	90 000	تدمير
طماطم Tomates		54 400	تدمير
قنبيط Choux-fleurs		40 260	تدمير
ماندرين Mandarines		14 653	تدمير
		726 613	
المجموع	2 995,0	1 844 613	

المصادر: أنظر الهامش (92).

وبعد أزيد من ثلاثين سنة من المفاوضات والجهود، فإن المجموعة الاقتصادية الأوروبية، لم تستطع إلى حد الآن (في الثمانينات) التقدم نسبيا سوى في تنسيق وتوحيد سياساتها الفلاحية (مع العلم أن بعض المتناقضات في فلاحات المجموعة الأوروبية الغربية لا تزال مستعصية على الحل).

أما في الميادين الصناعية ، والدبلوماسية الخارجية ، والعسكريـــة ، إلى آخره ، فإنها لا تزال بعيدة عن التوحيد والادماج . وقد ظل هـــدف المجموعة الاقتصادية الأوروبية في مجال الفلاحة هو توحيد سوقها وحمايتـــه من منتوجات ومنافسة بلدان اجنبية عن المجموعة (وخاصة منها الـولايات المتحدة الامريكية) ، وتحقيق تكامل فلاحي ، واستقلال غذائي . فكانت وسيلتها الأساسية هي السياسة الاقتصادية الحمائية (Protectionnisme). ورغم أن دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية الغربية هي من أهم أعضـــاء « الكاط (GATT)، أي الوفاق العام حول التعرفات الجمركيـــة والتجارة (General Agreement on Tariffs and Trade)» ، ورغم أن جوهر مبادئ « الكاط (GATT) » هي عموما مناهضة كل سياسة حمائية ، فإن مؤسسة « الكاط (GATT) » ناقشت و وافقت عـلى السياسة الحمائية للمجموعة الاقتصادية الأوروبية الغربية ! والتنازل الهام الوحيد الذي قدمته المجموعة الاقتصادية الأوروبية ، كان لصالح حليفتهـــا الاستراتيجية، أي الولايات المتحدة الأمريكية . وتجلى هذا « التنازل » في ضمان حماية إنتاج الحبوب (Céréales) داخل المجموعة الاقتصاديـة الأوروبية خاصة تجاه الولايات المتحدة الأمريكية ، مقابل التـــزام المجموعة الاقتصادية الأوروبية بعدم تنمية منتوجاتها الزيتية-البروتينية مثل الصوجا (أو الصويا Soja) ، وبالتالي الاستمرار في شراءهـا كليا أو جزئيا من أمريكا (التي هي المنتج الأول للصوجا عبر العالم) . وفي الواقع ، ليس هذا بتنازل حقيقي ، لأن مصلحة المجموعة الاقتصاديـة الأوروبية الغربية تكمن بالضبط في شراء هذه المنتوجات الزيتيـــة البروتينية (مثل الصوجا) من أمريكا وليس في إنتاجها داخل المجموعة الأوروبية الغربية (93) .

وقد انضم المغرب إلى « الكاط (GATT) » في 17 جـــوان 1987 وذلك لإرضاء المجموعة الاقتصادية الأوروبية ولتسهيل ارتباط المغرب بها . ويفرض هذا الانضمام على المغرب تخفيض الحد الأقصـى لديه في حقوق الديوانة من 100 % إلى 45 % . وأهم قواعد « الكـاط » هي : تعميم الامتيازات الممنوحة للدولة المفضلة على سائر الدول الأعضاء في « الكاط » ، ومنع الضرائب الداخلية التمييزية الموجهة ضد المنتوجات المستوردة ، وحذف المساعدات المالية الممنوحـــة لتشجيع التصدير ، الى آخره . ومن الواضح أن مؤسسة « الكاط » المكونة منذ سنة 1948، والمبنية على أساس مناهضة السياسات الاقتصادية الحمائية ، تخدم بالأساس مصالح الدول المصنعة القوية (94) ، أي

الدول الامبريالية السائدة عالميا ، وهي التي في حاجة ماسة، وأكثر من غيرها، الى الدخول الحر لمنتوجاتها الصناعية والفلاحية والخدماتية إلى أسواق مجمل بلدان العالم . بينما البلدان الحديثة الاستقلال التي تعمل من أجل تشييد تنميتها الاقتصادية ، فإنها في حاجة إلى الاحتماء ضد المنافسة الساحقة لمنتوجات الدول الامبريالية !

وقد منحت المجموعة الاقتصادية الأوروبية الغربية لإسرائيل إعفاءا من أداء ضرائب الديوانة بشبه الإعفاء الذي حصلت عليه اسبانيا والبرتغال خلال المرحلة التمهيدية التي تلت الإعلان الرسمي عن انضمامهما للمجموعة الأوروبية(95) ! وتصدر مثلا اسرائيل الى المجموعة الاقتصادية الأوروبية 590 000 طن من الحوامض في سنة 1986 ، و 620 000 طن في سنة 1978(96). وقد إلتزمت الولايات المتحدة الامريكية من سنة 1986 بإقامة نظام « التبادل الحر (libre echange)» مع إسرائيل . ويصبح بموجبه الكيان الصهيوني ، على الأقل على مستوى المبادلات الاقتصادية، كولاية من بين الولايات الأمريكية(97) !

وعلى صعيد إبرام المعاهدات والاتفاقيات الاقتصادية ، فإن مختلف الدول العربية ، بما فيها المغرب ، تتعامل على انفراد مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية . بينما دول أوروبا الغربية تحاول أكثر فأكثر التعامل ككتلة موحدة أو كمجموعة منسجمة مع باقي الدول ! وهذا الخلل في التوازن يضع كل دولة عربية في موقع ضعف بالمقارنة مع العمل الجماعي الموحد لدول أوروبا الغربية . فمثلا الاتفاقية الاسبانية المغربية حول الصيد البحري في المياه الإقليمية المغربية ، والذي إنتهى أجله في 31 يوليوز 1987 ، لم يعد بالإمكان تمديده أو تطويره بعد إندماج اسبانيا في المجموعة الاقتصادية الأوروبية الغربية، إلا بين المغرب وهذه المجموعة ككل ، وليس بين المغرب واسبانيا كما كان سابقا(98).

وغالبا ما تنشر أبواق الدعاية الايديولوجية التابعة للمراكز الامبريالية مزاعم مضللة ، منها مثلا إدعاؤها أن مفهوم « الامبريالية» لا معنى له ، وأن « استغلال البلدان المسودة التبعية » من طرف الامبرياليات ، وتوظيفها في « استراتيجية الامبريالية العالمية » ، ومحاولاتها المتواصلة « للسيطرة على موادها الأولية » ، هي مجرد « أوهام » لا وجود لها . ولكن المجهودات المتنوعة والضخمة التي تبذلها بشكل متواصل المراكز الامبريالية بهدف إبقاء البلدان المستضعفة في «العالم الثالث» في واقع التخلف والتبعية ، ولإفشال محاولات تحررها الوطني الاقتصادي والسياسي والثقافي ، بل وأحيانا كذلك تدخلاتها العنيفة الخفيّة

أو العلنية (مثلا في كوبا وفتنام والشيلي واندونيسيا وجنوب افريقيا والزمبابوي وانغولا والموزمبيق والفلبين والتشاد والزاير وامريناداً ... وامثلة أخرى كثيرة ومتعددة) ، كلها تفصح طبيعة الامبريالية وأساليبها وغاياتها.

وكان جاك موريزي (Jacques Morizet) ، سفير فرنسا بالمغرب قد صرّح أمام الغرفة المغربية - الفرنسية للتجارة والصناعة بصدد الأخطار التي يمكن أن تصيب المغرب نتيجة لاندماج اسبانيا في السوق الأوروبية المشتركة ، ونتيجة لتقلص المبادلات التجارية بين المغرب وأوروبا الغربية : « إنها مخاطرة تهدد بتقليص المبادلات التجارية العادية بدون أن تكون بدائل ممكنة قد أقيمت. فبالإمكان أن تلحق ضررا كبيرا بالاقتصاد المغربي، وهذا ما لا نتمناه تماما. فإذا أصبح المغرب غير قادر على بيع منتوجاته إلى أوروبا الغربية ، وغير قادر بالتالي على شراء منتوجات أوروبا الغربية [وخصوصا فرنسا] والتي هو في حاجة إليها ، سيصبح المغرب مدفوعا نحو أسواق أخرى [وهذا هو الهم الأساسي للإمبريالية الفرنسية والغربية في هذا الميدان]. والأسواق الوحيدة التي يمكن أن توفر آفاقا لمنتوجات المغرب هي أسواق البلدان الشرقية [الاشتراكية]. وعدم الاستقرار الاقتصادي للمغرب، يمكن أن يؤدي إلى عدم استقرار سياسي وإلى قلب نوعية المجتمع فيه » (99)!

فمن الواضح هنا ان الامبريالية (الفرنسية) تخاف من انكسار علاقة تبعية المغرب لفرنسا ولأوروبا الغربية ، وتحرص على ضمان استمرارية هذه التبعية نظرا لما تجده فيها من فوائد وأرباح ومصالح اقتصادية وسياسية وثقافية واستراتيجية ! فمن المتوقع أن أوروبا الغربية بشكل عام ، وفرنسا بشكل خاص، ستعمل على إقامة وصيانة أشكال جديدة ملائمة من التبعية لمستعمراتها القديمة مثل المغرب ! فإذا لم يكن بالإمكان إدماج البلدان التبعية في المجموعة الاقتصادية الأوروبية الغربية ، فإن الامبرياليات الأوروبية لن تفرط في المستعمرات القديمة التي لا تزال تبعية تجاهها ! كما أن الطبقات السائدة التبعية في هذه البلدان ، لن تفرط في علاقاتها التبعية مع المراكز الامبريالية الأوروبية ! ومن الأكيد أنهما سيبتكران وسيقيمان معا شكلا جديدا وملائما من علاقات التبعية . وإذا لم يكن ممكنا إدخال المغرب في المجموعة الاقتصادية الأوروبية الغربية ، فإن ربطه بشكل معين بها ، وتنشيط مبادلاته الاقتصادية مع

المجموعة الأوروبية الغربية ، وكذلك مشروع الربط القاربين اسبانيا والمغرب، والفريكفونية ، الى آخره، كلها ارتباطات تساهم في صيانة وتثبيت تبعية المغرب للإمبريالية الأوروبية !

وإنه لوهم ذلك الظن الذي تومن به طبقة المستغلين الكبار التبعية ، وتقنيّوها وخبراؤها وأنصارها ! وهو اعتقادهم بإمكانية تحقيق التنمية الاقتصادية داخل المغرب في إطار التبعية للمجموعة الأوروبية (وللإمبريالية الغربية بشكل عام). وفي الحقيقة ، لا يمكن تشييد هذه التنمية إلا في إطار التحرر الشمولي من التبعية للإمبريالية (بالاضافة الى ضرورة توفر شروط مجتمعية أخرى لا يمكن تناولها هنا). ولمن لا يدرك بعد هذه الحقيقة ، سنذكرهنا بمثال واحد يعبر على عزم المراكز الامبريالية الغربية على تحقيق اكتفائها الذاتي في القطاعات الاقتصادية التي تعتبرها ذات أهمية استراتيجية ، وعلى منع بلدان « العالم الثالث » من تحقيق تصنيعها واكتفائها الذاتي، أو على الأقل حصر تصنيعها في حدود متدنية تضمن استمرارية تبعيتها لهذه المراكز الامبريالية . ففي سنة 1985 ، حينما فوجيء أعضاء المجموعة الاقتصادية الأوروبية الغربية بالزيادة الكمية والكيفية في القدرات الانتاجية للسعودية والكويت وليبيا في مجال إنتاج المواد البترو-كيماوية (المشتقة من النفط) ، أجمعت المجموعة الأوروبية الغربية على أنها ترفض هذا التجاوز، وأنها لن تسمح بتكرار أمثاله. وقد خطب كلود شيسون (Claude Cheysson) ، (وهو عضو بارز في « الحزب الاشتراكي » الفرنسي) في البرلمان الأوروبي قائلا : « إننا لا نقبل بتاتا ترك الحرية لصناعيين منفردين [من المجموعة الأوروبية الغربية] لكي يقرروا نقل هته التكنولوجية [الانتاجية] أو تلك الى بلدان جنوب البحر المتوسط ، أو الى بلدان أكثر بعدا في الخليج ، والانطلاق في مشاريع استثمارية كبرى ، وفي شراء تجهيزات ، تشجع عليها شركات في الهندسة ، أو بائعو التجهيزات ، دون أن يخضع ذلك لحاجيات السوق الذي هو قبل كل شيء سوق المجموعة [الأوروبية الغربية] »(100)!

دولة المغرب تطالب بالعضوية في المجموعة الإقتصادية الأوروبية

في ٤٥ يوليوز 1986 تقدمت رسميا دولة المغرب بطلب الحصول على العضوية داخل المجموعة الاقتصادية الأوروبية الغربية!

والمعنى الذي يكتسيه إقدام دولة المغرب على هذا الطلب هو الاعتراف الواضح من طرف طبقة المستغلين الكبار التبعية السائدة في المغرب بإفلاس سياستها المتبعة منذ سنة 1956 . وهي سياسة تتميز على مستويات التوجه الداخلي ، والعلاقات الخارجية ، والسياسة الاقتصادية ، بالتبعية للامبريالية ، وبالإباحية الرسمالية (« Libéralisme ») ؛ وتتميز على مستوى الحريات العامة بالقمع الشامل . فلم تجد هذه الطبقة السائدة ترى من حل لأزمة الدولة (والمجتمع) سوى إكمال الإرتماء في أحضان الامبريالية ، والارتباط بها ، ومعايشتها ، بل والتكامل معها . وتأمل هذه الطبقة السائدة بواسطة الاندماج في المجموعة الاقتصادية الأوروبية الغربية أن تحقق التحولات المجتمعية الرسمالية التي ظلت تحلم بها ، لكنها تعجز على إنجازها . ولا يمكن لأي ملاحظ موضوعي سوى أن يندهش عندما يقارن بين مستوى تقدم وتصنيع وتجهيز وانتاج ودمقرطة وتثقيف مجتمعات أوروبا من جهة أولى ، والمجتمع المغربي من جهة ثانية . (وقد يمكن تشبيه طلب انضمام دولة المغرب في منظمة دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية الغربية بمثل طلب ذئب صغير ، مريض ، وسخيف ، يرغب في الانخراط في مجموعة مكونة من أسد ذوي عضلات مفتولة ، وأنياب كبيرة ، وتجارب معترف بها في الصيد والافتراس) .

وإن معظم طبقة المستغلين الكبار التبعية تتشبث بالاستمرار في نهج سياسة التبعية للمراكز الامبريالية (في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية) ، وتساند طلب العضوية في المجموعة الاقتصادية الأوروبية ، وتدعم « الفرنكفونية » ، وترحب بمشروع الربط القاريين اسبانيا والمغرب» فالفئة الصناعية (من هذه الطبقة التبعية السائدة في المغرب) في حاجة الى تسويق منتوجاتها (من أنسجة ، وثياب مخيطة ، وملابس منسوجة ، وزرابي ، ومصبرات (السردين وغيره من المواد من أصل نباتي أو حيواني) ، وأحذية ، وألياف ، وعجينة الورق ، ومعادن خام وشبه - خام ، وبعض الخردوات البيتية ، إلى آخره) . كما أن الفئة الفلاحية (من الطبقة السائدة)

في حاجة إلى تسويق منتوجاتها (من خضر، وثمار، وبواكر، وفواكه، وحوامض، وحمور، الى آخره). وهذه السياسة التصديرية التبعية تؤدي إلى إفلاس أعداد كبيرة ومتزايدة من الفلاحين الفقراء والصغار، والى نزع وسائل الانتاج منهم (وخاصة منها الارض ومياه الري)، وتحولهم الى عاطلين مهمشين، وتعجز على تشغيل معظم قوى العمل المتوفرة داخل البلاد، وتعجز على تلبية الحاجيات الأساسية للجماهير الشعبية الغفيرة.

ليست حكومة المغرب هي وحدها التي تدافع على طلب عضوية المغرب في المجموعة الاقتصادية الأوروبية الغربية، بل إن مجموعات هامة من طبقة المستغلين الكبار التبعية تدافع هي أيضا على هذا الطلب. وفي تقريره المقدم في 30 يونيو 1987 بالدار البيضاء للجمع العام « للكنفدرالية العامة الاقتصادية المغربية (Confédération Générale Economique Marocaine) »، (وهي تمثل من الناحية العددية أقلية قليلة، ولكن قوية نسبيا من الناحية السياسية، من الرسماليين المستغلين الكبار العاملين داخل المغرب)، طرح بنسالم كسوس، رئيس هذه « الكنفدرالية » المبررات الأساسية في نظره لطلب إنضمام المغرب الى المجموعة الأوروبية الغربية، حيث قال: « يظهر أننا نعيش على المستوى العالمي « بالطا اقتصادية » جديدة، تقسم العالم الى مناطق نفوذ، والمغرب لا يستطيع أن يبقى خارج هذه الحركة، وان انخراطه [في يونيو 1987] في « الاتفاقية العامة حول التعرفات الجمركية والتجارة (GATT) » هو من هذه الزاوية جد إيجابي (...) وحينما طلب المغرب انضمامه الى « المجموعة الاقتصادية الأوروبية »، فإنه بنى اختياره على أساس اعتبارات تاريخية، وجغرافية، وجيو سياسية »(151).

فرئيس هذه « الكنفدرالية » وزملاءه يعتبرون أنه محتم تماما على المغرب أن يكون هو أيضا « منطقة نفوذ » خاضعة للإمبريالية الغربية. وهذه « الكنفدرالية » التي تقدم نفسها على أنها « المنظمة الطليعية »(152) للرسماليين بالمغرب تعبر على عدم إيمانها بإمكانية تشييد اقتصاد وطني متحرر من التبعية للامبريالية الغربية، وتؤكد على مساندتها وعلى تبريرها لتعميق الارتباط بالامبريالية الغربية والاستمرار في التبعية لها. وفي حالة اذا كانت حجج بنسالم كسوس صحيحة، فإنها ستصدق في الواقع، ليس فقط على المغرب، ولكن أيضا على الجزائر، وليبيا، وغانا، والبوركينا فاصو، ولبنان، وسوريا، والباكستان، الى آخره، وستصدق بشكل عام على كل المستعمرات القديمة لأوروبا الغربية في إفريقيا وفي الشرق الأوسط،

والأدنى. وفي هذه الحالة، فإن النتيجة المنطقية لهذه الأطروحة، هي ضرورة تحويل «المجموعة الاقتصادية الأوروبية» الى «مجموعة أوروبا الغربية ومستعمراتها القديمة»!

وعلى خلاف هذا التهافت التبعي على الامبريالية الغربية، فإن معظم شعوب، ليس فقط افريقيا والشرق الأوسط والأدنى، بل كذلك شعوب حتى دول أوروبا الغربية نفسها، ترفض مثل هذه الأفكار (ولو لاعتبارات مختلفة)! وقد يكون هذا هو ما عبر عنه بالضبط أوفّ اللّومان (Uffe Ellemann) الرئيس (التصف السنوي) الدانماركي للمجموعة الاقتصادية الأوروبية حينما أعلن لأول مرة عن قرار هذه المجموعة الأوروبية الرافض لطلب عضوية المغرب فيها، حيث قال: «إننا ندرك جيّدا مبررات وخلفيات طلب المغرب(...) ولكن المجموعة الاقتصادية الأوروبية مقصورة على «دول أوروبا». وان هدف «دول المجموعة الاوروبية الغربية هو تشييد اندماج اقتصادي في أوروبا الغربية، بهدف الوصول الى اندماج سياسي، وتكوين «الدول المتحدة الأوروبية الغربية» على غرار «الولايات المتحدة الأمريكية»! وبالنسبة للشعوب المستعمرة سابقا، بما فيها المغرب، يمكن أن نؤكد أنه، لا التاريخ، ولا الجغرافية، ولا الاقتصاد، ولا الجيوسياسية، كل هذه العوامل، سواء مجتمعة أم متفرقة، لا تبرر نهائيا محاولة الالتحاق بهذا الاندماج الأوروبي الغربي. وإذا كانت مصالح طبقة المستغلين الكبار بالمغرب تبرر محاولة الإلتحاق بالإندماج الأوروبي الغربي، فإن مصالح الجماهير الكادحة توجد في اندماج عربي تكاملي على أسس تحررية واشتراكية. ولا نحس بحاجة إلى اقناع طبقة المستغلين الكبار بصحة هذا التوجّه. ولكن وعي الجماهير الكادحة بصحة وضرورة هذا الاختيار هو الذي يهمنا.

وقد أجاب وزير خارجية الدانمارك أوفّ إللّومان يانسن (Uffe Ellemann Jensen) ردا على الطلب الرسمي لدولة المغرب للإنضمام الى المجموعة الاقتصادية الأوروبية: «إن المغرب لا يلبي الشروط القانونية لعضوية السوق، إذ ينص بيان روما الذي يعتبر بمثابة الدستور الذي تأسست على قاعدته السوق. ان الإنضمام للمجموعة الأوروبية لا يمكن أن يشمل الا البلدان الأوروبية، ثم تلك التي هي عضوة في مجلس أوروبا، و تتبع الإباحية الاقتصادية والدمقراطية البرلمانية»(103)!

وتركيا هي عضوة في «مجلس أوروبا» منذ سنة 1949. و أوروبا الغربية قادرة على قبول عضوية تركيا لإدخال ضفتي مضيق الدردنيل -

بوصفور الى حضيرتها ، وبالتالي في إطار استراتيجيتها ! ولكن طلب دولة المغرب للانضمام في المجموعة الاقتصادية الأوروبية لا تناقشه دول أوروبا الغربية كطلب منفرد مثلما تظن أو تتمنى حكومة المغرب ! وبالتالي ، فلا داعي لتقديم تنازلات منفردة جوهرية مثلما تحاول دولة المغرب ! بل إن دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية الغربية تناقشه على شكل فكرة « انضمام » أو « ارتباط » أو « تبعية » بلدان المغرب العربي ، أو بلدان مجمل جنوب البحر الابيض المتوسط الى المجموعة الاقتصادية الأوروبية الغربية ! حيث لا توجد ، ولا يمكن أن توجد ، اعتبارات جدية تبرر تعامل المجموعة الاقتصادية الأوروبية بشكل خاص وفريد من نوعه مع المغرب الأقصى وحده دون باقي بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط ، ولو أن هذه هي بالضبط الأمنية الغالية لدى دولة المغرب !

ولا عتبارات جغرافية وسياسية واستراتيجية ، فإن المحتمل خلال السنوات المقبلة هو استدراج جزيرة قبرص (CHYPRUS) وجزيرة ملطا (MALTE) للإنخراط في المجموعة الاقتصادية الأوروبية . وعلى خلاف تخمينات دولة المغرب ، لا يوجد أي احتمال معقول على امتداد السنوات المقبلة ليس فقط لقبول طلب عضوية دولة المغرب ، ولكن حتى لدراسة طلبه بشكل جدي من طرف المجموعة الاقتصادية الأوروبية الغربية . وقد سبق أن أشار بعض الساسة في المجموعة الاقتصادية الأوروبية ، وباللغة الدبلوماسية ، إلى أن إقدام دولة المغرب على طلب العضوية في المجموعة هو مبادرة غير جدية . وقد سبق لوزير خارجية الدانمارك أن أشار (حينما كان يترأس المجموعة) إلى أن وزراء المجموعة الاقتصادية الأوروبية : « فهموا جيدا الخلفيات التي دفعت حكومة المغرب الى طلب العضوية في المجموعة الاقتصادية الأوروبية ، وفهموا كذلك مغزاها »[103] !

وتسعى دولة المغرب على الخصوص الى الحصول على ضمان تسويق منتوجاته الزراعية داخل المجموعة الاقتصادية الأوروبية في شروط مماثلة لتسويق منتوجات دول أوروبية مثل اسبانيا . وهذا حلم غير واقعي ! لأن اسبانيا هي (على خلاف المغرب الأقصى) جزء لا يتجزأ من أوروبا الغربية ، وبعد قرابة عشرة سنوات من المفاوضات والتمهيدات ، أصبحت عضوة كاملة العضوية في المجموعة الاقتصادية الأوروبية الغربية في سنة 1984 . ولأن إسبانيا ومثيلاتها تتضايق من منافسة منتوجات المغرب الفلاحية ، بل كانت تعرقل حتى مرور صادرات المغرب

عبر التراب الإسباني .

إن إقدام دولة المغرب على تقديم طلب العضوية في المجموعة الاقتصادية الأوروبية الغربية يتناقض مع طموح الشعب المغربي في بناء وحدة المغرب العربي الكبير . فلا يعقل أن تكون دولة المغرب عضوة في نفس الوقت في المجموعة الاقتصادية الأوروبية الغربية وكذلك في كيان « مغرب عربي كبير » !

و ان التفاوت في النمو الاقتصادي وفي رصيد الدمقراطية السياسية بين المغرب ومجتمعات المجموعة الاقتصادية الأوروبية الغربية شاسع جدا إلى درجة أن « زواجا » مثل زواج المجموعة الأوروبية الغربية مع المغرب يعتبر مكروها ، بل محرما .

فما كان صحيحا اللجوء إلى تناول قضايا إستراتيجية مصيرية (مثل قضايا التنمية الاقتصادية والتحرر والانتماء القومي ...) كوسائل ضغط أو تفاوض في قضايا ظرفية جزئية وعابرة (مثل تسويق بضعة منتوجات فلاحية أوصناعية) . ونقول للذين يزعمون التشبث بالأصالة ، أين هو إذن تعلقكم في هذه القضية بالأصالة ؟ وما هو معنى هذه « الأصالة » التي تثيرها طبقة المستغلين الكبار عندما تريد محاربة الأفكار التقدمية ، وتنساها كليا عندما تريد تسويق بعض منتوجاتها الفلاحية والنسيجية وغيرها ؟ فكلما أرادت طبقة المستغلين الكبار السائدة التبعية تنمية مصالحها وأرباحها ، فإنها تلجأ إلى تنمية وتعميق مبادلاتها التجارية مع الامبريالية ، ولا تتردد في التصرف بل وحتى الإعلان على أنها موالية للغرب الرسمالي ، ولعالم الإباحية الاقتصادية ، وللإمبريالية العالمية وعلى رأسها امبريالية فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية . وكلما تعلق الأمر بمطلبات وحاجيات الشعب الى الدمقراطية ، والى الحريات النقابية والسياسية ، فإنها تلجأ إلى خطبتها التقليدية حول « الأصالة » ، و « خصوصية المغرب » ، و « التقاليد المغربية المقدسة » لتبرير استمرارية أوضاع مجتمعية بائدة وغير ملائمة .

وتدافع طبقة المستغلين الكبار التبعية بشكل حماسي ، بل وسخيف ، عن طلب العضوية في « المجموعة الاقتصادية الأوروبية الغربية » [104] . وتطرح صراحة أن هذا الطلب هو أولا وقبل كل شيء « اختيار سياسي » ، و « انحياز شامل الى جانب الغرب الرسمالي » . وتطرح هذه الطبقة أنها « مستعدة لإجراء جميع التعديلات » البنيوية

في إقتصاد المغرب التي يمكن أن تشترطها المجموعة الاقتصادية الأوروبية الغربية لقبول هذا الطلب للعضوية[104]. فتتناسى طبقة المستغلين الكبار التبعية بالمغرب أن الإباحية الإقتصادية التي يمكن أن تسمح الدول الرسمالية الأوروبية المتقدمة صناعياً لنفسها بها لا يصح تقليدها داخل بلد متخلف وتبعي اقتصادياً مثل المغرب.

وما تتمناه طبقة المستغلين الكبار التبعية بالمغرب هو أن تؤجل المجموعة الأوروبية الحسم في طلب عضوية المغرب، وأن تمنح المغرب، في إنتظار هذا الحسم، وضعا يسمح له بالإستفادة من الامتيازات التي يتمتع بها أعضاء المجموعة الاقتصادية الأوروبية الغربية دون أن يجبر مرحليا على الاضطلاع بالواجبات المقابلة لتلك الامتيازات. وهذه الأماني هي طبعا أحلام غير واقعية. فطبقة المستغلين الكبار التبعية بالمغرب تريد بأي ثمن كان حماية استمرارية مصالحها ومبادلاتها مع المراكز الامبريالية في أوروبا الغربية، والتي أصبحت مهددة في إطار تقدم بناء المجموعة الاقتصادية الأوروبية الغربية، وتتجاهل هذه الطبقة في نفس الوقت تناقض مصالحها الطبقية مع مصالح عموم الجماهير الشعبية الكادحة، لأن مصالح هذه الجماهير توجد في تشييد الاستقلال الوطني الاقتصادي والسياسي والثقافي، سواء تجاه أوروبا الغربية، أم تجاه كل المراكز الامبريالية الأخرى عبر العالم.

وعلى عكس المظاهر، وعلى خلاف التصريحات الحكومية الرسمية، فإن سياسات محاولة إقامة تكامل اقتصادي مع الغرب الامبريالي، وكذلك سياسات مشروع الربط القار، وطلب العضوية في المجموعة الاقتصادية الأوروبية الغربية... كلها لم تكن توجهات اختارتها دولة المغرب بحرية وتلقائية مثلما يزعم البعض، ولكنها في الجوهر تصرفات مفروضة موضوعيا، ومحتومة، ومتوقعة، حيث أن الدولة المغربية وجدت نفسها مسوقة نحوها - وبقوة لا تقاوم - دون الشعور بأي إكراه ممارس من طرف الامبريالية.

وفي 15 شتنبر 1987، أصدرت المجموعة الأوروبية الغربية ردها على طلب عضوية المغرب. فأعلنت رئاسة «المجموعة الاقتصادية الأوروبية» (وهي آنئذ الدانمارك) أنها ترفض الطلب الرسمي الذي تقدمت به الحكومة المغربية لكي يصبح المغرب عضوا كامل العضوية داخلها، وذلك رغم أن دولة المغرب كانت قد علّلت طلبها

يكون المغرب بلدا « رسماليا ، ليبيراليا ، ودمقراطيا » مثل بلدان أوروبا الغربية . بينما إكتفت ديبلوماسيا المجموعة الأوروبية الغربية بتعليل رفضها بكون « المغرب ليس بلدا أوروبيا » !

و وصف وزير المغرب في الشؤون الخارجية عبد اللطيف الفلالي موقف المجموعة الأوروبية الغربية تجاه المغرب بأنه « خطأ سيكولوجي (une erreur psychologique) »(105). وفي الواقع ، فإن المجموعة الأوروبية الغربية لم تخطء تماما ، وإنما هي تخدم مصالحها الخاصة فقط . والدولة في المغرب هي التي إرتكبت في الحقيقة ، ليس خطأ سيكولوجيا ، ولكن خطأ استراتيجيا ، حينما تَوَجَّت تبعيتها بطلب العضوية في المجموعة الأوروبية الغربية .

مواقف الأحزاب السياسية المغربية

إذا احتاج المواطن العادي إلى معطيات لتكوين رأيه حول مشروع الربط القار ، أو حول طلب عضوية المغرب في المجموعة الاقتصادية الأوروبية الغربية ، فبحث في الصحافة (والتي هي في المغرب إما تابعة للدولة وإما تابعة لأحزاب سياسية) وغيرها من المنشورات التي تنشر داخل المغرب ، فسيلاحظ باستغراب انعدام وجود دراسات أو مناقشات معمقة لهذه القضايا ! وسيلاحظ أن أي حزب من الأحزاب السياسية القائمة داخل المغرب ، لم يحلل ، ولم يناقش هذه القضايا بالعمق اللازم ، وذلك رغم ما تكتسيه من خطورة استراتيجية على مستقبل شعب المغرب ! ولا حاجة هنا طبعا للشروع في محاولة الكشف عن أسباب هذا القصور السياسي .

وقد أدخل تعديل ، تحت إسم « الفعل الواحد (L'Acte Unique) »، في إتفاقية روما (التي بُنيَّت على أساسها المجموعة الاقتصادية الأوروبية الغربية) . وقد بدأ تطبيقه ابتداءا من يوليوز 1987 . ويحتوي هذا التعديل على جانب اقتصادي يقضي بحذف الحدود الوطنية في وجه البضائع والأشخاص والخدمات والرساميل ، كما يحتوي على جانب سياسي يقضي بإقامة التنسيق في مجالات السياسة الخارجية . وتتمحور توجيهات هذا التعديل حول خمسة أهداف هي : تنظيم السوق الأوروبية الغربية المشتركة ، والتعاون في مجال النقد ، والانسجام فيما بين السياسات

الاجتماعية ، والترابط الاقتصادي ، والتنسيق في ميدان البحث العلمي والتنمية .

وبصدد التعريف بحدث الإعلان عن « الفعل الواحد »، جاء في مقدمة مقال نشرته جريدة « الرأي » الفرنسية التابعة لحزب الاستقلال تحت عنوان : « الفعل الواحد الأوروبي ونتائجه على المغرب » : « من الصواب أن نتصور خلال سنوات التسعينات المقبلة تكوين فضاء، أو بالضبط، حركة تضم بالتأكيد المغرب (وربما المغرب العربي الكبير إذا سمح بذلك التطور السياسي للجزائر) ، وتتمحور حول نواة صلبة [مكونة من المجموعة الأوروبية الغربية] »(106) . وتبرز في هذا المقال أمنية إنضمام المغرب الى هذه « الحركة » الأوروبية الغربية . ولم يوضح المقال طبعا ما هو « التطور السياسي » المتوفر في المغرب والذي يسمح ب « انضمامه إلى الفضاء الأوروبي الغربي » ولا يتوفر في الجزائر . ومثل هذه المواقف ليست غريبة لدى حزب سياسي ينتمي جزء من قيادته وأطره الى طبقة المستغلين الكبار والى طبقة المستغلين المتوسطين !

وقد طرح محمد عابد الجابري : « سمعنا ونسمع عن مشروع « الربط القار » بين المغرب واسبانيا عبر مضيق جبل طارق . وهو مشروع تاريخي مافي ذلك شك . ويبدو أن الطرفين يفكران فيه بجد ، وأن الدراسات و الأبحاث جارية بوتيرة مشجعة ... فهل لنا أن نأمل في انبثاق مشروع مماثل ، مشروع « الربط الثقافي » بين اسبانيا والمغرب »(107) . فيظهر أن محمد عابد الجابري لا يعارض مشروع الربط القار . ولكن لماذا الحاجة إلى « الأمل » في وجود « ربط ثقافي » بين المغرب واسبانيا ؟ إن هذا « الربط الثقافي » موجود فعلا بين المغرب واسبانيا ، وكذلك بين المغرب وعموم أوروبا الغربية . فإذا لم يرقنا صنف ، أو مستوى ، هذا « الربط الثقافي » القائم ، علينا أن نتذكر أن طبيعة الدول المعنية ، ونوعية العلاقات السياسية والاقتصادية التي تربطها ، هي التي تحدد صنف هذا « الربط الثقافي » ومستواه . أما تأثير إرادة شعوبها ، فيبقى في مثل الأوضاع الراهنة ، هزيلا . وفي إطار تبعية المغرب لأوروبا الغربية عموما ، ولفرنسا خصوصا ، فإن ارتباطه الثقافي بها فلا يمكن أن يكون سوى تبعيا .

طلب إذن المغرب الإنضمام الى المجموعة الاقتصادية الأوروبية الغربية في 20 يوليوز 1986 . وفي يوم الثلثاء 15 شتنبر 1987 (موافق

20 محرم 1408) سمعنا من إذاعة لندن (B.B.C.) نبأ إعلان المجموعة الاقتصادية الأوروبية الغربية جوابها الرسمي ب « لا » على طلب انضمام المغرب إليها. ولاحظنا أن إذاعة وتلفزة دولة المغرب لم تتكلم نهائيا عن وجود خبر هذا الجواب الرسمي إلا بعد مضي عدة أيام على ترويجه من طرف وكالات الأخبار الغربية. وقد عودتنا منذ زمن الإذاعة والتلفزة والجرائد التابعة لدولة المغرب على تجاهل (أوتحريف) الأحداث والأنباء التي لا تعجبها.

وتساءلنا: كيف ستحلل وستؤول الجرائد الرئيسية بالمغرب في الأيام التالية نبأ رفض طلب دولة المغرب. فلاحظنا مرة أخرى أن الحكومة والاحزاب والجرائد لم تستطع التفاعل بالسرعة والجدية اللازمتين مع هذا النبأ (تماما مثلما حدث عند إعلان الدولة عن مشروع «الربط القار» وعن طلب العضوية في المجموعة الأوروبية الغربية ....).

واكتفت جريد «الاتحاد الاشتراكي» (الناطقة باسم حزب الاتحاد الاشتراكي) بنقل خبر رفض طلب عضوية المغرب في المجموعة الأوروبية الغربية. ونشرت جريدة «العلم» (الناطقة باسم حزب الاستقلال) افتتاحية يفهم من خلالها أن هذا الحزب، أو على الأقل قيادته، تألمت وتأسفت على عدم قبول طلب عضوية المغرب في المجموعة الأوروبية الغربية. وكتبت: «ظل المغرب مخلصا لاستيراد تجهيزاته ومستهلكاته والخبرة الفنية والسلاح من دول المجموعة [الأوروبية الغربية] ... والمغرب زبون مهم لا يعرف من الأسواق التي يستورد منها (...) إلا سوق المجموعة الأوروبية [الغربية]»(108). واستنتجت أن: «المغرب ضائع إذن»! وفي خلاصتها طرحت جريدة «العلم» اقتراحان متناقضان. الأول منهما هو أنه: «أصبح من الضروري [على المجموعة الأوروبية الغربية] أن تبحث عن وسيلة جديدة لتنمية التعامل مع المغرب (...) يساعده على تطوير نشاطه الفلاحي والصناعي والتجاري»، وهذه دعوة إلى استمرار المغرب في التبعية للمجموعة الأوروبية الغربية! وأن مهمة البحث عن الأشكال «الجديدة» الملائمة لهذه التبعية مطروحة على عاتق المجموعة الأوروبية الغربية نفسها. والثاني منهما هو: «على المغرب أن ينتهز فرصة هذا الرفض ليتحرر من كل الامتيازات (...) التي يوفرها للمجموعة [الأوروبية الغربية]. المغرب مدعو إلى أن يدرس الموضوع على أساس مصلحته قبل كل شيء والتحرر من هيمنة السوق [الأوروبية الغربية]»(108). وهذه هي دعوة يمكن في أحسن الأحوال فهمها على أنها نداء إلى خروج المغرب من التبعية لأوروبا الغربية.

والتناقض بين الدعوتين ، لا يوجد سوى في الكلام . أما في مجال السياسة الفعلية لهذا الحزب ، فإن الدعوة الأولى هي المطبقة !

أما جريدة « الاتحاد الاشتراكي » ، فقد سطرت فيما بعد في افتتاحيتها « انتماء المغرب للأمة العربية الاسلامية والقارة الإفريقية » وانعكاس هذا الانتماء في « القضايا الاستراتيجية الدولية والجهوية والقومية أو القضايا الثقافية والملتصقة بهويتنا وأمتنا » (109). وفي ظروف عدم توفر حرية التعبير ، يعني هذا التصريح على الأقل أن حزب « الاتحاد الاشتراكي » يعارض إقدام دولة المغرب على طلب العضوية في المجموعة الأوروبية الغربية ، ويرحب برفضه . وفي نفس الوقت ، أكدت هذه الافتتاحية أن : « توطيد العلاقات التجارية والمالية والاقتصادية والتكنولوجية [مع المجموعة الأوروبية الغربية] لا حد له غير ذلك الذي يفرضه حرصنا على التبادل العادل والنمو المتحرر » (109).

وبدلا من التناقض الذي رأيناه عند « حزب الاستقلال » ، نجد الغموض عند حزب « الاتحاد الاشتراكي » ، حيث يتبادر إلى الذهن التساؤل التالي : ألم تكف تجارب التعامل التبعي للمغرب مع الدول الامبريالية في أوروبا الغربية خلال قرابة ثلاثين سنة لإثبات أن « التبادل العادل والنمو المتحرر » مستحيل تماما في إطار التبعية لأوروبا الغربية أو لأي مركز امبريالي آخر ؟!

أما الجرائد التابعة للدولة ، ولو بعد مرور عدة شهور على إعلان رفض المجموعة الأوروبية الغربية طلب عضوية دولة المغرب ، نجد فيها إصرارا أعمى على الاستمرارية في الإرتباط بالمجموعة الأوروبية الغربية ، ورغبة هوجاء في تعميق التبعية لها ، وإلحاحا لا واقعيا على المطالبة بالاندماج فيها ! وفي الواقع ، فإن هذا التطلب يعبر على أن طبقة المستغلين الكبار التبعية السائدة في المغرب ، تعجز فعلا على تصور ، وعلى إنجاز ، أي توجه استراتيجي آخر غير التشبث العنيد بالارتباط التبعي للمراكز الامبريالية الغربية ! فالطبيعة التبعية لهذه الطبقة تجعلها تُكِنّ الاحتقار والعداء لأي توجه وطني تحرري حقيقي !

فقد كتب مثلا احمد العلوي ، وزير الدولة ومدير جريدة « صباح الصحراء » الفرنسية : « إن إتفاقية التعاون المبرمة بين المغرب والمجموعة الاقتصادية الأوروبية في سنة 1976 قد انتهى عهدها ولم تعد صالحة . (...) لقد أعطت نتائج حسنة على الخصوص بالنسبة لصناعتنا . ولكن اليوم حان الأوان للدخول في مرحلة جديدة ، ولإرساء علاقاتنا مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية على أسس جديدة . ولا يتعلق الأمر بتطور ، ولكن

يتحول حقيقي في نفس الوقت سياسي وقانوني واقتصادي ومالي.
لهذا تقدمت دولة المغرب بطلب عضوية المغرب في المجموعة الاقتصادية الأوروبية (...) وإذا كانت عضوية المغرب في المجموعة الأوروبية تصطدم حاليا بعقبة قانونية، حيث أن هذه المنظمة خاصة بالبلدان «الأوروبية»، يجب أن نسجل أن المغرب هو الدولة العربية والافريقية الأكثر عُربيـة، ليس فقط جغرافيا، ولكن أيضا على المستويات السياسية، والتاريخية، والثقافية، والأخلاقية والاقتصادية. (...) فإذا كان من غير الممكن في الأوضاع الحالية أن يصبح عضوا في المجموعة الاقتصادية الأوروبيـة، فبإمكانه أن يطمح إلى وضع («Statut de») [شريك للمجموعة] يكون خاصا، متميزا، منفردا، في انتظار تكاثر أنصار فكرة انضمام المغـرب الى المجموعة الاقتصادية الأوروبية (...) فيجب على المجموعة الإقتصـادية الأوروبية أن تعترف للمغرب بوضع خاص، منفرد، ولنقولها، يجب أن تعترف له بوضع شريك ذو امتياز» (110)!

إن كل مراهنة على تحقيق التنمية الاقتصادية في المغرب في إطـار التبعية للمراكز الامبريالية الغربية لا يمكن أن يكون مآلها سوى الافـلاس. وكل ظن يعتقد أن ارتباط المغرب بالغرب (الأوروبي والأمريكي) هو الـذي سيخرجه من التخلف، لا يمكن أن يبلغ سوى الفشل. والنهج الوحيد السليـم لاستكمال الاستقلال، ولتحقيق التقدم والتنمية يستلزم بالضرورة التحرر الكامل من سيطرة الامبريالية ومن التبعية لها، والالتزام بالمناهج الوطنية الدمقراطية الشعبية التحررية.

مسألة صادرات المغرب الفلاحية نحو المجموعة الاقتصادية الأوروبية ونقد تبريرها لاستمرارية تبعية المغرب للإمبريالية الأوروبية

تتكون صادرات المغرب بالأساس من مواد أولية خام وشبه خام (فوسفاط ، معادن ، ...)، ومنتوجات فلاحية ، ومنتوجات صناعية (نسيج ، كميات متواضعة من الأسمدة ، الأحذية ...). وقد تراوحت نسبة مداخيل الصادرات المغربية الفلاحية (بالدراهم المغربية) ضمن مداخيل مجموع الصادرات الموجهة الى المجموعة الإقتصادية الأوروبية بين 70% في سنة 1969 ، و 46 % في سنة 1976 ، و 33% في سنة 1981 . وتشكل الصادرات الفلاحية المغربية عنصرا أساسيا من بين العناصر التي تبرر في تفكير الطبقة السائدة في المغرب استمرارية تبعيته تجاه المراكز الامبريالية في أوروبا الغربية. لهذا السبب نناقشها هنا .

وقد تناول مصطفى قرواس الفلاحة المغربية التصديرية نحو المجموعة الاقتصادية الأوروبية في كتاب له (بالفرنسية) تحت عنوان « الفلاحة المغربية أمام التوسيع الثاني للمجموعة الاقتصادية الأوروبية »(111) .

وطرح في هذا الكتاب أن السياسة « الحمائية الفلاحية للمجموعة الاقتصادية الأوروبية أدت إلى زوال نصف أنشطة قطاعات البواكر (Primeurs) وكلية قطاع مركّز الطماطم »(112) . وطرح أنه : « من بين جميع الصيغ لتخفيف نتائج توسيع [المجموعة الاقتصادية الأوروبية] ، فإن صيغة صيانة المكتسبات التي يطالب بها المغرب تظهر هي الأقل سوءا ، رغم أنها ، في حالة الاحتفاظ بها ، ستجعل من هذه المكتسبات الحالية حدا أقصى لامكانيات التصدير ، الشيء الذي سيفرض سقفا لنمو الانتاج [المغربي] »(113) !

ودافع هذا الكتاب على أطروحة استمرارية العلاقات التقليدية (التبعية) القائمة بين المغرب و المجموعة الاقتصادية الأوروبية الغربية ! وعارض فكرة تخلص المغرب من الفلاحة التصديرية التبعية الموجهة للمجموعة الاقتصادية الأوروبية الغربية . وطرح في هذا المجال : « ان اختيار الانغلاق على النفس (Autarcie) الفلاحي سيحرم المغرب من مكتسباته التجارية الهامة مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية ، والتي [نعتبر] الحفاظ عليها ضروريا لنمو المغرب ، وسيفصله عن التقدم التكنولوجي الفلاحي العالمي ، بدون أن يضمن له الاكتفاء الذاتي الغذائي المبحوث عنه »(114) !

وطرح مصطفى قرواش أن استمرارية الفلاحة المغربية التصديرية (التبعية) تمكن المغرب من مسايرة واستيعاب التكنولوجية الفلاحية المتقدمة . وهذا الطرح لا يقنعنا . فنذكّر أولا أن هذه الفلاحة المغربية التصديرية جاءت ليس كاختيار حرّ و وطني لرفع مستوى التكنولوجية الفلاحية المغربية ، ولكنها جاءت كنتيجة أو كمخلفة (مفروضة) من

مخلفات الاستعمار الفرنسي والتبعية للامبريالية الغربية . ونلاحظ ثانيا أنه حتى إذا افترضنا أن استمرار هذه الفلاحة المغربية التصديرية التبعية يؤثر فعلا بشكل إيجابي على عموم الفلاحة المغربية في إتجاه رفع مستواها التكنولوجي ، فإنه لا توجد إلى حد الآن أية مبررات معقولة وعلمية (لا في دراسة مصطفى قرواش) ولا في غيرها) تؤكد أن هذا النوع من الفلاحة المغربية التصديرية التبعية هو السبيل الوحيد أو الأفضل لبلوغ هدف مسايرة التطور التكنولوجي الفلاحي العالمي واستيعابه وإدخاله في عموم الفلاحة المغربية! بل ان اختيارا من نوع آخر، ينبني على أساس إحداث ثورة فلاحية ، وإعادة هيكلة الانتاج الفلاحي ، وتعبئة مجمل الطاقات الخلاقة الكامنة في الشعب ، في إطار اختيارات وطنية دمقراطية شعبية ، هي أحسن سبيل لتنمية مستوى تكنولوجية الانتاج الفلاحي (وكذلك غيره) !

وعندما تناول مصطفى قرواش مسألة الفلاحة المغربية التصديرية (التبعية) الى المجموعة الأوروبية الغربية ، فإنه استعمل نوعين متميزين ومتباينين من التفكير ومن المبررات. الأول اقتصادي أو تقني محض ، والثاني ذو طبيعة سياسية استراتيجية .

أولا : عندما ناقش مصطفى قرواش مدى صحة أو خطأ فكرة تحويل (reconversion) الفلاحة المغربية التصديرية الى فلاحة قوتية (vivrière) ، فإنه لجأ إلى محاولة دحضها من خلال التقليل من أهمية حجم هذه الفلاحة التصديرية بالمقارنة مع الفلاحة الموجهة للسوق الداخلية. فطرح عدة اعتبارات. منها أن مساحة الفلاحة التصديرية (وتبلغ في سنة 1979 قرابة 130 000 هكتار) لا تمثل سوى 1,6 % من المساحة الفلاحية النافعة (وتبلغ قرابة 6,8 مليون هكتار) ، و 16 في المئة من المساحة الفلاحية العسقية (وتبلغ قرابة 770 000 هكتار) (115).

وطرح أنه إذا خصص الجزء الملائم منها لانتاج الحبوب (باعتبارها أهم المواد الفلاحية الأساسية في التغذية) ، فإنه لن يؤدي إلى تحسين نسبة الإكتفاء الذاتي الغذائي في هذه الحبوب سوى بنسبة 3 أو 4 في المئة. حيث سترتفع في هذه الحالة نسبة الإكتفاء الذاتي في الحبوب من 72 في المئة (في سنة 1980) إلى نسبة 75 أو 76 في المئة (116).

وطرح أن هذا التحويل سيؤدي الى خسارة مالية (أي خسارة 100 في المئة من عائدات الصادرات الفلاحية المغربية ، وتبلغ 2 مليار درهم مغربي في سنة 1980 ، بينما لن تمكن من ربح سوى 18 في المئة من ثمن استيراد القمح الطري . ويبلغ مجموع استيراد الحبوب في سنة 1980

251 مليون درهم (و 18 في المئة منها هي تقريبا 45 مليون درهم)[117].

ثانيا : سطر مصطفى قروانش نتائج انضمام اسبانيا والبرتغال الى المجموعة الاقتصادية الأوروبية الغربية (في بداية سنة 1984 ، وتوجّه هذه المجموعة نحو استكمال اكتفائها الذاتي الغذائي في مجمل المواد الفلاحية) وتصاعد سياساتها الاقتصادية الحمائية المتعددة تجاه المنتوجات الفلاحية الأجنبية عن المجموعة [118] . ولحفاظ المغرب على حجم صادراته الفلاحية الموجهة الى المجموعة الاقتصادية الأوروبية الغربية ، دافع الكاتب على فكرة لجوء المغرب الى ممارسة « ضغط سياسي » على المجموعة الأوروبية الغربية ، من جهة أولى من خلال تضامن الدول العربية وضغطها بمادة النفط المصدرة ، ومن جهة ثانية من خلال عرض استثمار موقع المغرب « في منطقة حساسة جدا من ناحية الأمن السياسي والجيو-استراتيجي للمجموعة الاقتصادية الأوروبية »[119] ولتدعيم فكرته ، استشهد الكاتب بمقولة لباحثين أوروبيين غربيين تقول أن هذا هو في صالح المجموعة الأوروبية الغربية : « إذا أرادت أن تتلافى لجوء دول حوض البحر المتوسط الأكثر تضررا في قطاعها الفلاحي [وخاصة منها المغرب] إلى تغيير توجهها التجاري ، وبالتالي إلى تغيير توجهها السياسي ... »[120].

وبوضوح أكبر ، يمكن أن نفهم من هذا الطرح ، أنه إذا أراد المغرب أن يحافظ على مكتسباته التجارية (رغم كمّها المحدود ، وطبيعتها التبعية) مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية الغربية ، فيتوجب عليه أن يسمح للإمبرياليات الأوروبية الغربية بتوظيف المغرب وموقعه الجيو-استراتيجي في استراتيجيتها ، كما يتوجب على المغرب أن يتخلى عن إحداث أي تغيير في توجهه السياسي (الداخلي والخارجي) يكون غير مرض لهذه المجموعة الأوروبية الغربية ! أي بعبارة أخرى ، أن الحل لصيانة المكتسبات (الضئيلة) المكتسبة من طرف دولة المغرب في إطار تبعيتها للإمبرياليات الأوروبية الغربية ، هو الاستمرار في هذه التبعية وتعميقها ! هذا هو الجوهر في هذا التفكير ! وهذا الجوهر هو من أهم ميزات كل تفكير تبعي ! وهذا النهج في التفكير ، نجده في المغرب ليس فقط لدى أقطاب طبقة المستغلين الكبار ، بل نجده كذلك لدى الاقتصاديين والخبراء التقنوقراطيين ، ولدى موظفي الدولة الكبار ، ولدى قيادات الأحزاب المسموح بتواجدها ، ولدى كثير من الأساتذة الجامعيين ، وبشكل عام ، نجده لدى التقنيين والفنيين

والمثقفين التبعيين!

وقد أضاف م. قرواش: « الجانب السياسي - الاقتصادي [لاقناع] المجموعة الأوروبية الغربية بالحفاظ على مكتسبات المغرب التجارية [يتمحور حول براهين تؤكد [للمجموعة] الأهمية الجيو-سياسية للمغرب في إطار سياسة المجموعة الاقتصادية الأوروبية في حوض البحر المتوسط. وهذه الأهمية تنتج عن موقع المغرب في المنطقة العربية - المتوسطية والعربية - الافريقية. وتضاف الى أهمية المغرب الجيو-سياسية، أهميته الجيو - استراتيجية الناتجة عن موقعه الجغرافي على مدخل البحر المتوسط. إن حرمان المغرب من منافذه [التجارية] التقليدية، وتقوية السياسة الاقتصادية الحمائية للمجموعة من خلال توسيعها، ستجبر المغرب على تغيير توجه مبادلاته التجارية نحو مجموعات اقتصادية منافسة أو حتى معادية للمجموعة الاقتصادية الأوروبية »[141]. والمقصود هنا ب « المجموعات المعادية »، هي الدول الاشتراكية (خصوصا في أوروبا الشرقية وآسيا). ونلاحظ هنا أن التفكير في تنمية المبادلات مع الدول الاشتراكية لا يتصور إلا كتكتيك أو كمناورة لمحاولة الضغط على الدول الامبريالية الغربية، وليس كوسيلة مثلا لتنويع مبادلات المغرب التجارية، أو لإحداث توازن بين مبادلاته مع الدول الرسمالية - الامبريالية من جهة والدول الاشتراكية من جهة أخرى! ونجد كذلك في هذا المستوى من التفكير، وعلى خلاف التفكير الشائع المعترف به الذي يعتبر عموما التغييرات السياسية كاختيارات ومناهج ووسائل تهدف إلى تحقيق التقدم والتنمية والانعتاق والتحرر، نجد هنا أن « توجه المبادلات التجارية » بشكل خاص، والتطورات والتغييرات السياسية بشكل عام، تظهر على شكل مجرد ابتزاز بالتهديد (chantage) (لاجبار المجموعة الأوروبية الغربية على صيانة مكتسبات جزئية ومرحلية للمغرب)!

وعلى خلاف هذه الأطروحة التي دافع عنها مصطفى قرواش وكثيرون آخرون، فرأينا هو أنه، إذا كانت صيانه انتاج 1,6 في المئة من المساحة الفلاحية النافعة (أو 16 في المئة من المساحة الفلاحية المسقية)، وفي نفس الوقت تحسين أو الحفاظ على 2 مليار درهم من الصادرات الفلاحية المغربية الموجهة الى المجموعة الأوروبية الغربية، وصيانة مصالح 10 000 من العائلات المغربية المصدرة لهذه المنتوجات الفلاحية)، إذا كانت كل هذه العناصر المذكورة تستوجب استمرار تبعية المغرب للمجموعة الاقتصادية الأوروبية الغربية، وتحالفه أو ارتباطه مع حلف شمال الأطلسي،

والسماح لهذا الحلف بتوظيف موقع المغرب الجيو-سياسي والاستراتيجي في مخططاته ومناوراته الهيمنية على الصعيد العالمي ، فإننا نفضل بدون أدنى تردد "التضحية" بكل تلك العناصر من أجل إنقاذ استقلال المغرب ، وحياده ، وحرية شعبه ، وتحكمه التام في تقرير مصيره بنفسه ، بعيدا عن أي ابتزاز أو إكراه خارجي ، وبدون أدنى قدر من التبعية أو الوصاية الأجنبية !

وعلى عكس كل الأطروحات المختلفة التي تعتقد في جوهرها أن استمرارية التبعية هي التي ستمكن المغرب من التخلص لاحقا من هذه التبعية ، نؤكد أن التحرر من التبعية للإمبريالية هو السبيل الوحيد لتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي ، ولتحقيق التقدم ، والتنمية الاقتصادية ، والتحرر الشمولي ، وكل الأهداف الأخرى الوطنية الدمقراطية الشعبية ! فكم ستكون مأساة الشعب كبيرة إذا أصبح الدفاع عن مصالح طبقة المستغلين الكبار التبعية بالمغرب يبرر التكتكة والمتاجرة بأمن الوطن وسيادته واستقلاله وحريته ! إن القبول بحماية او وصاية الإمبريالية الغربية ، أو الارتماء في احضانها ، أو التحالف التبعي معها ، أو الإيمان الساذج بوعود حكوماتها وساستها ، هو خطر كبير يهدد مصير شعب المغرب ، وسيكون في حالة حدوثه بمثابة انتحار قومي تاريخي !

وقد قام السيد قرواش بحساب اقتصادي استخلص منه ان المغرب سيخسر أكثر بكثير مما سيربحه إذا تخلص من استراتيجية الفلاحة المغربية التصديرية (التبعية) الى المجموعة الاقتصادية الأوروبية الغربية(122).

وإننا نقدر حقا اجتهاد السيد مصطفى قرواش من أجل تحليل مسألة الفلاحة المغربية التصديرية ، مثلما نقدر جميع الاجتهادات التي تحاول فهم الواقع وتهيئ شروط تطويره. ولكننا نعتقد في نفس الوقت أن كل من يقوم بحساب اقتصادي في إطار افتراض استمرار نفس الأوضاع الدولية والمجتمعية القائمة ، وفي إطار استمرار نفس البنيات المجتمعية ، ونفس التقنيات الانتاجية ، ونفس العلاقات الاجتماعية (الرسمالية التبعية) ، ونفس أنماط الاستهلاك التقليدية التبعية ، ونفس المستوى المتدني للتعبئة وتشغيل الطاقات الانتاجية ، ونفس الرؤية الاقتصادية الصرفة للسوق العالمية ، ونفس الرؤية الضيقة للإكتفاء الذاتي الوطني بمنطق الربح والخسارة الماليين ، كل من يقوم بمثل هذا الحساب الاقتصادي في إطار افتراض استمرارية هذه الشروط القائمة ، فإنه من كبير الاحتمال أن يصل

في النهاية إلى تأكيد وإلى تبرير استمرارية الاختيارات والتوجهات القائمة حاليا باعتبارها أحسن ما يمكن اختياره وفعله !

وبعبارة أخرى ، إذا فكرنا في إطار التبعية للامبريالية ، وبمنطق القبول بهذه التبعية ، فإننا سنجد فعلا أن استمرارية وتعميق هذه التبعية للامبريالية هو الحل الوحيد والأكثر إفادة !

والمشكل في تقديرنا ، لا يطرح على شكل تناقض بين فلاحة تصديرية وفلاحة قوتية استهلاكية ، ولكنه يطرح كمشكل واحد وشمولي ، هو مشكل التحرر الجذري من مخلفات الاستعمار داخل المجتمع ، ومن سيطرة الامبريالية ، ومن التبعية لها ، والخروج من التخلف ، وتشييد التحرر الوطني ، والتقدم المجتمعي ، وإشاعة المناهج العلمية والدمقراطية الحقيقية ، وذلك في جميع الميادين ، وعلى جميع المستويات ! والرد الوحيد المعقول على اندماج أوروبا الغربية ، وعلى سياساتها الاقتصادية الحمائية ، وعلى بناء وهيكلة قواتها الاقتصادية والعسكرية والثقافية ، هو التعاون العربي ، والتكامل العربي ، الشمولي ، الاشتراكي ، التحرري !

الفصل السابع

التوجه الإستراتيجي البديل

سبيلنا لتحقيق التنمية الاقتصادية ، والتقدم المجتمعي ، والتحرر الشمولي ، يتطلب بالضرورة تكامل الطاقات العربية المشتتة ، وتوظيف مجمل الامكانيات العربية المجزءة . وبدون التعاون والتكامل والتوحد فيما بين مجمل الشعوب العربية ، فإن الامكانيات والطاقات المحدودة لكل قطر عربي ستبقى غير قادرة على تحقيق الأهداف والطموحات المبتغاة ، سواء منها الاقتصادية أم السياسية أم العلمية ، إلى آخره . والعوائق الرئيسية التي تمنع أو تعرقل الشروع في إنجاز هذا التكامل العربي في اتجاه الوحدة ، هي خصوصا : الامبريالية العالمية والرجعية العربية . أما الجماهير العربية الكادحة ، فإنها تربح كل شيء في الوحدة العربية ، ولا تخسر أي شيء فيها . ومن الواضح أن طبقات المستغلين الكبار السائدة في مختلف الأقطار العربية الراهنة تعادي الفكر القومي العربي ، والطموحات القومية العربية . ولا ترى هذه الطبقات من سبيل لصيانة مصالحها الطبقية وامتيازاتها الخاصة سوى في استمرارية التفرقة العربية ، وفي إثارة النزاعات والأحقاد فيما بين البلدان العربية ، وفي إدامة شكل الدويلات العربية المتميزة الحالية ، وفي مواصلة التبعية للإمبريالية الغربية ! فيبرز هكذا أن جوهر الصراع القومي ، هو بالضبط الصراع الطبقي الهادف إلى تحرير المجتمع من أسس الاستغلال والاضطهاد الطبقيين ! أما تسبيق الصراع القومي على الصراع الطبقي ، فإنه يؤدي في غالب الحالات إلى السقوط في انحرافات العنصرية ، أو الوطنية الشوفينية الضيقة .

وعندما نؤكد على ضرورة وعينا بحجمنا القومي العربي ، وعندما ندافع على ضرورة التزامنا واستعمالنا لهذا العمق القومي العربي ، فإننا لا نقبل - مثلما يفعل كثيرون من المفكرين العرب - تجاهل المكونات المتفاوتة التي تكون هذه القومية العربية ! فمثلا داخل المغرب

العربي الكبير، فإننا لا نرضى بطمس الاضطهاد والإهمال والإهانة التي ظلت ولا زالت تعاني منها الجماهير الأمازيغية (وبالمغرب خصوصا) كمجموعات اجتماعية أمازيغية على مجمل المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية واللغوية والجهوية[123]... !كما نرفض طمس اضطهاد أية مجموعات أخرى داخل الوطن العربي الكبير، سواء تعلق الأمر مثلا بالمسيحيين، أم بالدروز، أم بالقبط، أم بالسود، أم بغيرهم! فلا نرضى بأي تقدم أو تحرر يبيح إهانة أو اضطهاد أية مجموعة أو منطقة داخل الكيان العربي الشمولي! بل التقدم والتحرر المنشودين بالنسبة لنا، هما اللذان يحترمان حقوق وطموح جميع المواطنين وجميع المجموعات المكونة للكيان العربي الشمولي، ويحققان في نفس الوقت تقدم وتحرر جميع هذه المكونات المؤلفة للكيان القومي العربي!

مشكل تهميش شمال المغرب

في المغرب، تتفاوت العناية التي توليها الدولة لمختلف الأقاليم والمناطق سواء في كمها أم في نوعيتها. وغالبا ما يكون الجانب الرئيسي الذي تعتني به السلطات المركزية داخل المناطق المهمشة هو جانب الأمن والخضوع للدولة. ومن الواضح أن وسط المغرب وغربه (اللذين تتمركز فيهما معظم الأنشطة الاقتصادية، وغالبية الطبقة السائدة) هو الذي يحظى عموما بالقدر الأكبر من عناية الدولة. وليس من الضروري أن نثبت هنا أن إهمال الدولة في المغرب لتنمية بعض المناطق الهامشية البعيدة عن المركز (مثل مناطق الشمال والشرق والجنوب وجبال الأطلس) لا ينتج فقط عن اعتبارات وتحديدات اقتصادية محضة، بل ينجم كذلك عن تقديرات وحسابات سياسية مرتبطة بأحداث تاريخية.

وفي شمال المغرب مثلا، فإن المصدر الرئيسي الممكن للرزق بالنسبة لقسط هام من الشبان الذين هم في سن العمل هو إما تهريب السلع (contre - bande) عبر الحدود (مع سبتة ومليلية والجزائر)، أو الهجرة إلى أوروبا الغربية للبحث عن الشغل. ونحن لا نرضى لأي جزء من جماهير شعبنا بأن يضطر إلى الانشغال في تهريب البضائع، أو في زراعة المخدرات، أو بأن يجبر على الهجرة الى خارج وطنه للبحث عن مصدر قوت، فيتعرض في الخارج إلى شتى أنواع الاستغلال والحرمان

والتهميش والإهانة !

والاعتقاد الذي يعوّل على تشييد الربط القاربين اسبانيا والمغرب لمعالجة مشاكل منطقة شمال المغرب ، ولاحداث تغيير جذري في مستوى نشاطها الاقتصادي ، ولتوفير الشغل للعاطلين فيها ، هو اعتقاد واه لا ينبني على أي أساس معقول افلا يمكن لارتباط المغرب بأوروبا الغربية (على شكل ربط قار أو غيره) لا أن يعالج الأزمة القائمة في عموم المغرب، ولا أن يحل مشاكل أية منطقة من مناطقه . بل التنمية الاقتصادية الحقيقية ، سواء في عموم المغرب أم في أي إقليم من أقاليمه ، مشروطة (من بين ما هي مشروطة به) بالتحرر من التبعية للامبريالية ، والتخلص من الإباحية الرسمالية (Libéralisme capitaliste) ، وبتعبئة مجمل طاقات الشعب الكادح على أسس وطنية ، دمقراطية ، شعبية ، واشتراكية ، وباستثمار جميع الطاقات والامكانات الانتاجية في البلاد بأساليب مكثفة ، وجماعية ، ومخططة ، في اتجاه التحرر السريع من مجمل أسباب التخلف، ومن مناهج التهميش الفئوي أو الجهوي ، وكذلك من أسس الاضطهاد والاستغلال !

موضوعيا ، المجتمع يتكون حاليا من مكونات مختلفة . وكل مكونة تتطور حسب تطور يكاد يكون متميزا . فنجد أن مختلف هذه المكونات المجتمعية تتفاوت في نموها . وتتطور كل مكونة حسب منطق خاص . وتعمل حسب نمط مختلف . وقد يتسع التفاوت فيما بين هذه المكونات إلى درجة خلق تناقضات حادة فيما بينها. وقد تؤدي هذه التناقضات إلى تفجير التوازن القائم ، أو إلى تدمير الترابط الذي كان يربطها في كيان مجتمعي واحد . فتطرح من جهة أولى مهمة الاعتراف بظاهرة هذا التفاوت الموضوعي ، وتوظيفه لحث كل مكونة على النمو والتقدم بأكبر سرعة ممكنة ، وبأعمق قدر ممكن . وتطرح من جهة ثانية وفي نفس الوقت ، مهمة تنظيم الترابط والتفاعل والتكامل فيما بين مختلف مكونات المجتمع لإفادة كل طرف فيه بمنجزات ومكتسبات الأطراف الأخرى ، ومهمة تعميم الاكتشافات والابتكارات والمناهج والمنتجات على كل هذه الأطراف ، ومهمة تقريب الأجزاء المتأخرة من الأجزاء المتقدمة ، وتقليص هوة التفاوت فيما بين مختلف المكونات دون تكسير أو عرقلة تقدم المكونات الطليعية . وتطرح مهمة الربط بين المركزية والدمقراطية ، بين المركزية واللامركزية ، بين التنافس والإفادة المتبادلة ، بين

الترابط والاندماج من جهة، ومن جهة أخرى المرونة والاستقلال الذاتي! هذا هو منهجنا في مجال تنظيم التفاعل فيما بين مختلف مكونات المجتمع!

التبادل التجاري بين المغرب والمجموعة الاقتصادية الأوروبية
تبادل لا متكافئ

يشير كارل ماركس إلى أن أساس المبادلات فيما بين مناطق العالم، هو التفاوت فيما بين مستويات نموها الاقتصادي( ).

وتنبني العلاقات الاقتصادية القائمة بين المغرب والدول الامبريالية (في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية) على أساس مخلفات السيطرة الاستعمارية. وقد أدخل الاستعمار الفرنسي وبالقوة مناهج وأساليب وقيم الرسمالية التبعية. وحول المغرب الى مجتمع مستعمر، ثم الى مجتمع تبعي، مستغَل من طرف الامبرياليات العالمية (وخاصة منها الفرنسية). وقد تطورت هذه المخلفات، واتخذت شكل تبعية شمولية للمراكز الامبريالية الغربية. (والمنهج الذي يتحكم لدى كل دولة تبعية في تحديد المبادلات الاقتصادية بينها وبين المراكز الامبريالية هو منطق « قانون الأثمان المطلقة (Loi des coûts absolus) » لِ أدام اسميث (Adam Smith) و« قانون الأثمان المقارنة (Loi des coûts Comparatifs) » ل داڤيد ريكاردو (David Ricardo). وإذا بسطنا استعراض القانون الأول، فإنه يقول: « إذا أمكن لبلد أجنبي أن يوفر لنا بضاعة بتكلفة أقل مما يمكن أن نوفرها نحن بأنفسنا، فإنه سيكون من الأفيد لنا أن نشتريها من عنده ببعض الأجزاء من إنتاج صناعتنا المستعملة في الأنواع التي لنا فيها بعض الفائدة »(144). وإذا بسطنا استعراض القانون الثاني، فإنه يطرح (على شكل مثال): « يمكن لانجلترا أن توجد في ظروف محددة تجعلها في حاجة لعمل مئة عامل في السنة لصناعة [كمية معينة من] النسيج، بينما، إذا أرادت صناعة الخمر [بالكمية المقابلة للكمية السابقة من النسيج في المبادلات الخارجية]، فإنها ستحتاج

إلى عمل مئة وعشرين عاملا في السنة ، فسيكون من مصلحة انجلترا أن تستورد الخمر ، وأن تصدر في مقابله النسيج » (125).

وإن هذه القوانين التي تظهر وكأنها « منطقية » لتحديد المبادلات الدولية ، تتناقض مع حاجيات المجتمعات المتخلفة إلى التصنيع ، وتدفعها إلى توظيف عوامل إنتاجها في التخصص في القطاعات الاقتصادية الأقل تأهيلا للنمو ، أي الفلاحة وإنتاج المواد الأولية الخام أو شبه - الخام .

وإذا كان المجتمع الأقل تقدما يجد فائدة أو ربحا في المبادلات الاقتصادية مع المراكز الامبريالية ، فإنه يجد هذا الربح على مستوى « قيم الاستعمال (valeurs d'usage) » . أما على مستوى « قيم التبادل (valeurs d'échange) » ، فإنه يصبح عرضة ل « تبادل غير متكافئ (échange inégal) » . وهذه المبادلات الاقتصادية الدولية تمكن المجتمع الأقل تقدما من تلبية بعض حاجياته في الاستهلاك ، ولكنه يدفع مقابل هذه المنتوجات المستوردة بضائع أو مواد تحتوي على قدر أكبر من « العمل » . فيصبح المجتمع الأقل تقدما « مستغلا » من طرف المجتمع الأكثر تصنيعا .

التكامل العربي هو أولا من مصلحة الرسمالية العربية

إن هدف الوحدة العربية ، أو هدف وحدة المغرب العربي الكبير مثلا ، هو في الوقت الحالي ، وفي إطار الأوضاع السياسية الحالية ، أولا وقبل كل شيء ، حاجة ماسة لدى طبقات المستغِلين (بكسر الغين) إلى سوق واسعة ومضمونة ، تكون أوسع من السوق القطرية الداخلية ، والتي ظلت صغيرة ، قليلة الطلب ، وغير كافية ! فليس من الغريب أن نجد أن كثيرا من المصانع التي انجزت في بلدان المغرب العربي لا زالت تعمل بطاقة إنتاجية تتراوح عموما بين 10 في المئة و 50 في المئة فقط من طاقتها الانتاجية الكاملة ! فبقدر ما ستكون الرسمالية العربية قوية أو نامية ، بقدر ما ستناضل الطبقات الرسمالية

المستغِلة (بكسر الغين) العربية من أجل توحيد الأسواق القطرية العربية، أو على الأقل من أجل فتحها في وجه مختلف المنتوجات العربية. ولكن تبعية معظم الدول العربية للإمبريالية تشكل عرقلة أساسية تعوق نمو هذه الرسمالية العربية.

ومما يحتاج إليه مرحليا شعب المغرب، ليس هو مدّ قناطر عبور نحو أوروبا الغربية، ولكنه فتح ممرات عبور حرة نحو موريطانيا والجزائر وتونس وليبيا ومصر وسوريا والسعودية، إلى آخره، وذلك لتسهيل مرور الأفراد والمواد والبضائع والمنتوجات والجرائد والمجلات والكتب والإذاعات والتلفزات، إلى آخره، دون أن يكون كل مسافر مغربي مرّ بالبلدان العربية التي لها تناقضات مع دولة المغرب معرضا للمتابعات والمضايقات!

إن المغرب بلد غير أوروبي، وغير غربي، وغير لاتيني، وغير أنغلو-ساكسوني، وغير مسيحي. بل هو عربي - أمازيغي - إفريقي - إسلامي. ولا نعتبر الأنظمة الأوروبية (الرسمالية والامبريالية) نموذجا يجب الإقتداء به، سواء من ناحية نظامها الاقتصادي، أم من ناحية نظامها السياسي.

الحل يكمن في التكامل الاقتصادي مع باقي العالم العربي وليس مع أوروبا الغربية

يمكن للاستراتيجية الاقتصادية التي تراهن عليها دولة المغرب (في إطار التبعية للامبريالية) أن تحقق بعض النتائج الجزئية والمرحلية، ولكنها لا تستطيع تماما في إطار الأوضاع العالمية الراهنة أن تنجح في تحقيق كامل الأهداف المرجوة في مجال التنمية الاقتصادية، ولو أُتّبِعَت بمثابرة خلال عدة قرون من الزمن! وتراهن دولة المغرب (بشكل غير معلن أو غير واع) على نوع من التكامل الاقتصادي مع أوروبا الغربية! وتحاول استثمار عنصر «قرب» المغرب من السوق الأوروبية الغربية، وعنصر «رخاء اليد العاملة» داخل المغرب لتحقيق التنمية الاقتصادية. وهذه هي من أبرز العناصر التي يسميها اقتصاديو الدولة التبعية بـ «مزايا المقارنة (les avantages comparatifs)». لكن دولة المغرب أغفلت أن

أوروبا الغربية هي كيان مستقل ، له تطوره الخاص ، ومصالحه وقوانينه وحساباته واستراتيجيته الخاصة. بل له كذلك تناقضات لايستهان بها مع بلدان ومناطق عربية مثل المغرب . وقد إتجهت مجمل المجتمعات المتقدمة صناعيا في إطار تصاعد المنافسة الاقتصادية (وكذلك الشمولية) عبر العالم نحو تكثيف الاستعمال المتزايد للعلوم والتكنولوجيات الأكثر تطورا وحداثة ، مثل تعميم استعمال الإلكترونيات والاعلاميات ، وتآلية (Robotisation) مشاغل الإنتاج ، إلى آخره. كما تتلاحق وتتسارع الابتكارات . وتلتحق بعض البلدان الحديثة (التي حظيت بظروف تاريخية استثنائية) مثلا في الجنوب الشرقي لآسيا) بمجموعة البلدان المتقدمة صناعيا ، وتصبح ذات قدرة كبيرة على منافسة الدول الغربية ولو في ميادين صناعية محدودة. ومثل هذه التغيّرات الجديدة الجارية عبر العالم ، تقضي تماما على أهمية تلك « المزايا المقارنة » المذكورة سابقا التي يحظى بها المغرب ويحاول التركيز على استثمارها !

فالتنمية الاقتصادية داخل المغرب ، بمعناها الاستراتيجي الشمولي ، لا يمكن نهائيا أن تتحقق في إطار المراهنة على الترابط والتكامل (التبعيين) مع أوروبا الغربية . ولكنها ممكنة فقط في إطار ترابط وتكامل فيما بين البلدان العربية (سواء على مستوى مجموع العالم العربي ، أم على مستوى المغرب العربي الكبير كخطوة أولى) . وفي جميع الأحوال ، فإن النجاح في تشييد التنمية الاقتصادية بالمغرب ، وفي ايصاله إلى مستوى نمو المجتمعات الأكثر تقدما في العالم ، يستوجب بالضرورة أداء ثمن محدد . هذا الثمن يتجلى في التغييرات السياسية والمجتمعية الجذرية ، وفي الجهود المضنية والطويلة النفس ، اللازم بذلها في اتجاه تحرري وقومي ! ولا يوجد أمامنا أي حل جدي آخر غير هذا ! وما دامت الشعوب العربية لم تتّبعه بحزم ومثابرة ، فإنها ستبقى من بين الشعوب الأكثر تخلفا في العالم ! وفي هذه الأوضاع ، ستصبح الشعوب العربية أكثر فأكثر عرضة للإنحلال والضياع والسخرية والإهانة والاضطهاد ! ولن يتأثر هذا الوضع لا بالمدح الذاتي الذي تغدق فيه بلا حساب الدول العربية على نفسها في كل يوم ، ولا بالميداليات والجوائز التي يمكن الحصول عليها في الألعاب الرياضية أو المسابقات الفنية وما شابهها !

ويعتقد بعض المغاربة والعرب أن الغرب بشكل عام ، ودول أوروبا الغربية بشكل خاص ، تريد أن تتكتل وأن تتوحد بلدان المغرب العربي الكبير . وهذا خطأ كبير. لأن الدول الامبريالية (سواء في أوروبا

الغربية أم في أمريكا الشمالية) ترى (سواء بوعي صريح، أم بلا وعي خفي) في الشعوب العربية خصما أو منافسا قوميا، وتعمل كل ما في وسعها بهدف إدامة سيطرتها على منطقة المغرب العربي (وكذلك على مجمل العالم العربي)، وبهدف الحفاظ على استغلالها لقوى العمل فيه. ولبلوغ هذه الغاية، تشجع وتثير سرا هذه الدول الامبريالية التفرقة داخل المنطقة العربية، وتشحذ التناقضات داخلها، ولا تتقبل بارتياح أيه مبادرة عربية تسير في اتجاه تدعيم التقارب والتكامل والتوحد العربي. ففي هذا المجال أيضا، «فرق، تسد» هي السياسة المفضلة لدى الامبريالية.

وحتى في إطار العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية، يمكن أن نجد ظاهرة مماثلة. فرغم كل ما يقال وما يفعل في مجالات «الدفاع المشترك» و«المصير المشترك» بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية، فإن الامبريالية الأمريكية هي أيضا تخشى تكوين كيان أوروبي موحد، مثلما اعترف صراحة بذلك كاتب الدولة الأمريكي في الشؤون الخارجية هنري كيسنجر (Henry Kissinger) حينما كتب: «لقد اعترضت أمريكا على هذا التوجه [أي توجه أوروبا الغربية نحو توحدها] خوفا من أن يشجع أوروبا [الغربية] على الانفصال عن الولايات المتحدة الامريكية»(126).

ونجد ظاهرة مماثلة كذلك في العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية من جهة، ومن جهة أخرى اليابان. حيث أصبحت اليابان قادرة في قطاعات اقتصادية متزايدة على صناعة وبيع تجهيزات ذات تكنولوجية جد متقدمة، وبجودة وبأثمان تعجز تماما إلى حد الآن الدول الغربية على منافستها. ومنذ هذه الفترة، أصبحت مثلا مجمل جرائد ومجلات ومنشورات الدول الغربية حافلة على امتداد سنوات السبعينات والثمانينات بتعابير وأحاسيس الدهشة والإنذهال والغيظ والغيرة والحسرة وحتى الحقد والنقمة تجاه اليابان.

وهذه الظواهر هي تجسيد لتناقضات موضوعية فيما بين الدول.

ودول أوروبا الغربية تخشى وتعوق هي أيضا أي تكامل أو توحد بين البلدان العربية! لأنها تدرك أنه سيؤدي بالضرورة وفي النهاية إلى تقليص أو إزالة سيطرتها الامبريالية على العالم العربي، وأنه سيخلق كيانا دوليا عربيا مؤهلا لمنافستها في بعض الميادين! وقد كانت وستظل الدول الغربية الامبريالية معارضة أو معادية لتصنيع البلدان العربية(100)! وستحاول دائما وبكل ما في وسعها إفشال أو عرقلة توجه البلدان العربية نحو تشييد هذا التصنيع! وستناصر الحكام العرب الذين يسايرون رغباتها الامبريالية،

وستناهض الحكام العرب المخالفين لهذه الرغبات ! لأن هذه الدول الامبريالية تدرك جيدا أن تضييع البلدان العربية وتقدمها الشمولي سيؤدي بالضرورة الى تحررها من سيطرة الامبريالية، ومن التبعية ومن الخضوع لها. فهذا التطور سيكون بالتالي منافيا لبعض مصالح الامبريالية الغربية !

وقد ظلت تاريخيا الدول الأوروبية الغربية الامبريالية ترى في الشعوب العربية أعداء محتملين أو كامنين . وكمثال حديث ، فقد صرح علانية وزير الداخلية البلجيكي جوزيف ميشيل (Joseph Michel) بما يحس به سرا كثيرون من ساسة الدول الغربية الامبريالية . حيث قال: « نحن [الأوروبيون الغربيون] مهددون اليوم ، مثل الشعب الروماني [سابقا] ، بالغزو من طرف الشعوب البربرية التي هي العرب ، والمغاربة ، واليوغوسلاف ، والترك . إنهم أناس يأتون من بعيد ، وليس لديهم أي شيء مشترك مع حضارتنا »(127).

فكثيرون من ساسة الدول الغربية الامبريالية يفكرون سرا أن صيانة مصالح دولهم الغربية تتطلب عرقلة وإفشال توحد أعدائها الكامنين (ومن بينهم العرب) في كيان واحد موحد . وهذه الظواهر تفرض على العرب على الأقل أخذ نوايا وخفايا الامبريالية الغربية بعين الاعتبار، والحذر من مزاعمها ومناوراتها. لكننا لا نقبل بأن تبرر انسياقنا في وطنية « شوفينية » ، أو في نزعة قومية ضيقة ، أنانية ، أو معادية لشعوب أخرى ! بل سنظل معبئين من أجل التضامن الأممي مع كافة شعوب وقوميات العالم ، وخاصة منها الشعوب المستعمرة أو المضطهدة أو المظلومة ! وسنظل مناضلين ضد الامبريالية والصهيونية والعنصرية والرجعية ، وضد الاضطهاد والاستغلال والتخلف !

ومنهجنا، هو أنه لا فائدة من مطالبة خصوم أو أعداء شعوبنا بعدم إهانتنا ، وبعدم السيطرة علينا ، وبعدم استغلالنا ... بل الحل هو أن نجعل أنفسنا أقوياء مثلهم، أو أكثر منهم! آنذاك فقط، سيحترموننا !

تظن غالبية عناصر طبقات المستغلين (بكسر الغين) الرسماليين بالمغرب (128) أن المنفذ الطبيعي والأساسي لمنتوجاتها الفلاحية والمنجمية والصناعية هي السوق الأوروبية الغربية المشتركة . ونحن نؤكد أن مصلحة الرسماليين المستغلين (بكسر الغين) المغاربة والعرب توجد في تقوية التعاون الاقتصادي العربي ، وفي تكثيف المبادلات الاقتصادية العربية ، وفي تنمية المشاريع الاقتصادية العربية المشتركة .

وفي إطار الأوضاع العربية التاريخية الراهنة المتميزة بتعدد التناقضات السياسية (الموضوعية والذاتية) واحتدادها فيما بين مختلف الدول العربية ، فإن تنمية المبادلات الاقتصادية فيما بين الدول العربية لا يمكن أن تصبح قابلة للإنجاز إلا بشرط أن تدرك الأنظمة العربية ضرورة فصل العلاقات الاقتصادية العربية عن العلاقات (والصراعات والمنافسات والمناورات) السياسية العربية ، وأن تلتزم عمليا وعلى مدى طويل ومتواصل باحترام استقلالية المبادلات والاتفاقيات والمعاهدات الاقتصادية عن الصراعات والخلافات والخصومات السياسية ! وعلى خلاف هذا الطرح ، فإن النهج السائد حاليا داخل العالم العربي ، يتميز بإعطاء الأولوية القصوى للتفاهم والاتفاق والانسجام السياسي في علاقاتها مع أية دولة عربية أخرى ؛ ويتميز بإقدامها الفجائي ، ومن طرف واحد ، على إلغاء مجمل الاتفاقيات والمبادلات الاقتصادية مع هذه الدولة العربية في حالة نشوب خلاف أو صراع سياسي أو إيديولوجي معها ! فكل نظام سياسي عربي يضع مصالحه الخاصة فوق كل اعتبار آخر ! وفي إطار هذا النهج السياسي ، لا يمكن طبعا للمبادلات الاقتصادية العربية لا أن تستقر ، ولا أن تنمو ! بل إنها تميل إلى التلاشي والزوال كليا ! وما دامت مجمل الدول العربية تمارس هذا النهج في تعاطيها مع باقي الدول العربية ، ولا تمارسه في علاقاتها مع الدول الغربية الامبريالية ، فإن التفرقة والتنافر والتباعد والعداء فيما بين الدول العربية يكبر ، في حين أن ارتباط وتبعية كل واحدة منها للدول الغربية الامبريالية يتعمقان ! وعلى هذا المستوى أيضا ، نجد أنفسنا في دوامة حلقة مفرغة لا يمكن الخلاص من معضلتها سوى عبر سبيل تغيير الأنظمة العربية والمجتمعات العربية في اتجاه وطني ، ديمقراطي ، ثوري ، وتحرري !

فنؤكد أن لجوء كل دولة عربية على انفراد إلى محاولة التركيز على التعاون والتكامل الاقتصادي والسياسي والثقافي مع أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية لا يمكن إلا أن يعمق ويديم تخلف العالم العربي ! كما نؤكد أن تنميتنا الاقتصادية ، وانبعاثنا الحضاري ، وتحررنا السياسي لا يمكن أن يتحقق إلا في إطار تعاون الشعوب العربية قاطبة ، وفي إطار تكاملها ، وتوحدها ، وذلك ضد سيطرة الامبريالية الغربية ، وضد عملائها ، ومناوراتها ومشاريعها الهيمنية ! ونعتقد أن الأصدقاء الحقيقيين لشعوب « العالم الثالث » بشكل عام ، وللشعب العربي بشكل خاص ، هم الشعوب الاشتراكية ! لأنها تتضامن معنا ، وتساندنا في قضايانا العادلة ، ولأنها مستعدة لكي تقدم لنا حسب طاقاتها كل الدعم الممكن !

ولا ننسى، ولا ننكر، في هذا المجال، أنه توجد أيضا داخل أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية نفسهما، أحزاب ومنظمات وجمعيات صغيرة، وتيارات فكرية، وشخصيات ثقافية أو سياسية، ولو أنها تبقى عموما أقلية عددية، وقوة ضعيفة، فإنها تتبنّى نضالاتنا، وتتضامن معنا في محنتنا، وتساند كفاحنا وطموحاتنا العادلة نحو السلام والدمقراطية والتقدم والتحرر!

وإن إقدام حكومة المغرب، وبدون أية استشارة شعبية، على تقديم طلب عضوية المغرب الأقصى في المجموعة الاقتصادية الأوروبية الغربية، هو في نفس الوقت تعبير وتكريس وتجسيد للإبتعاد عن المجموعة العربية! ولا يعقل أن يتجه الحاكمون بالمغرب إلى محاولة تعميق التبعية ومضاعفة الارتباط بأوروبا الغربية عموما، وبفرنسا خصوصا، في الوقت الذي لم يبذلوا فيه مجهودا عمليا وجديا لتنشيط حركة المبادلات الإنسانية والاقتصادية والثقافية مع البلدان العربية (ابتداء من موريطانيا والجزائر، وانتهاء بسوريا والعراق)! فلا يعقل أن تستمر هذه المبادلات العربية محبوسة منذ عشرات السنين في مستوى الصفر تقريبا!

الحل الاستراتيجي لمشكل ضيق السوق الداخلية المغربية، ولضيق سوق كل قطر عربي على حدة، وكذلك الحل لمشكل التنمية الاقتصادية، يوجد في انفتاح اقتصاد مختلف البلدان العربية على بعضها البعض، وفي تعاونها وتكاملها! بينما استمرارية ارتباط وتبعية كل دولة عربية على حدة للغرب الامبريالي لن تؤدي سوى إلى مزيد من التخلف والافلاس والانحلال والضياع!

بعض مهام التحرر الوطني العربي

وفي إتجاه تسهيل تهيئ التحرر الوطني العربي، ننبه الى بعض المهام:

- الاحتياط المستمر من العدو المتجسد في الثالوث: 1) الكيان

الصهيوني ، ٤) الامبريالية الغربية (أوروبا الغربية وامريكا الشمالية) ، ٣) الرجعية العربية العميلة ، التي تفضل تنمية وتوطيد مصالحها الأنانية الفئوية الضيّقة، ولو عبر التضحية بالمصالح الوطنية والقومية العربية التحررية العليا! وأطراف هذا الثالوث تتحالف في كتلة مترابطة ذات توجه امبريالي محافظ غربي !

- الوعي بأن استمرار التفرقة العربية ، واستمرار نهج تسييق المصالح القطرية الأنانية الضيّقة على المصالح القومية، هو بمثابة انتحار قومي !

- إدراك أن التحرر الوطني لكل قطر عربي على انفراد ، ونموه الاقتصادي ، يستحيلان تماما خارج تكامل الطاقات ، وتكاثف الجهود ، في إطار كيان عربي شمولي ومتّحد !

- البدء بواقعية ومنهجية في تهييء وتشييد التكامل الاقتصادي ، والتكامل العلمي والثقافي ، والوحدة العربية ، في مختلف الميادين ، وعلى مختلف المستويات !

- العمل بهدف التحرر من أسس سيطرة الامبريالية والتبعية لها ، سواء على مستوى كل قطر عربي ، أم على مستوى عربي شمولي ، وتشييد الاستقلال الوطني ، والقومي العربي ، والابتعاد عن كل القوى المعادية للوحدة العربية ، وللتقدم العربي ، والاعتماد بالأساس على النفس، لتحقيق التحرر والتقدم، و التنمية !

- العمل في نفس الوقت وبتواصل من أجل معرفة واستيعاب الأبحاث والابتكارات العلمية والتقنية والفنية الجارية عبر العالم كله !

فنحن لا نطرح الانعزال عن العالم، والانغلاق على النفس ، ولكننا نطرح التحفظ والحذر ، بل الابتعاد عن مجمل القوى المعادية لتحرر الشعوب ، ولنموها وتقدمها . وعلى صعيد الانتاج العلمي والتقني والثقافي ، وفي مجالات العلوم والابتكارات والتكنولوجيا ، نطرح تعميم تعليم علمي (الى مستواه الجامعي) داخل مجمل الأقطار العربية ، ونطرح مهمات التتبع الدقيق لكل مايجري عبر العالم ، مع الاستعداد الكامل لأداء الثمن اللازم لذلك ، من أجل معرفة هذه التطورات واستيعابها والاستفادة منها في حين بروزها ! ومنتظل مدافعين في ميادين العلوم والثقافة والتكنولوجية على ضرورة بذل أقصى الجهود الممكنة لتتبع واستيعاب مايجري عبر بلدان العالم ، وذلك بغض النظر عن نوعية حضارتها وأنظمتها السياسية وقوتها الاقتصادية !

وفي نفس الوقت الذي نؤكد فيه على أهمية هذه التوجهات التي تخدم في المرحلة الحالية أولا وقبل كل شيء مصالح طبقات الرسماليين المستغِلين (بكسر الغين) العرب، فإننا نسجل ما تميزت به إلى حد الآن هذه الطبقات المستغِلة (بكسر الغين) من تبعية، وسخافة، وعجز على الوعي بمصالحها الجماعية الاستراتيجية، وافتقارها للإرادة وللقدرة على تحقيق هذه المصالح! وإن الطبيعة المحافظة والتبعية، والعقلية المتخلفة (« شبه- اقطاعية ») لدى غالبية الطبقات السائدة العربية، تجعلها تنفر من تسبيق المصالح الوطنية والقومية العربية الشمولية، وتحثها على الاقتصار على خدمة وصيانة مصالحها الأنانية الفردية، والعائلية، والفئوية الضيقة، عبر نهج التحالف التبعي مع الامبرياليات الغربية (الأوروبية الغربية والأمريكية الشمالية) !فعلى خلاف ما جرى في أوروبا، فإن هذه الطبقات المستغِلة (بكسر الغين) العربية غير مؤهلة موضوعيا لإنجاز ثورة مجتمعية من صنف « برجوازي » تخلص عبرها المجتمعات العربية من الامتدادات والمخلفات « الاقطاعية » أو « شبه- الاقطاعية » . وحتى صنف « الثورة الوطنية الدمقراطية الشعبية »، فإنها تعاديه تماما، فبالأحرى أن تقوده، أو أن تساهم في إنجازه. فتكبر حاجة كل مجتمع عربي الى طبقات و تحالفات طبقية أخرى جديدة للاضطلاع بمهام المرحلة التاريخية الراهنة. والتحالف الطبقي الثلاثي المكون من طبقة المستغَلين (بفتح الغين)، و طبقة الذين لا يَستغِلون ولا يُستغَلون، وطبقة المستغِلين (بكسر الغين) الصغار، هو المؤهل موضوعيا للقيام بدور حاسم في الاضطلاع بهذه المهام. وشرط ضمان ثورية هذا التحالف الطبقي هو قيادته من طرف طبقة المستغَلين (بكسر الغين).

الفصل الثامن

خلاصة :

متى سنصبح لصالح الربط القار بين المغرب واسبانيا

إننا لسنا ضد إقامة الربط القار بين المغرب واسبانيا بشكل مطلق والى الأبد. لكننا نعتبر أن إقامته لن تصبح في المستقبل في صالح شعوب شمال افريقيا بشكل عام ، وفي صالح شعب المغرب الأقصى بشكل خاص ، إلا إذا توفرت بعض الشروط . ومنها : أن تصبح شعوب المغرب العربي قادرة على إحباط أي اعتداء أو هجوم أو غزو تقدم عليه دول أوروبا الغربية الامبريالية ، سواء مجتمعة أو منفردة ؛ أن يُحل ويفسخ كليا حلف شمال الأطلسي ، أو على الأقل أن يتكون حلف عسكري عربي قادر على إفشال أي عدوان يمكن أن يقدم عليه حلف شمال الأطلسي ضد المغرب العربي أو ضد أي جزء من الوطن العربي ؛ وأن تتخلى هذه الدول الأوروبية الغربية بشكل جذري ونهائي عن ميولاتها ومخططاتها (العلنية والسرية) الامبريالية ، وعن عدوانيتها ضد الثورات التحررية للشعوب العربية ، وعن ميولها نحو السيطرة والهيمنة الامبريالية على إفريقيا وعلى شمالها !

بعد اكتمال دخول إسبانيا إلى المجموعة الأقتصادية الأوروبية الغربية في يناير 1986 ، أصبحت المنتجوات الأسبانية معفاة من ضرائب الديوانة . وترغب حكومة المغرب (مقابل ذلك) في أن تحصل هي أيضا على إعفاء حصص من صادرات المغرب الموجهة الى المجموعة الأوروبية من ضرائب الديوانة . وهذا مطلب غير واقعي ، ولا يمكن أن تقبله المجموعة الأوروبية الغربية خلال وقت طويل . كما أن إقدام دولة المغرب على طلب الحصول على العضوية في المجموعة الاقتصادية الأوروبية الغربية هو مبادرة استراتيجية ، أقل ما يمكن أن يقال عنها حاليا أنها بعيدة جدا عن أن تكون واقعية . ويشتكي أصحاب مصانع المصبرات النباتية بالمغرب أنهم

لا يستعملون سوى قرابة خمسين في المئة من طاقتها الانتاجية، وذلك نتيجة للسياسة الحمائية (protectionnisme) التي تتبعها المجموعة الأوروبية الغربية . فمن الأكيد أن الخسارات الناتجة عن إفلاس سياسة المراهنة على التكامل التبعي مع أوروبا الغربية ستكون كبيرة، متنوعة ومتعددة .

ان توسيع المجموعة الاقتصادية الأوروبية الغربية الى بلدان شمال البحر المتوسط (أي اليونان، والبرتغال واسبانيا، ...)، وتقدم هيكلة واندماج هذه المجموعة، وكذلك تزايد إجراءاتها الحمائية الجماعية، كلها تهدد بانهيار العلاقات الثنائية الاقتصادية التقليدية التبعية التي كانت من قبل تربط بلدان مسودة تبعية (مثل المغرب، وتونس، ...) ومراكز امبريالية أوروبية غربية (مثل فرنسا، ألمانيا الغربية، ...). فالصادرات المغربية التقليدية مهددة بالانهيار، وفي الأوضاع الحالية، لا تستطيع أية إصلاحات مغربية فعل أي شيء لمواجهة السياسة الحمائية للمجموعة الاقتصادية الأوروبية الغربية . والحل الوحيد الذي يمكن أن تتبعه طبقة المستغلين (بكسر الغين) الكبار في إطار الأوضاع القائمة حاليا، هو إقامة علاقات اقتصادية تبعية من نوع جديد مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية الغربية كمجموعة دولية، وليس كدولة منفردة (ويمكن اعتبار أول نموذج في هذا المجال هو إتفاقية الصيد البحري في المياه المغربية، المبرمة في 22 يوليوز 1987 في ابروكسل، بين المغرب من جهة، ومن جهة أخرى المجموعة الأوروبية الغربية، وذلك نتيجة لكون اسبانيا أصبحت عضوة في المجموعة الأوروبية الغربية، وهذه الاتفاقية تعوض الاتفاقية الثنائية المغربية الاسبانية التي إنتهى أجلها في 31 يوليوز 1987).

الرسمالية والتبعية للإمبريالية
يتناقضان مع تقدم المجتمع وتنميته

كثيرون يظنون أن ارتباط وتبعية المغرب (اقتصاديا وسياسيا وثقافيا) لأوروبا الغربية وأمريكا الشمالية هو السبيل الوحيد (بعد حصول الاستقلال عن الاستعمار الفرنسي المباشر) لإخراج المغرب من التخلف، ولتحقيق تقدمه المجتمعي . وفي الواقع، فإن ارتباط المغرب بالمراكز

الامبريالية في إطار ميزان القوى التاريخي القائم - ولو بعد مرور ثلاثين سنة على الاستقلال - لا يمكن سوى أن يتخذ شكل استقطاب التشكيلة المجتمعية الأضعف (أي المغرب هنا) من طرف التشكيلات المجتمعية الأقوى (أي المراكز الامبريالية الغربية)، وشكل سيطرة (اقتصادية وسياسية وثقافية) لهذه المراكز الامبريالية المتقدمة السائدة على المجتمع المغربي المتخلف! وهكذا تتكون و تتعمق ظاهرة تبعية المجتمع المسود تجاه المجتمع (أو المجتمعات) السائد(ة)! وحتى إذا تحققت بعض المنجزات الجزئية والمؤقتة (اقتصاديا أو سياسيا أو ثقافيا) داخل المجتمع التبعي المسود (أي المغرب)، والتي تظهر كتقدم جليّ بالمقارنة مع أوضاعه المجتمعية الماضية، فإن التخلف النسبي للمجتمع المغربي بالمقارنة مع المجتمعات الامبريالية السائدة في أوضاعها الجديدة الراهنة، لا ينقص، بل يظل (في معظم الميادين الأساسية) راكدا، أو أنه يتفاقم! لأن المجتمعات الرسمالية (والامبريالية) المتقدمة (في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية وكذلك في اليابان) التي بلغ نمو قوى الانتاج فيها مستوى أعلى وأقوى وأشمل، لا تبقى ثابتة فيما هي عليه من تقدم، ولكنها تبذل، وبشكل واع ومنتظم، قصارى جهودها لبلوغ تقدم متواصل وبسرعة متزايدة، وتدرك جيّدا أن صيانة قوتها النسبية عبر العالم تتطلب تعميق هوّة التقدم التي تفصلها عن الشعوب والدول الأخرى، وتسخّر هذه المجتمعات الرسمالية المتقدمة - في إطار علاقات التبعية - المجتمعات الأضعف، وتستعملها كوسيلة من بين وسائل نموها المتواصل، وتعاملها كسوق ملحقة لبيع بضائعها المصنعة، وكمصدر لموادها الأولية الخام أو شبه الخام، وتقيم معها علاقات اقتصادية (وسياسية وثقافية ...) غير متكافئة، وقد تستعملها أيضا كمصدر لقوة عمل رخيصة وطيعة! فتبقى معظم قوى العمل المتوفرة داخل المجتمع التبعي المسود مهمشة، عاطلة، أو شبه-عاطلة، أو غير منتجة، أو ذات فعالية إنتاجية ضئيلة ومتخلفة! هكذا يتزايد التخلف المجتمعي النسبي في المجتمعات التبعية المسودة (مثل المغرب)، بينما يتواصل التقدم، والتفوق النسبي في المجتمعات المتقدمة السائدة عالميا! فتتوسع هوة التفاوت بين المجتمعات التبعية المسودة، والمجتمعات الامبريالية السائدة، أو على الأقل تبقى هذه الهوة واسعة، وبدون تقلص هام، وذلك رغم بعض مظاهر «العصرنة» الشكلية التي يمكن أن تنتشر داخل هذه المجتمعات التبعية!

فالنظام المجتمعي الرسمالي (داخل المجتمعات التي كانت مستعمرة

في قرابة بداية القرن العشرين الميلادي) يؤدي حتما إلى التبعية للإمبريالية السائدة عالميا ! ولا تستطيع هذه الرسمالية المسودة التبعية الاستمرار في الوجود خارج الارتباط التبعي بالمراكز الامبريالية (في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية) . والتجارب التاريخية الحديثة للمجتمعات الحديثة العهد في الاستقلال (التي لم تفلح في إنجاز ثورتها الصناعية قبل ظهور وانتشار سيطرة الامبريالية على العالم) تؤكد أن المجتمعات التي إقترن فيها التحرر من الاستعمار أو من سيطرة الامبريالية بالدخول في نهج الاشتراكية هي وحدها التي غدت عبر العالم مؤهلة وقادرة على تحقيق التحرر من أسس التخلف المجتمعي ، وعلى الإسراع في تقليص هوة التفاوت بالمقارنة مع المجتمعات الرسمالية المتقدمة في العالم ، (باستثناء حالة بعض البلدان أو المناطق ، مثل طيوان وكوريا الجنوبية ، وستغافورا ، وما شابهها ، والتي قدمت لها الامبريالية العالمية دعما ماديا هائلا وسخيّا ، وذلك أساسا لاعتبارات استراتيجية تهدف إلى إعدادها وتقويتها وتجنيدها ضد بلدان اشتراكية مجاورة ؛ ولكن هذه البلدان أو المناطق الرسمالية تبقى سجينة روابط تبعية قوية تجاه المراكز الامبريالية) ! لأن الاشتراكية هي وحدها التي تستطيع تشييد التحرر من التبعية للامبريالية ومن سيطرتها ، وتستطيع حل التناقض بين الطابع الجماعي للإنتاج والطابع الخاص لتملك وسائل الانتاج المجتمعية ، وتستطيع أيضا تعبئة وتنظيم وتشغيل مجمل الطاقات المتوفرة داخل المجتمع طبقا لبرامج ومخططات مركزية ، تنموية ، تحررية ، منسجمة ، ومعقلنة !

بينما الرسمالية في المجتمعات المسودة التبعية تراهن على « عفوية » مبهمة في صيرورة الرسمالية لتحقيق التنمية المنشودة ، وتومن بأن قوى وقوانين السوق الرسمالية قادرة على تحقيق التراكم الرسمالي البدائي ، وعلى تكوين رسماليين مبادرين ومستثمرين وسباقين لإنشاء الأوراش والمعامل والمصانع المنتجة لمجمل البضائع والمواد التي يحتاجها المجتمع .

لكن هذه المعتقدات هي ، في إطار مرحلة سيطرة الامبريالية على معظم العالم ، مجرد ظنون إيديولوجية . وإذا استثنينا حالة بعض البلدان أو المناطق (مثل طيوان ، وكوريا الجنوبية ، وسنغافورا ، ...) التي بلغت مستوى من التقدم الصناعي (التبعي) لا يستهان به ، وذلك بفضل ما حصلت عليه من دعم قوي ، ومساعدة فعالة فريدة من نوعها من عند المراكز الامبريالية الغربية التي أرادت تحويلها إلى قلاع رسمالية

جهوية قوية وذلك لاعتبارات استراتيجية، إذا استثنينا هذه الحالة، يمكن القول أنه لا توجد حاليا عبر العالم تجارب مجتمعية (في «العالم الثالث») تثبت صحة الاعتقاد القائل بأن الرسمالية قادرة على تحقيق التقدم والتنمية الاقتصادية داخل المجتمعات المسودة التبعية!

وفي البلدان التي تومن دولها بذلك الاعتقاد الرسمالي، نجد ظاهرة مشتركة مميّزة، وهي أن دولها تجتهد منذ عدة عقود من الزمن لتكوين طبقة من الرسماليين النشطين، ومن رجال الاعمال المستثمرين. ولبلوغ هذه الغاية، تقدم هذه الدول لعناصر و لعائلات من الطبقة السائدة (من ملاكين عقاريين كبار، وتجار كبار، وأعيان الدولة وموظفيها الكبار، ومن الأرستقراطية الدينية، ورسماليين ناشئين في الصناعة وفي الخدمات، ولو المشتركين مع الرسمال الاجنبي،...) ومن طبقة المستغلين (بكسر الغين) المتوسطين، وحتى الصغار، تقدم لهم جميعا امتيازات «مشروعة» وكذلك «غير مشروعة»، وتمكنهم من ممارسة استغلال رسمالي مكثف للكادحين يتجاوز الحدود المسطرة في القوانين الرسمية، وتمنحهم إعفاءات جزئية أو كلية من كثير من الضرائب، وتوفر لهم قروضا بشروط مُغْرِيَة، وتعطيهم «مساعدات» و «تسهيلات» هامة هي في الأصل «فائض» قسري تنتزعه الدولة من الجماهير الغفيرة الكادحة من فلاحين وعمال وحرفيين وغيرهم (أنظر مثلا في هذا المجال الامتيازات الممنوحة للرسماليين المحلي والاجنبي في «قوانين الاستثمارات»)، وتجهز لهم (مجانا) جزءا من البنيات التحتية، وتتغاضى أحيانا عن سطو بعضهم على ممتلكات الغير [129] أو على أموال أو تجهيزات عمومية تابعة للدولة [130]، الى آخره. هكذا تجتهد الدولة الرسمالية التبعية لتكوين طبقة (مصطنعة) من الرسماليين المحليين! فإذا كان تزايد نمو الدولة في المجتمعات الرسمالية القديمة نتيجة لنمو طبقات المستغِلين (بكسر الغين) الرسماليين (أي البرجوازيات)، فإن نمو طبقات المستغِلين (بكسر الغين) الرسماليين داخل المجتمعات المسودة التبعية هو أساسا نتيجة لتزايد نمو الدولة [131]!

ورغم هذه الجهود المبذولة منذ «الاستقلال» عن الاستعمار، وعلى امتداد نصف قرن، فإن معظم الدول (في المجتمعات المسودة التبعية في «العالم الثالث») لم تفلح في خلق هذه الطبقة من «الرسماليين النشطين المستثمرين في الانتاج»، ولم تنجح في إنشاء رسمالية قادرة على تلبية مجمل الحاجيات الأساسية للبلاد! وحتى الدول (الرسمالية المسودة التبعية) التي كونت بجهد جاهض مجموعات لا بأس بها من هذا

الصنف من الرسماليين النشطين المستثمرين في الانتاج، فإنها تظل رغم ذلك عاجزة تماما على اللحاق بمستوى نمو الرسمالية القائم داخل المراكز الامبريالية! وبقدر ما تعمل الدولة التبعية، والطبقات المستغلة (بكسر الغين) السائدة التبعية، على خدمة مصالحها الطبقية الانانيـــة والقصيرة المدى، بقدر ما تفاقم تناقضاتها مع غالبية الجماهيـــر الشعبية، وتزيد في تعريض استمرارية سيطرتها داخل مجتمعهـا لخطر السقوط أو الزوال. ولا يوجد أي أمل لإفلات الطبقات المستغلة (بكسر الغين) التبعية من هذا التناقض. وفي نفس الوقت، ليست حركية هذا التناقض مجرد حتمية ميكانيكية. بل تتطور وتتفاعل مع الصراع الطبقي الجاري، ومع بيئة مجتمعية وعالمية هي نفسها في تحـول متواصل.

فنؤكد أن الارتباط (اقتصاديا وسياسيا وثقافيا) بالمراكز الامبريالية والتبعية لها، لا يمكن سوى أن ينتج مزيدا من الارتبـاط بها والتبعية لها! والدولة التبعية تعيد إنتاج التبعية وتعمقها[132]! وهذه التبعية هي مظهر من مظاهر التخلف! ونؤكد أن سبيل التنميـــة والتقدم، لا يوجد نهائيا في الارتباط بالمراكز الامبريالية والتبعية لها، ولكنه يوجد في تشييد الاستقلال الوطني، وفي الاسترشاد بمناهـــج الاشتراكية، وفي بناء التحرر المجتمعي (السياسي والاقتصادي والثقافي)، وفي الخلاص من مجمل أسس وعوامل التبعية والتخلف والاضطهاد والاستغلال!

الإكتفاء الذاتي الغذائي
مشروط أيضا بالتحرر الشمولي

يلح المسؤولون الكبار في الدولة، منذ الاستقلال الى الآن، على أهمية الطاقات الفلاحية للبلاد، ويكررون التأكيد على إعطاء الأولويـة لقطاع الفلاحة.

وفي نفس الوقت، يلاحظ الجميع، بعد مرور ثلاثين سنة علـــى الاستقلال، أن الاكتفاء الذاتي الغذائي ظل ولا يزال بعيد المنـــال، وذلك رغم توفر المغرب على الأراضي الفلاحية وعلى المياه وعلى الطاقات الفلاحية الكافية! ويلاحظ أيضا أنه، رغم تزايد الرساميل (العموميـة

والخاصة) المستثمرة في قطاع الفلاحة وكميات المنتوجات الفلاحيـة المصدرة الى الخارج ، فإن مقـادير المنتوجات الفلاحية المستوردة الـى المغرب تتزايد في نفس الوقت(133) فيكبر عجز ميزان المبادلات الفلاحية مع الخارج ! وإفلاس هذه السياسة الفلاحية الماضية في المغرب يدل على الأقل على أن الاكتفاء الذاتي الغذائي لا يمكن أن يحقق في إطـــار سياسة فلاحية تبعية للخارج ! وإن الاستراتيجية الفلاحية التصديرية (الى المجموعة الاقتصادية الأوروبية الغربية) قد أدت دائما في المغـــرب الـى التركيز على إنتاج مواد فلاحية مختلفة عن المواد الأساسية في غـــذاء غالبية جماهير الشعب ، والـى التركيز في العناية على الأراضي الفـلاحية الجيّدة ، والمسقية ، أو الممكنة السقي ، أو ذات معدلات مرتفعة نسبيا في كمية الأمطار المتساقطة سنويا . وهذه هي بالضبط المناطـــق التي يسيطر فيها « المعمرون الجدد » و « ملاكو الأراضي الكبار » على مساحات شاسعة . بينما المناطق الفلاحية الأخرى الأقل جودة ، والأقل ميلها ، أو الأقل مطرا ، والتي يكثر فيها الفلاحون الفقراء والفلاحون الصغار والفلاحون المتوسطون(22) ، وهم الغالبية العظمى من بين مجمل العاملين في الفلاحة ، فإنها لا تحظى بالعناية اللازمة ، وتبقى مهملة ، رغـــم أنها تستطيع أن تضطلع بنسبة هامة من الإكتفاء الذاتي الغذائـــي الوطني !

ونؤكد أنه في حالة تحرر المغرب من التبعية تجاه أوروبـــا الغربية والدخول في سياسة تكامل اقتصادي على صعيد المغرب العربي الكبير (أو حتى العالم العربي) ، فإن هذا التوجه الجديد سيدعم الاكتفاء الذاتـي الغذائي داخل المغرب ، وسيساهم بقدر لا يستهان به في تقليص التبعية على مستويات الفلاحة والتغذية داخل مجمل هذه الأقطار العربية المعنية .

أما في إطار التبعية ، فيغلب داخل المغرب المنهج التقنوقراطي التبعـي ، وتغيب الرؤية السياسية الوطنية . فتطرح الدولة ومخططوها « التصدير » كهدف مطلق ، ويسخرون كل شيء لخدمة التصدير وتحقيقه ، بهدف أداء الديون الخارجية ، والحفاظ على مستوى الاستيراد التقليدي التبعـي . فتطمس هكذا الحاجيات الوطنية ، والضرورات المجتمعيـــة التحررية ، والمصالح القومية السياسية والتاريخية ! بينما في المراكـــز الامبريالية ، وفي المجموعة الأوروبية الغربية بالضبط ، أدركـــت هـــذه الدول منذ قرابة نهاية الحرب العالمية الثانية أهمية ضمان الاكتـــفاء الذاتي الغذائي الوطني ، وعملت كل شيء من أجل تحقيقه وصيانتـــه (مثلا عبر تنشيط وتمويل البحوث العلمية في الفلاحة ، وتطوير صناعـــة

الأسمدة ، والبذور المختارة ، وتصنيع الآلات الفلاحية ، وتأطير المنتجين في الفلاحة ، وحماية المنتوجات الوطنية الفلاحية من المنافسة الأجنبية ، وإقامة أثمنة معيارية ملائمة وكافية) ومنح مساعدات مالية للفلاحين ، الى آخره) !

وتحسين الانتاج الفلاحي يقتضي تحرير الفلاحين من كل القيود السياسية والاقتصادية والطبقية والفكرية التي تكبلهـا . وتحرير الفلاحين يتطلب ثورة فلاحية تثور خلالها جماهير الفلاحين ضد كل القيود . وتستوجب الثورة الفلاحية ليس فقط تغيير أنظمة ملكية الأرض ، واستثمارها بمناهج بديلة جماعية ، معقلنة وعلمية ، بل تستوجب تثوير وتقويم مجمل مرافق حياة وانشطة الفلاحين ، وعلاقاتهم المجتمعية فيما بينهم ومع باقي الجماهير الكادحة الأخرى في المدن . ويقتضي أيضا تحسين الانتاج الفلاحي استيعاب وتطبيق العلوم والتقنيات الفلاحية الأكثر تقدما وفعالية عبر العالم والأكثر تلائما مع أوضاعنا البيئوية . لكن ضرورة اكتساب وضبط هذه العلوم والتقنيات لا يبرر ضرورة الإرتباط بأوروبا الغربية وأمريكا الشمالية أو بأية جهة أخرى . والعنصر الحاسم في إحداث التغييرات المرجوة ، ليس هو التأثير الخارجي ، أو التبعية لخارج معين ، ولكنه درجة وعي الجماهير الواسعة داخل الشعب ، ومستوى تعبئتها ، ومدى مساهمتها في تحرير نفسها بنفسها . والهدف الجوهري ليس هو بلوغ مستوى مرتفع في الحجم الكمي للإنتاج ، ولكنه الانسان ، تحرر الانسان ! أما المستوى الكمي والكيفي في الانتاج ، فما هو سوى وسيلة جزئية من بين مجموعة مترابطة من الوسائل لبلوغ هذا الهدف ! وإذا تعارض تحرر الانسان مع الزيادة في الانتاج (الشيء الذي قد يحدث نادرا أو استثنائيا) فإننا نختار بحزم تحرر الانسان ، لأن هذا الأخير هو وحده الذي سيمكننا لاحقا من بلوغ جميع الأهداف المرجوة ، بما فيها الزيادة في الانتاج !

نرفض التبعية للدول الامبريالية
ونرغب في الاستفادة من تجارب ومكتسبات شعوبها

نرفض كل شكل من أشكال العنصرية . كما نرفض كل « شوفينية » ، وكل وطنية ضيقة تبيح كراهية أو اهانة أو اضطهاد الشعوب والقوميات

الأخرى . ولا نحمل تجاه مجمل شعوب العالم ـ بما فيها شعوب أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية ـ سوى الاحترام والتقدير والإيخاء والرغبة في التعاون على قدم المساواة . ونتمنى أن تقاسمنا كل شعوب العالم مثل هذه المشاعر والرغبات . وفي نفس الوقت نرفض ونعارض ونقاوم الدول والانظمة والقوى الامبريالية التي تدفعها طبيعتها الرسمالية وميولاتها « الشوفينية » أو القومية الضيقة إلى السيطرة على الشعوب الأخرى ، واضطهادها ، واستغلالها ، وكم من مرة دفعتها إلى احتلال الأوطان المستضعفة ، واستعمارها ، واستيطانها ، بل وإبادة سكانها الأصليين ! وبالتالي ، فإن صيانة استقلال وحرية وأمن شعبنا أصبحت تجبرنا أكثر من أي وقت مضى على مسايرة جميع تطورات العالم ، وعلى التسلح (بالمعنى العيني والعام) الكافي ضد جميع الاحتمالات العدوانية التي يمكن أن تهدد شعبنا !

وعندما نعارض العرب ، فإننا نعارض كمراكز إمبريالية تعادينا ، وتحتوي الانظمة التبعية ، وتسيطر على كثير من شعوب العالم (خاصة في « العالم الثالث ») ، وتمنعها من التحرر الاقتصادي والسياسي والثقافي ، ومن تقرير مصيرها بنفسها ، ومن اختيار وإقامة الأنظمة السياسية الملائمة التي تحقق مصالحها التحررية ! وإن الدول الامبريالية مَهْوُوسَة بحربها الإيديولوجية ضد الأنظمة الاشتراكية في العالم ؛ فتصرّ على إقحام مجمل بلدان ودول ومناطق العالم في مجابهة شمولية بين « الشرق الاشتراكي » و « الغرب الرسمالي » ؛ وتدعم الأصدقاء ، وتقيم الحلفاء ، وتناصر العملاء التبعيين داخل بلدان « العالم الثالث » بهدف تطبيق وانجاح استراتيجيتها الامبريالية الهيمنية على مجمل العالم !

ومعارضتنا للإمبريالية لا تمنعنا من البحث عن إقامة علاقات دمقراطية وعادلة مع شعوب مجتمعات الغرب ، علاقات تكون مبنية على أسس المساواة ، والاحترام المتبادل ، والتعاون ، والفوائد المقتسمة ، والمبادلات الاقتصادية المتكافئة !

كما أن مواجهتنا للإمبريالية لا تنفي رغبتنا في الاستفادة من تجارب مجمل شعوب هذه الدول الامبريالية في الغرب ، واستيعاب دروس حركاتها وثوراتها التاريخية ، والاطلاع على مبتكراتها وعلومها وآدابها وفنونها !

لكن الدول التبعية تخالف هذا النهج في معظم الحالات ، حيث لا تاخذ من المجتمعات الامبريالية سوى التقاليد والقيم الاستهلاكية

والمستلبة والاستبدادية . فعندما تواجه الدول التبعية أفراد أو جماعات من جماهير الشعب تدافع عن أفكار أو مبادئ ثورية تحررية ولو كانت مشابهة إلى الأفكار والمبادئ الثورية التي ظهرت تاريخيا داخل هذه المجتمعات المتقدمة صناعيا ، فإن حكام هذه الدول التبعية يصيحون : « إنها أفكار مستوردة ! نحن ضد الافكار المستوردة الهدامة ... » ! وهم هكذا إنما ينافقون . لأنهم يتناسون أنهم كتبعيين للإمبريالية ، لا يرضون في كثير من الميادين سوى بما هو مستورد من الدول الامبريالية ! فكل شيء فيهم مستورد من المراكز الامبريالية ، ابتداء من أحذيتهم ، ومرورا عبر ثيابهم التحتية والفوقية ، وانتهاء بدهنة شعرهم ، وأثاث مسكنهم ، وسياراتهم ، الى آخره !

تساؤلات أساسية

إن التفاعل البشري والفكري والاقتصادي والسياسي بين المغرب (أو المغرب العربي الكبير ، أو العالم العربي) وأوروبا الغربية (عبر « الربط القار » أو عبر غيره) ، لا يمكن أن يكون مسؤولا ، ومتكافئا ، ومفيدا ، ومشروعا ، إلا إذا أصبح الإنسان المغربي أو الانسان العربي ، حرا ومتحررا ، وفي مجتمع متميز بالدمقراطية الكاملة ، وبالنضج السياسي والثقافي والصناعي والحضاري ! ونفس الشيء يطرح طبعا بالنسبة للإنسان الأوروبي . وقد دافعنا في مجالات أخرى على الطموح نحو تغيير وطني دمقراطي شعبي في المرحلة التاريخية الراهنة ، بهدف التوجه لاحقا نحو تحول مجتمعي اشتراكي .

وإذا كانت المجتمعات المتأخرة ، أو القليلة النمو ، في مجال قوى الانتاج ، في حاجة الى خبرات وعلوم وتكنولوجية وآلات الدول ذات المستوى الأكثر تقدما على صعيد مستوى نمو قوى الانتاج ، فإن هذه الدول المتقدمة هي أيضا في حاجة الى المواد الأولية (من نفط ، ومعادن ، الى آخره) والى الأسواق ، والى القيم الانسانية أو الحضارية الموجودة في المجتمعات المستضعفة الأقل تقدما ! ولكن علاقات المبادلات الاقتصادية بين الدول المستضعفة الأقل تقدما والدول الرسمالية الأكثر تقدما ، تؤدي ، الى تبعية الأولى تجاه الثانية ، وإلى التبادل اللامتكافئ ،

والى تضخم الديون ، وإلى هيمنة الدول والاحتكارات والشركات الأكثر تقدما وقوة على موارد البلدان المستضعفة ، وعلى موادها الأولية ، وعلى أسواقها) ...إلى آخره .

ومن الواضح أن العالم أصبح منذ بداية القرن العشرين الميلادي ، أو على الأقل منذ «الحرب العالمية الثانية» ، أكثر فأكثر تفاعلا ، وترابطا ، وتداخلا ، فيما بين مختلف الأطراف والكيانات المكونة له ، وذلك رغم المسافات والتفاوتات والخلافات والتناقضات الموجودة فيما بين المجتمعات والبلدان والتجمعات .

فانتشار الرسمال عبر العالم ، وانتشار سيطرة الامبريالية ، وتعميم الاستعمار ، وما نتج عنه من تبعية ، ولو في إطار استقلال تبعي ، وتداخل المبادلات الاقتصادية ، وانتشار وسائل النقل والمواصلات ، وتقدم وشيوع العلوم والتكنولوجية ، وتفاوت توزيع المواد الخام والمواد الأولية عبر العالم ، وسهولة نسبية في التفاعل الفكري والثقافي ، وظهور أخطار جديدة تهم عموم العالم ، مثل أخطار تلوث البيئة ، وأخطار اندلاع الحروب العامة والمنطقية ، وأخطار فناء البشرية نتيجة لحروب نووية ، إلى آخره ، كل هذه العناصر تجعل أن الانغلاق على النفس ، والانعزال عن العالم الخارجي ، أصبحا سياسة متجاوزة وغير واقعية .

ولكن إذا كان التعامل والتفاعل والتبادل والتعاون ضروريا مع أكثر ما يمكن من الشعوب والمجتمعات والدول والمجموعات عبر العالم ، فإن هذا التعامل يطرح مشاكل وأخطار لا يمكن ولا يصح تجاهلها .

فيمكن أن تنبثق في ذهن المواطن العربي (أو في ذهن الانسان المسود في « العالم الثالث ») تساؤلات مصيرية يثيرها ما تعرض له على يد دول وقوات وقوميات أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية ، على الأقل خلال القرنين 19 و 20 الميلاديين ، من حملات عدوانية ، وعنصرية ، وغزوات عسكرية ، واضطهاد قومي ، وحروب ، ومجازر ، واحتلالات ، ومناورات ، واستعمارات ، واستيطانات ، وإبادات جماعية ! خاصة وأن هذه الدول والقوى الغربية أصبحت تتوفر في عصرنا الحالي على أسلحة الإبادة الجماعية بأعداد كبيرة وبأثمان بخيسة ! فيمكن طرح التساؤلات الأساسية التالية :

إذا وجدت الدول الامبريالية الغربية مصالح حيوية في إبادة بعض أو جل الشعوب المستضعفة والمسودة في « العالم الثالث » دون أن تنتج عن عملية هذه الإبادة الجماعية لا فضيحة ، ولا تعقيدات ، ولا مشاكل ، ولا مخلفات محرجة ، أو مضرة بالنسبة لهذه الدول الغربية ، فهل ستقدم في هذه الحالة على هذه المبادرة ؟

لا نتعجل حاليا في إيجاد أجوبة على مثل هذا التساؤل الخطير. ولكننا نؤكد على الأقل أنه، في الأوضاع العالمية الراهنة، تساؤل جدي، واقعي، ومشروع، بل وملحّ! وفي المرحلة الحالية التي نرى فيها القوميات والدول التي سبق لها أن إعتدت على أوطاننا وغزتها أو احتلتها عدة مرات عبر التاريخ تصنع وتكدس بأعداد كبيرة أسلحة الإبادة الجماعية، وعندما نرى في نفس الوقت أن حكام هذه الدول الغربية يبتعدون عن الإلتزام بالحكمة والتعقل والقيم الانسانية العادلة، لا يمكننا أن نمتنع عن التساؤل وعن الإكتراث! وهذه الهموم لا تمنعنا من التمييز في نفس الوقت داخل المجتمعات الغربية بين الأفراد والجماعات والقوى السلمية من جهة، والعدوانية من جهة أخرى، بين المجموعات ذات النزعة الدمقراطية الفعلية، والمجموعات ذات الميولات الاستبدادية أو العنصرية! ونتدرك ونتوقع أن أناسا من الدول الامبريالية الغربية سيردون على تساؤلنا الخطير السالف الذكر بتساؤل مضاد يقول: «وإذا كانت دول وشعوب من العالم الثالث قادرة على غزو أو إبادة شعوب ودول «الغرب»، ألن تقدم على ذلك؟». ولكن هذا التساؤل الثاني، غير مطروح، لأنه غير واقعي. ولأن الدول الامبريالية الغربية هي التي تتوفر في مجال أسلحة الإبادة الجماعية على ما يكفي لإفناء مجمل بشرية الكرة الأرضية عدة مرات، بينما الشعوب والدول المستضعفة في «العالم الثالث» لا تتوفر في المرحلة الراهنة حتى على الحد الأدنى الضروري لضمان دفاعها عن نفسها ولو جزئيا ومؤقتا! فبالأحرى أن تتوفر على جيوش وخطط هجومية مثلما هو الشأن بالنسبة للدول الامبريالية الغربية! (أما الدول الاشتراكية، فإنها لا تدخل ضمن هذه الأخطار التي يمكن أن تهددنا، وذلك رغم المزاعم التي تؤكدها في كل يوم الأبواق الدعائية التابعة للدول الغربية؛ لأن التوجهات التقدمية والتحررية والانسانية للدول الاشتراكية تبعدها عن السقوط في هذه الانحرافات العدوانية)! وفي جميع الحالات، ولتلافي الانحراف نحو إثارة وتصعيد التناقض والصراع فيما بين القوميات كقوميات، فإن الحل المعقول والحكيم لضمان أمن جميع شعوب العالم بلا استثناء، يستوجب على الأقل تصفية جميع أسلحة الإبادة الجماعية من كل العالم، ثم تصفية جميع ترسانات الأسلحة الهجومية، وتقييد كل دولة بالحد الأدنى المشروع المتعارف عليه عالميا ودمقراطيا، لضمان توفر كل شعب على دفاع كاف عن النفس، مع إحداث التغييرات اللازمة لتنظيم ودمقرطة العلاقات فيما بين مختلف الجماعات والشعوب والقوميات والدول عبر العالم!

وعلى هذا الطريق، وفي اتجاه هذا الأفق، تطرح تساؤلات

أخرى لاتقل خطورة ، ومن أبرزها مايلي :

هل يمكن للقوى وللدول وللأنظمة ذات ممارسة امبريالية أن تتخلى عن امتيازاتها الامبريالية عبر العالم ، وعن طموحاتها وميولاتها ومناوراتها الرامية إلى إحكام السيطرة (المباشرة أو غير المباشرة) على المجتمعات والبلدان المستضعفة، أو التبعية، أو النامية ، أو المتوفرة على مواد أولية أو موارد نادرة ، أو الموجودة في مواقع جغرافية استراتيجية ؛ هل يمكنها أن تتخلى عن محاولات تسخير هذه البلدان لخدمة مصالحها الأنانية وأهدافها الاستراتيجية ؟

هل يمكن للقوى وللدول وللأحلاف والشركات الرسمالية الكبرى عبر العالم أن تتخلى بدون رجعة عن انتشارها القومي عبر العالم ، وعن الاستعمار ، وعن « الاستعمار-الجديد » ،وعن الهيمنة ، وعن التبادل الاقتصادي اللامتكافئ مع المجتمعات والبلدان المسودة أو التبعية ؟

هل يمكن للرسمالية أن تستمر في النمو بدون عسكرية(Militarisme)؟

هل بإمكان الرسمالية أن تضحي بمصالح مجموعاتها العسكرية- الصناعية (groupes militaro - industriels) ؟

هل يمكن للدول الرسمالية والامبريالية أن تتخلى نهائيا عن لجوءها من فترة تاريخية إلى أخرى الى الحروب كوسيلة لمعالجة تناقضاتها سواء فيما بينها ، أم مع الشعوب المسودة الثائرة ، أو مع الدول الاشتراكية ؟

هل يمكن للدول الامبريالية التخلي عن استراتيجيتها المتميزة التي لا تتصور من سبيل لضمان أمنها القومي سوى عبر إضعاف وإخضاع الدول والقوميات الأخرى ؟

إذا كان الجواب النظري المتفائل على هذه التساؤلات هو أنه من غير المستحيل تحقيق هذه التحولات في الدول الرسمالية ، فإن الواقعية ، المستفيدة من الدروس التاريخية ، تحث على الأقل على اعتبار هذه التحولات، غير ميكانيكية ، غير أكيدة ، بل بأنها صعبة المنال ، وتظل قابلة للتراجع وللإنفلات ! وفي جميع الأحوال، فإنها مشروطة بتنامي قوى « مقراطية وتحررية وثورية داخل المجتمعات المسودة أو المستضعفة في « العالم الثالث » ، وداخل الدول الاشتراكية ، وكذلك داخل الدول الرسمالية الامبريالية نفسها) ومشروطة بنضج قدرة الشعوب قاطبة، وخصوصا منها الشعوب الاشتراكية والشعوب الصغيرة والمسودة على المبادرة ، وعلى مقاومة ، وعلى إفشال المشاريع التوسعية والاضطهادية والهيمنية للدول القوية والامبريالية !

كيف يمكن أن نقبل الاستمرار في التركيز على التعامل والترابط

والتعاون مع دول امبريالية (في أوروبا الغربية وامريكا الشمالية) لا تخصص لنا مجمل استراتيجيتها القومية سوى مزيدا من الخضوع، والتبعية، والتخلف، والاستغلال، والتسخير؟!

هل الدول الرسمالية وأحلافها مؤهلة للتخلي نهائيا عن مناوراتها، وعن عزمها على الإطاحة بالانظمة الاشتراكية، وعلى تصفية وجودها في آسيا، وفي مجمل العالم؟ هل هي قادرة على الإلتـــزام الاستراتيجي الفعلي «بالتعايش السلمي» بين أنظمة مجتمعية- سياسية مختلفة (مثلما تنادي بـــه الدول الإشتراكية)، وهل بإمكانها أن تحترم تماما حق كل شعب فـــي تقرير مصيره بنفسه، وفي اختيار نوعية النظام المجتمعي- السياسي (بما فيها الاشتراكية أو الشيوعية) التي يبتغيها؟

يتضح تاريخيا أن الطبيعة الرسمالية المتقدمة (المرتبطة بسيادة نمط الانتاج الرسمالي) خصوصا في مجتمعات أوروبا الغربية (ثم فيما بعد في الولايات المتحدة الامريكية واليابان) تفسر جزءا هاما من ظاهرة حملاتها الاستعمارية، وحروبها التوسعية، وانتشارها الاقتصادي والقومي والثقافي عبر مجمل قارات العالم. كما أن طبيعتها الامبريالية تفسر قدرا هاما من سيطرتها الاقتصادية والعسكرية و(في ارتباط بذلك) الـــسياسية والثقافية على قارات ومناطق ومجتمعات العالم التي كان أولا زال مستوى نمو قوى الإنتاج فيها متخلفا أو ضعيفا. والتساؤل المطـــروح هنا هو: هل بإمكان بقية شعوب العالم المتأخرة، والمستضعفـــة، والمسودة، والتبعية، أن تؤثر في الدول الرسمالية والامبريالية المسيطرة عالميا وذلك إلى درجة تغيير ميولاتها وممارساتها الأنانية والعدوانية والتوسعية والاستغلالية والهيمنية؟

هل بإمكان، وكيف يمكن، لشعوب العالم المتأخرة، والمسودة، والمضطهدة، والتبعية، أن تبطل تواطؤ حكامها التبعيين مع القـــوى والدول الامبريالية، وأن تفشل تعاملهم الهادف إلى إدامة خضوع هـــذه الشعوب واستغلالها واستيلابها وتخلفها؟ وما هي القوانين الموضـــوعية المتحكمة في تطور كل مجتمع، وما هي الصيرورات المجتمعية التي يمكن استثمارها أو استعمالها أو الاعتماد عليها لبلوغ هذه الغايات؟

إن المنطق، مهما كان عقلانيا، وأخـــلاقيا، يبقى عاجزا في معظم الحالات على إقناع أفراد أو مجموعات أو طبقات أو احزاب أو دول تحركها أساسا الأنانية والمصالح الخاصة! كما ان صحة برنامـــج سياسي أو مجتمعي، ومهما كانت صلابة أسسه العلمية، وعدالـــة مناهجه العملية، لا تكفي وحدها لضمان تبني غالبية الشعب أو البشرية

لهذا البرنامج ، وللتحرك من أجل تحقيقه ! فلا بد في مجمل الحالات من اعتبار القوانين الموضوعية للصراع الطبقي داخل المجتمعات ، ولا بد من الاعتماد على تعبئة وتوعية وتنظيم ونضال القوى الطبقية والسياسية والفكرية الدمقراطية والثورية والتحررية المكافحة !

الشروط العامة لخلو مشروع الربط القار من أخطاره الإستراتيجية على شعوب المغرب العربي

أبرز الشروط العامة المطلوبة لكي يصبح إنجاز مشروع الربط القار بين اسبانيا والمغرب مقبولا ، أي بدون أخطار استراتيجية على شعوب المنطقة، هي التالية :

1 ـ أن تتخلى أوروبا الغربية عن دعم اسرائيل وسياستها الصهيونية، العدوانية ، التوسعية والعنصرية .

2 ـ أن يتقلص التفاوت في الطاقات العسكرية (التقليدية والنووية والكيماوية والبيولوجية) بين بلدان أوروبا الغربية وبلدان شمال افريقيا إلى حد أدنى تكون فيه قوى الطرفين (أوروبا الغربية وشمال افريقيا) قادرة على ضمان الدفاع عن النفس، وفي آن واحد ، عاجزة على شن هجوم ضد الطرف الآخر . وما دامت هنالك أية إمكانية للتهديد بين أيدي الدول الأوروبية الغربية يمكن أن تضغط بها على سيادة أو استقلال شعوب المغرب العربي ، ومهما كان شكل هذا التهديد (عسكريا، أو تقليديا ، أو كيماويا، أو نوويا، أو بيولوجيا ، أو غير ذلك) يلزم هذه الشعوب أن تبتعد عن هذه الدول الأوروبية الغربية ، وأن تعمل حسب قدراتها لتوفير وسائل دفاع تكون في مستوى تلك التهديدات القائمة .

3 ـ أن تحترم فعليا وكليا دول أوروبا الغربية حق الشعوب العربية في تقرير مصيرها بنفسها ، وفي اختيار انظمتها المجتمعية ، وسياساتها الخارجية ، ولو كانت مضرة بالإمتيازات والمصالح الامبريالية لدول أوروبا الغربية داخل البلدان العربية .

4 ـ أن تتخلى دول أوروبا الغربية فعليا ، كليا ، ونهائيا عن سياساتها وميولاتها الاستعمارية والتوسعية والامبريالية ، وعن أطروحة

« مصالحها الحيوية » المزعومة داخل بلدان شمال إفريقيا وداخل العالم العربي.

5 - أن تلتزم دول أوروبا الغربية عمليا بالتعامل مع دول المغرب العربي ومع دول العالم العربي على أساس المساواة ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، والمصلحة المتبادلة والمتكافئة .

6 - أن تنسحب اسبانيا كليا ونهائيا من شمال المغرب (أي سبتة ومليلية والجزر الجعفرية والبران..) ، وأن تنسحب من حلف شمال الأطلسي وترجع إلى حياد إيجابي ، وأن لا تمنح أية قاعدة عسكرية لأية قوة إمبريالية في منطقة مضيق جبل طارق .

7 - أن يلتزم الطرفان ، اسبانيا والمغرب ، بتخصيص استعمال الربط القار (في حالة تشييده) للأغراض السلمية فقط ، وبأن لا يستعمله أبدا أي طرف كان لنقل أي نوع من أنواع القوات العسكرية ، أو العتاد الحربي ، أو لأية أغراض حربية أخرى .

مشروعية هذه الشروط

إننا لا نرفض إقامة المبادلات الاقتصادية والثقافية مع دول أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية ، ولكن ما نصر عليه هو وضع هذه المبادلات في مرتبة أدنى من الأهمية أو من الأسبقية بالمقارنة مع المبادلات والتكامل والتعاون فيما بين البلدان العربية . وهل نحتاج هنا الى التذكير بأن مجمل الاتفاقيات والمعاهدات المبرمة فيما بين دول أوروبا الغربية تنص هي أيضا على ضرورة تخصيص الأسبقية في المعاملات وفي المبادلات لدول مجموعتها الأوروبية الغربية !

قد يعتبر البعض أن فكرة طرح شروط (ذات طبيعة سياسية واستراتيجية) لإقامة الربط القار بين المغرب واسبانيا هي فكرة غريبة ، أو غير معقولة ، أو غير مقبولة . لكن هؤلاء هم بالضبط الذين لم ينفعلوا ، ولم يحتجوا على إقدام دولتي المغرب والجزائر على إغلاق مجمل الحدود والممرات بينهما طوال قرابة ثلاثين سنة على الأقل ، وذلك بسبب التناقضات القائمة بين النظامين السياسيين القائمين في المغرب والجزائر . كما أنهم لم يستغربوا ولم يستنكروا طوال كل هذه المرحلة التاريخية الهامة إقدام كل دولة عربية تقريبا على إغلاق مجمل حدودها و ممراتها مع الدول العربية المجاورة لها ، وذلك بدعوى الخلافات أو المشاكل القائمة بينهما . وهذا في الوقت الذي نجد فيه أن التناقضات القائمة بين مصالح الشعوب العربية من جهة ، ومن جهة أخرى مصالح الدول و القوى و الشركات

الأوروبية الغربية والامريكية الامبريالية هي أقوى وأخطر على الشعوب العربية من التناقضات القائمة فيما بين مختلف الحكام العرب والأنظمة السياسية العربية .

ولا زالت معظم الدول العربية تطرح شروطا ذات طبيعة سياسية واستراتيجية لفتح الحدود ، أو لإقامة الممرات ، أو لربط العلاقات ، أو لتنمية المبادلات بينها وبين الدول العربية الأخرى المجاورة أو البعيدة عنها .

كما أن بعض الدول الغربية (مثل الولايات المتحدة الأمريكية وذلك دول أوروبا الغربية) تنظم وتنسق حظر بيع الأدوات والتجهيزات المحتوية على تكنولوجية متقدمة إلى الدول والانظمة السياسية التي لا ترضيها ، فتمنع هذه التكنولوجية المتطورة على الدول الاشتراكية ، وعلى الدول المعادية للإمبريالية في "العالم الثالث" مثل كوبا وليبيا وسوريا وكوريا الشمالية ... وتفرض الدول الغربية شروطا سياسية واستراتيجية على كل دولة من « العالم الثالث » تريد شراء أسلحة متطورة أو تجهيزات صناعية متقدمة من عندها .

ونجد مثلا أن الولايات المتحدة الأمريكية التي تمتلك قناة باناما (الربط القار بين المحيطين الأطلسي والهادي) ظلت طوال قرابة قرن من الزمن تفرض بالقوة في كل حكومة أو نظام سياسي يقوم داخل بلاد باناما بأن يكون مواليا لأمريكا وخاضعا لها .

وفي كل وقت توجد عبر العالم دول كثيرة تفرض شروطا سياسية محددة لكي تقبل بفتح أو باستعادة علاقات قارة مع دول أخرى معينة .

وكذلك في حالة الربط القار بين فرنسا وانجلترا ، رأينا (في الفصل الثالث) أن تشييده ظل مرفوضا من طرف إنجلترا خلال قرابة قرنين من الزمن (من سنة 1787 الى سنة 1987) ، لأنها كانت تعتبره حاجزا دفاعيا استراتيجيا ثمينا يلزم الحفاظ عليه ، وذلك بسبب الحروب التي كانت آنذاك تتوالى داخل أوروبا الغربية ، وبسبب تخوفات انجلترا من التعرض لغزو أو لاعتداء آت من القارة الأوروبية الغربية . ولم يعد مشروع الربط القار قابلا للنقاش من طرف انجلترا إلا بعد انتهاء « الحرب العالمية الثانية » ، وما خلفته من سلام واستقرار وتقارب وتضامن بين انجلترا وفرنسا خصوصا ، وأوروبا الغربية عموما . ولم يصبح نقاش مشروع الربط القار بين فرنسا وانجلترا مقبولا وعمليا إلا بعد زوال كل الأخطار والتخوفات الناجمة عن احتمالات قيام حروب أو غزوات جديدة في أوروبا الغربية . وقد طرحت حكومة مارغاريث تاتشر (Margaret Tatcher) البريطانية المحافظة

شرطها آخر هو أن تكون رساميل المشروع رساميل خاصة (وليس عمومية). وقد قبلت حكومة فرانسوا ميتيران (François Mitterand) الفرنسية «الاشتراكية» هذا الشرط. بعد تحقيق هذه الشروط، وقعت الدولتان على اتفاقية تشييد ربط قار بينهما (تحت قاع بحر المانش (Manche).

وقد أوضحنا (في الفصول الأولى، وخاصة منها الأول والرابع) الخلفيات الاستراتيجية الحربية لدي الدول الغربية الامبريالية لطرح مشروع الربط القار بين اسبانيا والمغرب (عبر مضيق جبل طارق) وللتمهيد لتشييده، وفضحنا بعض النوايا العدوانية التي تحملها الامبريالية الغربية ضد الشعوب الاشتراكية وضد الشعوب العربية، وأبرزنا بعض النقط الهامة في خطط حلف شمال الأطلسي في منطقتي البحر الأبيض المتوسط ومضيق جبل طارق وشمال المغرب، وقدمنا الحجج على انحياز ومشاركة الدولتين الأسبانية و الفرنسية في استراتيجية وفي قوات وفي استعدادات حلف شمال الأطلسي، وأثبتنا بعض الأخطار الجسيمة التي يشكلها هذا الحلف على سلام وأمن شعوب المغرب العربي والعالم العربي، وحللنا التهديدات التي يمكن أن يجسدها أو أن يساهم في خلقها في إطار الأوضاع التاريخية الراهنة القائمة مشروع الربط القار بين اسبانيا والمغرب.

فمن المشروع، ومن المعقول إذن أن نطالب (نحن أيضا) بشروط لكي يصبح مشروع الربط القار بين المغرب واسبانيا مقبولا وبدون أخطار استراتيجية على شعوبنا.

خاتمة

وعلى غرار أدوات الاستعمار سابقا، وأدوات التبعية للامبريالية لاحقا، فإن الربط القار سيكون - في إطار الأوضاع القائمة حاليا في المنطقة - أداة إيديولوجية و فعالة في نشر وتعميق نماذج الاستهلاك التبعي داخل المغرب. فستنمو الحاجة في المغرب إلى مزيد من البضائع والخدمات التي

تنتجها وتروجها الامبريالية (وخصوصا منها الأوروبية الغربية).

وبقدر ما ستتعمق التبعية في المغرب، بقدر ما سيزداد التخلف داخله! وفي ارتباط بتقوية مصالح الامبريالية (الاقتصادية والسياسية والثقافية والاستراتيجية) داخل المغرب، تكبر «مصالحها الحيوية» (كما تقول الامبريالية) داخله، وتبعا لذلك تكبر مجهوداتها العملية من أجل إحكام سيطرتها عليه، ومن أجل إدماجه وتوظيفه في استراتيجياتها (الاقتصادية والسياسية والثقافية والعسكرية) الامبريالية! لأن القاعدة العامة هي أن تزايد مصالح الامبريالية داخل بلد ما، يقوي حاجتها إلى تقوية سيطرتها عليه! والمتضرر الأساسي من هذا الاستغلال ومن هذه السيطرة الامبرياليين سيكون لامحالة هو جماهير الشعب الكادحة والمهمشة! بينما طبقة المستغلين الكبار التبعية، فإنها بطبيعتها لا ترى من إمكانية لتنمية مصالحها سوى طريق تعميق تبعية مجتمعها للامبرياليات الغربية!

إن مشروع الربط القار بين المغرب واسبانيا سابق لأوانه. وان الأطراف والجهات المغربية التي تدافع على مشروع الربط القار تأخذ فقط بعين الاعتبار من جهة الأرباح والفوائد الاقتصادية التي يحتمل أن تجنيها طبقة الرسماليين الكبار في المغرب من هذا الربط القار مع أوروبا الغربية، ومن جهة ثانية الدعم الاستراتيجي الذي ستقدمه الامبرياليات الغربية للطبقة المهيمنة داخل المغرب لضمان استقرار واستمرارية النظام المجتمعي التبعي الحليف لها. ولكن، هل ما هو في صالح طبقة المستغلين (بكسر الغين) الكبار المغاربة هو أيضا في صالح عموم الشعب المغربي بطبقاته وفئاته الكادحة والمهمشة؟

أولا، ان الأرباح والفوائد الاقتصادية التي تتوخى الطبقة المستغلين الكبار جنيها من خلال هذا الربط القار مع أوروبا الغربية هي مجرد احتمال ترغب فيه. ولكن وجود هذه الأرباح والفوائد، وتحديد أهمية حجمها، مشروط بتعميق ارتباط وتبعية المغرب لأوروبا الغربية الى حد اندماجه الاقتصادي والسياسي والثقافي، بل القومي، داخلها! وحتى في حالة ثبوت وجود هذه الأرباح والفوائد الاقتصادية، تجدر الإشارة إلى أن ما يعتبر «ربحا» أو «فائدة» من زاوية مصالح طبقة المستغلين الكبار المغاربة هو في كثير من الحالات ضياع من زاوية مصالح الشعب الكادح الطموح الى التحرر من الإضطهاد ومن الاستغلال والتخلف! كما أن المردودية

الاقتصادية لهذا الربط القار كمشروع اقتصادي تبقى خلال المرحلة الحالية مشكوك في وجودها ، أو غير ثابتة ، أو مستبعدة ! حيث لا توجد في المرحلة الراهنة مبررات اقتصادية معقولة وكافية لتبرير تشييد هذا الربط القار (كما رأينا في الفصول 2 و 3 و 6) . بل الحسابات والأهداف الاستراتيجية للإمبريالية الغربية في منطقة غرب البحر المتوسط هي وحدها التي تبرر حاليا إنجاز مشروع الربط القار بين اسبانيا والمغرب (أنظر الفصلين 1 و 4) . وستكون هذه الامبرياليات الغربية في حالة تشييده هي المستفيدة الرئيسية منه . وما سيخسره الشعب المغربي في حالة تشييد الربط القار في إطار الأوضاع الراهنة يفوق بكثير تلك « الأرباح » أو « الفوائد » الاقتصادية المبتغاة التي تتهافت عليها طبقة المستغلين الكبار التبعية ! بل قد يخسر شعب المغرب أشياء لا تقدر بثمن ، مثل الاستقلال الوطني ، والأمن القومي ، والتوجه الاستراتيجي التحرري اللازم للخروج من التخلف ولتحقيق التنمية الاقتصادية ، وللإفلات من التبعية !

فإنشاء هذا الربط القار سيساهم بالضرورة في تعميق وإدامة تبعية المغرب الشمولية (اقتصاديا وثقافيا وسياسيا) للإمبرياليات الأوروبية الغربية والأمريكية .

ثانيا ، ان مختلف الامبرياليات لا تهدف من خلال تحالفاتها الاستراتيجية الى الدفاع عن حكام أو زعماء معينين ، ولا حتى عن دول أو أنظمة سياسية محددة في البلدان المسودة التبعية في « العالم الثالث » ، ولكنها في الجوهر تدافع أولا وأخيرا عن مصالحها الاستراتيجية الخاصة . وتجارب تاريخية متعددة عبر العالم ، مثل تجربة جنوب فيتنام بين الاربعينات والسبعينات (من القرن العشرين الميلادي) ، وتجربة نظام شاه إيران ، ونظام مركوس في الفلبين في الثمانينات ، وغيرها من التجارب كثير ، كلها تؤكد أن الامبرياليات لا تدافع في الحقيقة عن أصدقاء أو حلفاء معينين في البلدان المسودة التبعية داخل « العالم الثالث » ، وإنما تهتم فقط بالدفاع عن مصالحها الاستراتيجية الخاصة ! وكلما رأت الامبرياليات الغربية أن صيانة مصالحها الاستراتيجية تقتضي التخلي عن أحد اصدقاءها أو حلفائها في منطقة معينة ، فإنها لا تتردد في التضحية به !

وفي حالة تشييد هذا الربط القار بين المغرب واسبانيا في إطار الأوضاع المجتمعية الراهنة القائمة في المغرب العربي الكبير ، مع ما سيصاحب هذا التشييد بالضرورة من تقوية لهيمنة الامبريـاليات الغربية على منطقتي جبل طارق وغرب البحر المتوسط ، وفي حالة نشوب

توتر عالمي أو منطقي ، أو في حالة اندلاع « حرب عالمية » ، فمن المحتمل ، إن لم يكن من الأكيد ، أن تقدم الامبرياليات الأوروبية الغربية والأمريكية على استعمال هذا الربط القسار في خططها واستراتيجيتها الحربية ، دون استشارة شعب المغرب ، ودون الحصول على موافقته! ومن الممكن تماما في مثل هذه الظروف أن تلجأ إلى السيطرة المباشرة على المغرب ، أو إلى غزوه ، أو إلى احتلال شماله ، أو إلى استعماله - ولو ضد إرادة الشعب المغربي وضد مقاومته - في محاربة الكتلة الشرقية الاشتراكية ! ومن الممكن أن توظف المغرب كقاعدة عسكرية أو كخلفية استراتيجية (« Far South ») لتنفيذ خططها الحربية الهيمنية على منطقة البحر المتوسط وشمال افريقيا ومضيق جبل طارق ! وفي حالة وقوع مثل هذه الأخطار ، فإن مصير شعوب المغرب العربي ستتعرض لهلاك داهم !

وكل مغربي أو مغاربي يقف على مقربة من مضيق جبل طارق ، أو يعبره على ظهر سفينة ، أو على متن طائرة ، أو ينظر إليه على الخريطة ، عليه أن يتذكر جيدا ما كتبه المستشار في الأمن القومي الفرنسي المتخصص في « الحرب الشمولية » والمدير العام لأجهزة الاستخبارات ومكافحة التجسس الفرنسية (S.D.E.C.E) ألكسندر دو مارنش (Alexandre de Marenches) في سيرته الذاتية و وصيته الاستراتيجية (2) : « يجب على الولايات المتحدة الأمريكية أن تستولي ، وأن تتشبث بفكي الكماشة [ضفتي مضيق جبل طارق] : أي الجزر البريطانية والمغرب ، وذلك على الدوام ، ومهما حدث ، ومهما كان الثمن (7) ... وفي الحرب النووية ، نحتاج [نحن الأوروبيون الغربيون] إلى تسديد الضربات وكذلك الى تحملها . وفي هذا المجال ينقصنا ما هو أساسي . فالولايات المتحدة الأمريكية لها عمقها أو خلفيتها الاستراتيجية المسماة بالغرب البعيد (Far West) ، كما للروس شرقهم البعيد (Far East) . وبمقدورنا أن نجعل من بلدان المغرب العربي جنوبا بعيدا لنا (Far South) يعطينا نفس الحظوظ التي للقوتين العظميين (9) ... وأفكر أن صواريخنا النووية ستكون محفوظة أحسن في جبال تيبيستي [في جنوب ليبيا] ، والهوكار [في جنوب الجزائر] ، وأن مخازيننا الاحتياطية [من الصواريخ النووية] ستكون مدبرة بشكل مشترك في جبال الأطلس [في وسط المغرب] بدلا من أن تكون مخبأة تحت الأرض في بروفانس (Provence) [في جنوب فرنسا] (10) » !!!

فعلى كل عربي أن يتذكر أن غزو واحتلال واستعمار، ثم استيطان بلدان وقارات في العالم مثل أمريكا واستراليا وغيرهـا، يبدأ عموما ب «التبادل التجاري»، و «المساعدات» الاقتصادية والثقافية، ثم يتطور على امتداد الزمن الطويل عبر حصول القوى الاجنبية الاستعمارية أو الامبرياليـة على موطئ قدم صغير، أو على تسهيلات أو قاعدة عسكريـة، وقد يبتدي منها انتشار الغزو والتوسع، وقد ينتهي في آخر المطـاف بابـادة معظم السكان الأصليين للبـلاد المعنية!

فقد ظلت حرية شعب المغرب عبر التاريخ مقرونة ومشروطة بمقاومة ومواجهة الحملات المتوالية الهيمنية أو الاستعمارية الأتيـة من أوروبـا الغربية. وقد كتبت القبائل الأمازيغية (بابمازيغن) فـي المغرب صفحات بطوليـة رائعة في مجال الكفاح والمقاومة ضد المعتدين والغزاة. وإن هذه الحاجة الحيوية لصيانة الاستقلال والدود عـن الحرية ستظل ضرورية خلال الأزمنة الطويلة القادمة! وإن التفريـط في هذا الواجب القومي قد يزج بشعب المغرب في مرحلة تاريخية أشـد خطرا من مرحلة الاستعمارين الأخيرين الفرنسي والاسباني.

فكيف يمكن أن نقبل بأن يتحول مصير شعوبنا إلى شيء مشابه لمصير شعوب «الهنود الحمر» في القارة الامريكية، أو لشعوب السكان الاصليين لأستراليا، أو لجزر الجنوب الغربي من المحيط الهادي، أو غيرها من مناطق العالم، التي تعرضت للغزو والاستعمار والاستيطان والإبـادة؟! وما يجري اليوم أيضا في أزانيا (جنوب افريقيا) وفي فلسطين المحتلة يؤكد مثل هذه الأخطار التي لا زالت وستبقى قائمة! وإن الانتهازية، أو السذاجة في التعامل مع القوى الامبريالية، أو التهاون في مقاومتها ومواجهتهـا، يمكن أن يصبح بداية انتحار قومي!

فعلى كل مغربي ومغاربـي حر أن يعمل بهدف أن لاتسمح أبدا شعوب المغرب العربي (والعالم العربي) لأيـة دولة، أو قوة، أو جهاز، لا من أوروبا الغربية، ولا من أمريكا الشمالية، ولا من اية جهة أجنبيـة، بأن تحصـل على أي موطئ قدم في شمال إفريقيا (وفي عموم العالم العربي)! أبدا! أبـدا!

انتهى

فبراير 1988

ملاحظة طارئة : بينما أضع اللمسات الأخيرة على هذا الكتاب ، سمعت بأسى واكتراث على أمواج إذاعتي ب.ب.سي (BBC) من لندن و إ.ر.إف.ئي (R.F.I.) من باريس في يوم 3 فبراير 1988 على الساعة 18 خبرا يقول : « ان سفير المغرب لدى الولايات المتحدة الامريكية في واشنطن محمد بركاش تقدم رسميا وعلنية بطلب يطلب فيه من الولايات المتحدة الامريكية أن تنقل الى المغرب القاعدة العسكرية الأمريكية الموجودة في طوريخون بالقرب من مدريد ، وهي القاعدة التي تحتوي على 72 طائرة أمريكية مقاتلة - مقنبلة من نوع ف 16 ، والتي ظلت اسبانيا خلال قرابة سنة ونصف تتفاوض بحزم مع الولايات المتحدة الامريكية بهدف جلائها عن التراب الوطني الأسباني. وطالب سفير المغرب بأن تعامل الولايات المتحدة الامريكية دولة المغرب كحليف ممتاز لحلف شمال الأطلسي » .

وذكرت الإذاعتان أنه « توجد في المغرب قاعدات عسكريتان أمريكيتان على الأقل ، وأهمهما موجودة في سيدي سليمان » . وقالت أن « مناورات عسكرية أمريكية - مغربية جوية - بحرية - برية ، تنظم في شهر دسمبر من كل سنة على التراب الوطني المغربي تحت إسم « نَسْر إفريقيا » ، ويشارك فيها قرابة 5000 10 عسكري ». وذكرت أن دولة المغرب تسعى للحصول على أسلحة من الولايات المتحدة الأمريكية ، من دبابات ، وطائرات ، وطائرات عمودية ، الى أجزاء . وقالت أن المغرب يمنح للقوات الأمريكية منذ العديد من السنوات تسهيلات عسكرية للتوقف و للتزود و للإصلاح ، وكذلك في مجال المواصلات اللاسلكية .

وفي يوم الغد 4 فبراير 1988 أضافت إذاعة بي. بي. سي (B.B.C) على الساعة 13 : « أن سفير المغرب عبر على رغبة دولة المغرب في مناقشة اتفاقية جديدة مع حلف شمال الأطلسي » . ولا نعلم هل توجد « اتفاقية » قديمة في هذا الشأن . وقالت بي. بي. سي من جهة أخرى أن كاتب الدولة الامريكي في الشؤون الخارجية جورج شولتز (George Shultz) صرح أن « الولايات المتحدة الامريكية تفضل موقعا في أوروبا لطائراتها ف 16 » .

وفي يوم الجمعة 6 فبراير 1988 ، نشرت بعض الجرائد المغربية خبرا لـ « وكالة المغرب العربي » المغربية تقول فيه ، وباقتضاب كبير ، أن : « حكومة المغرب تكذب ما قالته وكالات الاخبار الفرنسية عن المغرب ». ولكن التاريخ الحديث للمغرب يعلمنا أن تكذيب أو جهل الحكومة لشيء ما لا يعني دائما وبالضرورة أنه غير موجود . لهذا يبقى ارتياب الملاحظين قائما .

فهل ستتطور الأحداث في منطقة المغرب في الاتجاه الذي خشيناه ونبهنا ضده في هذا الكتاب ؟!

الهوامش

(1) Maximilien Rubel, Le Monde Diplomatique, décembre 1986, p. 30.

(2) تعريف : « تتكون طبقة المستغِلين (بكسر الغين) الكبار أولا من الذين يملكون أو يتحكمون في قدر كبير نسبيا من وسائل الإنتاج (سواء كانت فلاحية أم صناعية أم عقارية أم تجارية أم مصرفية أم مالية أم خدماتية)، فيلجؤون إلى شراء قوة عمل عدد من الكادحين، وإلى تشغيلهم على هذه الوسائل، ويملكون أو يتحكمون في استعمال فائض القيمة (أو الريع العقاري أو الربح أو الفائدة) الذي ينتجه الكادحون المستغَلون (بفتح الغين) المشَغَّلون لديهم (أم لدى غيرهم).

وتتكون ثانيا طبقة المستغِلين الكبار من الذين قد لا يملكون بالضرورة وسائل إنتاج محددة، ولكنهم يشاركون في تنظيم أو إدارة أو مراقبة عملية الاستغلال، فيشاركون بالتالي في اقتسام فائض القيمة المجتمعي الإجمالي، ويحصلون منه على نصيب كبير نسبيا (على شكل ريع، أو ربح، أو فائدة) أو على شكل امتيازات من نوع آخر)، وذلك سواء على صعيد وحدة انتاجية أو خدماتية محددة، أم على صعيد الدولة أو بعض مؤسساتها ». (عبد الرحمن النهضة، « تحديد طبقات المجتمع »، في الأسبوعية « المسار »، الأعداد 42، 44، و 46، بتواريخ : 1986.10.4، و 1986.10.18، و 1986.11.1).

(3) Alexandre de Marenches, « Dans le secret des princes », Edition Stock, 1986.

(4) المصدر السابق، ص 311.

(5) المصدر السابق، ص 312.

(6) المصدر السابق، ص 314.

(7) المصدر السابق، ص 322.

(8) المصدر السابق ، ص 348.

وحول الموقع الاستراتيجي للمغرب ، نذكر هنا ببعض نتائج ندوة حوار منظمة من طرف قسم القانون الدولي لكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بجامعة محمد الخامس بالرباط - المغرب، تحت إشراف الاستاذ هنري هور (Henry Moore)، خلال 13و14 ابريل 1987. وقد ناقشت موضوع : « العلاقات بين المغـــرب والولايات المتحدة الامريكية ». وتناولت قضايا متعددة، منها مدى إمكانية تمتّع المغرب ب :« ريْع استراتيجي (Rente stra-tégique-) » نتيجة لموقعه الجغرافي، وفكرة « تحالف ذو امتياز بين المغرب والولايات المتحدة الامريكية » ! وفي إطار هذه الندوة عبر الاستاذ عبد الله ساعف (A. Saaf) على اعتقـــاد بعتبر أن المغرب يحتل موقعا جغرافيـــا أكثر أهمية من موقع اسبانيا وتركيا ، باعتباره « نقطة تراجع استراتيجي» ! وأجمع المحاضرون على « أن المساعدات العسكرية والاقتصادية التـــي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية للمغرب لا زالت ضعيفة، ولكنها تتطور باستمرار في اتجاه تقويتها خاصة منذ وصول رونالد ريغان (Ronald Reagan) الى الرئاسة الأمريكية ».

واعتبر الاستاذ بن علال « أن الإرادة الأسبانية في تقليص التواجد العسكري الأمريكي على ترابها الوطني ، تفتح إمكانيات جديدة في العلاقات بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية »! وركز الاستاذ هنري هور على دراسة « سياسة تحويل المؤسسات الإقتصادية من القطاع العام الى القطاع الخاص [بالمغرب، وهي السياسة التـــي توصي بها الولايات المتحدة الامريكية كأحسن نظام فعال في التنمية الاقتصادية] وتأثيرها على المؤسسات السياسة في شمال إفريقيا ». وأجمع المحاضرون على « أن الاحزاب السياسية في المغرب ، بجميـــع اتجاهاتها ، تعتبر أن المغرب لا يحصل على المساعدات الملائمة لموقعه ، خاصة في قضية الصحراء ». المصدر :

La revue « Maghreb - Machrek », N° 117, 1987, p. 91 - 93.

ونلاحظ بشكل إجمالي أن أطروحات « مارنش ونتائج هذه الندوة (المنعقدة في الرباط) يسيران في نفس الاتجاه .

أما الندوة الدولية التي نظمها في مراكش خلال 13 أكتوبر 1987 « مركز الدراسات الاستراتيجية الدولية » الأمريكي تحت رئاسة

هنري كيسنجر (H. Kissinger) ، فإننا لم نعثر في وسائل الاعلام المغربية على تقرير عن مضمونها !

(9) أحداث مكة : بين 20 نونبر 1979 و 4 دسمبر 1979 ، وقعت انتفاضة شعبية في كثير من مدن السعودية ، وليس فقط في مسجد مكة وحده (كما إدعت معظم وسائل الاعلام) . وإبان هذه الأحداث كان ألكسندر دو مارنش لا يزال مسؤولا على المخابرات الفرنسية. وقد لعب دورا بارزا في تنظيم قمعها! وكان الوزير الأول السعودي نايف بن عبد العزيز يقيم علاقات مع أ. دو مارنش. وبعد يوم من المعارك ، أصبحت نخبة الجيش السعودي (أي الحرس الوطني) متجاوزة. وكان الثائرون يتكونون على الأقل من 1500 ثائر مدرّب . وقد إنفجرت قنبلة داخل القصر الملكي في الرياض . وربما أن الثائرين كانوا يعتقدون أن تركيز الجيش النظامي على مسجد مكة سيترك لهم حرية الحركة في باقي مدن السعودية . وقد طلب الملك خالد شخصيا من الرئيس الفرنسي ڤاليري جيسكار ديستان (V.G. d'Estaing) أن يقدم له مساعدة عسكرية فرنسية عاجلة ، لأن الامريكيين كانوا منشغلين بقضية إيران آنذاك . وفي 23 نوفمبر بدأ التدخل المباشر للقوات الفرنسية (وأبرزها : Brigade Anti Commando (B.A.C.), Groupe d'Interven-tion de la Gendarmerie Nationale francaise (G.I.G.N), (Groupe de Liaison Aérien Interministeriel (G.L.A.I.M.). وكانت هذه القوات الفرنسية هي التي تقود الجنود السعوديين ، وتضع الخطط والتكتيكات لهم . واستوردت بسرعة من فرنسا قنابل غازية خاصة (قال البعض عنها أنها مُنَوِّمة أو مشلة للأعصاب) . وقد تطلبت السيطرة على الطابق الأرضي للمسجد خمسة أيام من المعارك . وبعد 13 يوما من القتال ، بلغ عدد القتلى 5 000 قتيل (حسب المصادر الفرنسية) . ومباشرة بعد إنتهاء قمع هذه الانتفاضة ، زادت السعودية بشكل كبير في مشترياتها الأسلحة من عند فرنسا . وتقدر مشتريات السعودية من الاسلحة بعشرات الملايير من الدولارات الأمريكية في كل سنة . المصدر :
L' hebdomadaire « Le Point », du 7 avril 1980.

(10) في مجال تبادل الضربات النووية ، كتب روبرت ماكنامارا (Robert McNamara) ، وهو الذي كان على رأس البنتاغون (Pentagone) و وزارة الدفاع الأمريكية في عهد الرئيس جون فيتز جيرالد كينيدي (John F. Kennedy) ، كتب : « لا يمكن أن يتخيل سيناريو ضربة نووية أولى ، إلا من هو أحمق » ! لأن كل تقدم تكنولوجي يتوصّل عليه ليبلوغ

التفوق النووي، يدركه الخصوم بسرعة! ولأن الضربة النووية المضادة، لا يمكن أبدا توقعها، ولا يمكن إتقاءها، فتكون دائما قاتلة ومبيدة! وبالتالي، فإن التفكير في إمكانية اللجوء إلى ضربة نووية أولى غير وارد تماما! المصدر:

Général Georges Buis, dans Le Monde Diplomatique, fevrier 1988, p. 19, c.2 et c.3, dans son rapport sur le livre: Robert McNamara: «Plaidoyer, prévenir la catastrophe nucléaire», Hachette, Paris, 1987.

(11) أ. دو مارنش، المصدر السابق الذكر، ص 331.
وكان الأميرال الفرنسي هوغ (Hughes)، رئيس وفد طلبة «معهد الدراسات العليا في الدفاع الوطني» الفرنسي (I.H.D.N) قد صرح في حفل رسمي تكريما له بمراكش: «نريد المغرب، إلى جانب الغرب، بصحراءه! نحن مع المغرب، لأننا نجد فيه المساندة والدعم، خاصة بصحراءه». المصدر:
«Le Matin du Sahara», 15 fevrier 1988, N°6240, p.2.

(12) أ. دو مارنش، المصدر السابق، ص 331.

(13) يقدر عدد القواعد العسكرية الامريكية ب 400 قاعدة موزعة على 35 بلدا عبر العالم. المصدر:
QUID, 1982, م. 1359, c.3.

(14) المسار، العدد 60، 14 مارس 1987.

(15) نفس المصدر السابق.

(16) المصدر: إذاعة لندن (B.B.C) في النشرة الإخبارية ليوم الأربعاء 2 سبتمبر 1987.

(17) وبهذا الصدد نختلف مع عبد السلام المؤدن الذي يصف الدولة ب «الوطنية» دون مراعاة الشروط اللازمة لاستحقاق هذا الوصف (أنظر مقاله: «مفهوم الدولة المغربية الحديثة»، في «أسوال»، أعداد 327، 328 و 329). وبشكل عام، فإن الدولة التي تكون تبعية للإمبريالية، والتي تعمل من أجل تعميق هذه التبعية، وذلك ولو عبر التفريط في مصالح الشعب والوطن، لا يصح وصفها ب «الوطنية». بل من ميزات الدولة «الوطنية» الحقيقية، أنها تكافح ضد جميع أشكال سيطرة الامبريالية، وتعمل من أجل تشييد استقلال وطني اقتصادي - ثقافي - سياسي.

(18) إلى جانب إذاعة وتلفزة الدولة (وهما من نوع: «كل شيء على أحسن ما يرام في البلاد!») واللتان لا تكتسبان أية مصداقية في نشراتها

« الاخبارية » ، توجد أيضا « إذاعة البحر المتوسط - ميدي 1 » (Radio Méditerranée - Midi 1) التي تبث برامجها من طنجة باللغتين الفرنسية والعربية في اتجاه بلدان المغرب العربي الكبير ، وهي إذاعة في ملكية رساميل فرنسية ومغربية (عمومية وخاصة) . وتقوم هذه الإذاعة أساسا بدور بوق للفرنكفونية (Francophonie) ، وللدعاية الإيديولوجية الرسمالية ، وتدافع في مواقفها ونشراتها الاخبارية وتأويلاتها وتعاليقها على المصالح الامبريالية والرجعية والصهيونية . وتخوض حربا دعائية ضد الشعوب والدول الاشتراكية . ولا تكتسي هذه الإذاعة أية قيمة جدية من ناحية الأخبار ، لأنها لا تكسب شبكة عاملة من الصحافيين ، ولأنها تكتفي بتكرار ما تذيعه الإذاعات الغربية الكبرى (لندن ، واشنطن ، كولونيا ، باريس ...) ، وتسكت تماما عن الأحداث الهامة الجارية داخل المغرب ، وخاصة منها تلك التي يكون التعريف بها غير مرضي بالنسبة لدولة المغرب أو بالنسبة للإمبريالية الفرنسية ، أو لهما معا ، ومن كبير الاحتمال أن تسير القناة التلفزية الثانية في المغرب في نفس إتجاه « إذاعة ميدي 1 » . فقد منحت الدولة هذه القناة الى القطاع الخاص ، وبالتحديد لـ : « شركة دراسة وإنتاج برامج مرئية مسموعة (SOREAD) » . ويتكون رسمالها من رساميل مغربية في مجالات البنك والتأمين وغيرهما (BMCE ، SMDC ، BMCI ، Al Amane ، ONA ، Al Watania ، SOMED ، SOPAR ، CIMR) ، وكذلك من رساميل فرنسية وكندية (Bouygues - TF1 ، Sofirad ، Vidéotron) .

أما القنوات التلفزية الأوروبية الغربية التي تلتقط داخل المغرب منذ عدة سنوات ، فإن الدولة هي التي تتحكم في إعادة بثها داخل المغرب الى حد الآن . حيث تلتقطها من الأقمار الاصطناعية ، ثم تعيد بثها في المناطق التي تريد . وإذا أرادت الدولة ، فبإمكانها أن تفعل نفس الشيء مع التلفزات العربية . ويظهر أنها الى حد الآن لا ترغب في ذلك .

(19) يبلغ مجموع العناوين الأجنبية (من الصحف والمجلات) التي توزع داخل المغرب 1023 عنوانا . منها 597 من فرنسا ، و 69 من ألمانيا الغربية ، و 32 من ابريطانيا ، و 26 من إيطاليا ، و 13 من اسبانيا ، و 10 من سويسرا ، و 7 من قبرص ، و 4 من هولاندا ، و 3 من بلجيكا ، و 1 من النرويج (بالفرنسية) ، و 54 من الاتحاد السوفياتي ، و 5 من الولايات المتحدة الامريكية ، و 6 من الصين الشعبية ، و 50 من لبنان ، و 50 من مصر ، و 29 من السعودية ، و 23 من الكويت ، و 21 من تونس ، و 9 من سوريا ، و 7 من الإمارات ، و 6 من العراق ، و 1 من اليمن الشمالي ، ... (المصدر :

« الاتحاد الاشتراكي »، 21 فبراير 1988، العدد 1661، ص 4، دون ذكر مصدر هذه الإحصاءات). ولكن عدد النسخ المباعة سنويا من كل نشرة داخل المغرب، هو الذي يمكن أن يعطي صورة واضحة عن التفوق الهائل للنشرات الأوروبية الغربية عموما، والفرنسية خصوصا، على كل النشرات الأخرى، بما فيها العربية.

(20) لكن دفاعنا عن عمقنا الاستراتيجي العربي، لا يمنعنا من اعتبار تعدد وتنوع مكونات القومية العربية، ومن الانتباه إلى اضطهاد بعضها، وطمس هويتها (أنظر الهامش 123).

(21) Laurence Toubiana, Le Monde Diplomatique, Aout 1986

(22) فيما يخص تعريف « الفلاحين الفقراء » و « الفلاحين الصغار » و « الفلاحين المتوسطين » ، و « المعمرين الجدد » و « ملاكو الاراضي الكبار »، أنظر: عبد الرحمن النهضة، « تحديد طبقات المجتمع »، الصمار، أعداد 42، و 44، و 46، بتواريخ 4.10.1986، و 18.10.1986، و 1.11.1986.

(23) على خلاف بعض الأطروحات، مثل أطروحة عبد السلام المودن الذي كتب: « البرجوازية المغربية السائدة، في حقيقتها، هي في نفس الوقت طبقة وطنية وغير وطنية. إنها وطنية لأنها مرتبطة عضويا بالمغرب، الذي هو وطن المغاربة أجمعين، بغض النظر عن أصولهم الطبقية (...) ونفي صفة الوطنية على البرجوازية المغربية، معناه نفي وجود وطن للمغاربة » (المصدر: « أنوال »، 25 يونيو 1987، العدد 349، ص 9). ونعتقد من جهة أولى أنه من غير الصحيح حصر معنى « الوطنية » في حدود مضمون جغرافي أو سكني؛ ونعتقد من جهة ثانية أن المغرب في الواقع ليس فعلا وطنا للمغاربة أجمعين بغض النظر عن أصولهم الطبقية، بل هو نوع من الاحتكار لطبقة المستغلين الكبار ولحليفتها الامبريالية، حيث أن جزءا من جماهير الشعب محرومة من التمتع بمجمل حقوق المواطنة الأساسية. وكيف يمكن لعبد السلام المودن أن ينفي هذه الحقيقة، وهذا بالذات في الوقت الذي لا يزال هو فيه معتقلا منذ إثنى عشر عاما وذلك عقابا على أفكاره وعلى طموحاته لخدمة وطنه؟!

(24) « La Vie Economique », N° 3398, du 15 mai 1987, p.7-9.

(25) Le Monde, N° 13 219, du 30 juillet 1987.

(26) Cedies- Informations, N° 1563, du 31 janvier 1987.

Cedies - Informations, N° 1577, du 9 mai 1987. (27)

وقد بلغ حجم مبادلات السلع في موانئ المغرب بالأطنان 32 951 770 طن في سنة 1986، و 34 733 333 طن في سنة 1987، أي بزيادة 5,4%. ويتوزع هذا الحجم حسب طبيعة المواد كما يلي (بالأطنان):

اللوحة 7: حجم المبادلات عبر موانئ المغرب خلال سنتي 1986 و1987:

1987	1986	
11 324 143	9 969 808	بضائع مختلفة
16 995 888	17 197 848	معادن
6 413 302	5 784 114	مواد نفطية
34 733 333	32 951 770	الجمع

المصدر: La Vie Economique, 26 fevrier 1988, p. 16

(28) إذا نظرنا إلى حركة مرور السلع والأشخاص عبر موانئ فرنسا المطلة على مضيق بادو كالي (Pas de Calais)، سنجد (في سنة 1979) المقادير التالية:

اللوحة 8:

	السلع العابرة بالأطنان	عدد الأشخاص العابرين
دانكيرك Dunkerque	32 883 217	8 197 615
كالي Calais	5 676 478	5 824 550
بولوني Boulogne-sur-mer	3 358 567	1 201 948
لوتريبور Le Tréport	157 924	182 759
الجمع	42 076 186	15 506 872
ديبيب Dieppe	1 360 573	1 322 947
فيكامب Fecampe	178 839	52 337
لوهافر Le Havre	63 216 454	15 288 454
روين Rouene	10 714 355	22 939
الجمع	117 546 407	25 765 797

المصدر: QUID, 1982, p. 1420

(29) مرّ عبر التراب الوطني الاسباني خلال سنة 1986 قرابة 750000 مهاجر من العمال والتجار المغاربة العاملين بالخارج (جريدة «العلم»، 24 أكتوبر 1987، ص 3). ومرورا من سنة 1985 الى سنة 1986، إزداد إقبال العمال المهاجرين المغاربة على استعمال الطائرة في سفرهم بنسبة 24 % (عن: «L'Opinion», 26 octobre 1987).

(30) «Maroc Soir», N°5444, 12 octobre 1987

(31) « العلم »، 15 اكتوبر 1987.

(32) « العلم »، 18 اكتوبر 1987، ص 9.

(33) الأنفاق اليابانية هي: 1) شيمونو زيكي (Shimonoseki) وطوله 11 كيلومتر. 2) شين كانمون (Shin-Kanmon)، وطوله 18,7 كيلومتر، وقد تشيّد في سنة 1974. 3) سايكان (Seikan)، وطوله 53,85 كيلومتر، ويخوق نفق بحر المانش (Manche) بقرابة 2 كيلومتر. وطوله المحفور تحت البحر يبلغ 23,3 كيلومتر، ويقع في 240 متر تحت سطح البحر، وفي 100 متر تحت قاع البحر! ويبلغ قطر النفق 9,6 متر، ويتوفر على سكتين حديديتين من سعة 1,435 متر. وقد بدأ تشييده في سنة 1971، وانتهى في سنة 1982. وبلغ ثمنه 8 000 مليون فرنك فرنسي، أي بمعدل 150 مليون فرنك فرنسي للكيلومتر.

المصدر: Quid, 1982, p. 1421, c. 1.

(34) كشفت الوكالة نوفوستي (Novosti) بمناسبة الذكرى العشرينية لحرب جوان 1967 أن الطيران الأمريكي ساند خلال هذه الفترة الطيران الإسرائيلي بالمشاركة جزئيا في القتال. المصدر: غسان سلامة، في نشرة تصدرها « إدارة المستندات الفرنسية »:

« Monde Arabe, Maghreb-Machrek », (La Documentation francaise), juillet-Aout-septembre 1987, N° 117, p. 40.

بينما أقام الاتحاد السوفياتي « قنطرة جوية » في سنة 1967 لإعادة تسليح الدول العربية.

وفي سنة 1970، بعث الاتحاد السوفياتي الى مصر طائرات مقاتلة وطيارين لدعمها في مقاومتها ضد إسرائيل. المصدر: هيلين كارير دونكوس (Hélène Carrère d'Encausse) في:

Maghreb-Machrek, N° 117, p. 9.

وخلال حرب أكتوبر 1973 بين مصر وإسرائيل، تخوفت الولايات المتحدة الأمريكية من تدخل قوات عسكرية سوفياتية لمساعدة الجيش المصري الثالث المحاصر من طرف القوات الاسرائيلية، فأقدمت على وضع بلدها في حالة استنفار نووي استعدادا للتصدي للاتحاد السوفياتي. المصدر:

Jean Louis Duclos, dans « Maghreb-Machrek », N° 117, p. 83.

(35) Georges Buis, Le Monde Diplomatique, octobre 1987, p.8, c.5.

(36) تجدر الإشارة هنا الى أنه فيما يخص وثيقة «جامعة الدول العربيـة» التي تنص على ضرورة الدفاع المشترك لمجمل الدول العربية في حالة تعرض أية واحدة منها لاعتداء أجنبي، فإن الدول العربية المحافظة تصـر على تطبيقها فقط ضد إيران في حربه مع العراق، ولكنها لم تقبـل تطبيقها في حالة غزو لبنان في جوان 1981 من طرف الكيان الصهيوني، واستمراره في احتلال جنوبه، وفي حالة قصف الطيران الصهيوني لمقـر قيادة منظمة التحرير الفلسطينيـة في عاصمة تونس في 1 أكتوبر 1985، وفي حالة قصف الطيران الصهيوني في سنة 1981 للمركز النووي العراقي لتوليد الطاقة الكهربائية، وفي حالة الاعتداءات العسكرية الأمريكيـة المتكررة ضد ليبيـا في غشت 1981، وفي سنة 1985، و 1986، إلى آخره.

(37) تقدر خلال سنة 1983 أعداد أفراد القوات البحرية بـ 8 000 في الجزائر، وب 20 000 في مصر، وب 6 500 في ليبيـا، وب 6 000 في المغـرب، وب 2 600 في تونس، وب 320 في موريطانيا.

(38) بعدما ذهبت أجزاء هامة من الأساطيل البحرية الأمريكية والفرنسيـة المرابطة في البحر الأبيض المتوسط وفي المحيط الهادي الى منطقة الخليج العربي - الإيراني (وقد بلغ مجموعها هناك في سنة 1987، 33 سفينـة حربية للولايات المتحدة الأمريكية، و 12 لإنجلترا، و 15 لفرنسا)، وذلك بدعوى «حماية السفن التجارية وإزالة الألغـام من مياه الخليـج»، والضغط على إيران، أقدمت ألمانيا الغربية (في 3 أكتوبر 1987)، ولأول مرة بعد إنتهاء «الحرب العالمية الثانية»، الى إعلان: «أن قواتهـا البحرية ستقوم في البحر الأبيض المتوسط بتعويض قوات حلف شمـال الأطلسي المتغيّبة عنه»!

(39) Michael T. Klare, chercheur à l'« Institut for policy Studies » américain, dans son article : « une nouvelle doctrine de contre insurrection », dans « Le Monde Diplomatique, Avril 1981.

(40) للولايات المتحدة الأمريكية تواجد عسكري مكثف في الشرق الأوسـط العربي. وأبرزه يتجلى في أسطولها السادس في البحر المتوسط، وفي أسطولها السابع المرابط في المحيط الهادي وفي الخليج العربي-الإيراني.

ويتكون الأسطول السادس من: 2 حاملة للطائرات (200 طائرة تقريبا)، و 20 سفينة حربية، وما بين 5 و 7 سفينة برمائيـة، وعدة غواصات (وبعضها مجهز بصواريخ ذات رؤوس نووية). وتتضمن قوات إنزال مكونة من لواء «المارينز» (800 1 عسكري تقريبـا)

مجهزين بدبابات، وسيارات مدرعة، وسلاح المدفعية، وطائرات عمودية... فتتوفر على قدرة على الهجوم من البحر، ومن الجو، وعلى الانزال فوق الأرض.. وتتمركز وسائل صيانتها في موانئ وقواعد حلف شمال الأطلسي الموجودة خصوصاً في البلدان المطلة على شمال البحر المتوسط.

وفي المحيط الهادي بالقرب من الخليج، تبحر باستمرار حاملة طائرات، وسفن سطحية، وغواصات.

وترسو باستمرار بالقرب من البحرين «قوات الشرق الأوسط (Mideast-Force)» الأمريكية، وتتكون من وحدة قيادية و5 سفن حربية.

إضافة إلى هذه القوات الأمريكية المذكورة، توجد في المملكة العربية السعودية وحدة عسكرية أمريكية مكونة من 500 عسكري أمريكي تقوم بتوظيف طائرات التزود بالوقود في الجو، وبتشغيل الطائرات الرادارية «إيواكس» (AWACS) التي إشترتها السعودية بستة (6) ملايير من الدولارات الأمريكية من عند الولايات المتحدة الامريكية في سنة 1981. ورغم إنتهاء أجل التدريب المحدد، فقد أجّل في سنة 1986 رحيل هؤلاء العسكريين الأمريكيين المدرّبين بسبب عجز (؟!) وحدات الجيش الملكي السعودي على تسيير واستعمال طائرات الإيواكس (AWACS). ويقدر بعض الخبراء الامريكيين أن وقتا طويلا يدوم عدة سنوات أخرى (؟!) سيكون ضروريا لتكوين وتدريب الأطر السعوديين القادرين على تشغيل الإيواكس (AWACS).

وفي لبنان، في مصر، توجد منذ سنة 1982، وتحت غطاء «قوات المراقبة الدولية» (Force Multinationale d'Observation)، توجد الفرقة العسكرية (division) الـ 82 المحمولة جوا، والفرقة العسكرية الـ 101 للإقتحام، والفرقة الـ 9 الخفيفة للمشاة. وبالإضافة إلى الـ 800 عسكري المكونين لهذه الكتيبة (bataillon)، يوجد أيضا 500 عسكري أمريكي يعملون في تموينات (Logistique) وحدات «القوات الدولية للمراقبة».

ويوجد أيضا 1500 عسكري أمريكي داخل بعض الدول العربية يعملون كمرشدين أو كمكونين عسكريين أو كخبراء في الصيانة.

وفي الخليج العربي - الايراني، يوجد (في بداية سنة 1988) من السفن الحربية: 33 للولايات المتحدة الأمريكية، و15 لفرنسا، و12 لإنجلترا.

وفي سنة 1983، وضعت الولايات المتحدة الامريكية مجمل قواتها في هذه المنطقة تحت قيادة المحور السادس في قيادتها العسكرية

المركزية (Central Command = CENTCOM). وتكون هذه القوات الشكل الجديد لـ « قوات الانتشار السريع » (Rapid Deployment Joint Task Force = RDJTF = RDF).

وكانت الولايات المتحدة الامريكية قد كونت « قوات التدخل السريع » الامريكية في سنة 1980 بعد أحداث: سقوط نظام حليفهم شاه إيران في سنة 1979، والانتفاضة الشعبية في السعودية (والتي دامت من 20 نوفمبر إلى 5 ديسمبر 1979، وشملت عدة مدن من المملكة، واحتل خلالها مسجد مكة وقتل فيها 5000 ثائر)، ودخول القوات السوفياتية الى افغانستان. وكان الرئيس الأمريكي جيمي كارتر (Jimmy Carter) قد أكد علنية في يناير 1980 وجود « مصالح حيوية » لأمريكا في هذه المنطقة التي تشمل 22 بلدا، وأعلن عن التزام بلاده ب « الدفاع عن الطرق البحرية »، وب « ضمان استقرار دول المنطقة ضد التهديدات الخارجية، بكل الطرق الملائمة، بما فيها الوسائل العسكرية ». وقد إستمر خلفه الرئيس رونالد ريغان (Ronald Reagan) في تطوير هذه الاستراتيجية وتنمية القوات العسكرية المخصصة لها.

وفي حالة الطوارئ، وعند الضرورة، يمكن أن يشارك في العمليات في هذه المنطقة 300 000 عسكري أمريكي من مختلف الفيالق العسكرية الموضوعة تحت قيادة « سانتكوم (centcom) » التي يوجد مركز قيادتها في فلوريدا (Floride) في أمريكا. وغالبية هذه القوات التابعة لـ « سانتكوم (centcom) » متمركزة داخل الولايات المتحدة الامريكية. وهدف « سانتكوم » هو التدخل بقوة لمساعدة الأنظمة الحليفة أو الصديقة للدفاع عن نفسها ضد ثورات داخلية، أو للدفاع عن جيرانها الموالين للغرب، أو لضمان استمرارية سيلان النفط العربي والايراني نحو الغرب، أو لمواجهة تدخل سوفياتي محتمل في المنطقة، أو لحماية اسرائيل من إنهزام عسكري.

المصادر:

- Mark A. Heller, Middl East Military balance, 1985
- Jaffee Center for Strategique Studies, Tel Aviv university.
- The Jerusalem Post, Westview Press, 1986, p. 303-311.
- Jean Louis Duclos, Maghreb - Machrek, N° 117, p. 80 - 83.

الربط الغـار

- Hugh Lucas, in Jan's Defense Weekly, 9 mai 1987, p. 865.
- La revue « Le Point », du 7 avril 1980.
Salim Turquié, et aussi Claude Julien, dans: Le Monde Diplomatique, fevrier 1980. (41)

(42) هذا حسب جريدة « القبس »، ونقلا عن الدورية الألمانية الغربيـــة « اشترن (Stern) ». أما حسب المجلة الفرنسية (اليهودية) « نوفيل أوبسرفاتور (Le Nouvel Observateur) »، فإن مبيعات فرنسا مـــن الأسلحة قد بلغت 4 800 مليون دولار أمريكي في سنة 1986. بينما بلغت مبيعات الولايات المتحدة الأمريكية في نفس السنة 10 500 مليون دولار أمريكي، والاتحاد السوفياتي 9 800 مليون دولار أمريكي. المصدر Le Nouvel Observateur, N° 1201, du 13 au 19 novembre 1987, p. 31.

(43) جريدة « القبس »، العدد 480، ليوم 21 سبتمبر 1986، ص 14.

(44) في قرابة سنة 1982، تقدر أعداد أفراد بعض الجيوش العربية بحوالـــي: 150 000 عسكري للمغرب؛ 9 100 لموريطانيا؛ 170 000 عسكري للجزائر؛ 35 000 عسكري لتونس؛ 73 000 عسكري لليبيا؛ 445 000 عسكري لمصر؛ 58 000 للسودان؛ 62 500 للصومال؛ 51 500 للسعودية؛ 400 000 لسوريا؛ 70 000 للأردن؛ 640 000 للعراق؛ 12 000 للكويت؛ و للإشارة يبلغ عدد أفراد جيش إسرائيل 350 000 عسكري.

وبشكل عام، فإن عدد افراد جيش ما، لا يكفي للفوز بالإنتصـــار. فأبرز الميزات التي تحدد فعالية كل جيش هي خصوصا: معنوياته، وقيّمه، وطموحاته، ونوعية قيادته، وانضباطه، وجودة تسليحه، وتكوينه، وتدريبه.

(45) وقعت رسميا الولايات المتحدة الأمريكية معاهدة « تحالف استراتيجي » مع اسرائيل. ولا نعرف إلى حد الآن مضمون معاهده هذا التحالف. ومن المعروف على كل حال أن أمريكا تقدم بسخاء كبير لإسرائيل مجمل ما تحتاجه من مساعدات اقتصادية ومالية وعسكرية وتكنولوجية وعلمية وإعلامية... ومما لا شك فيه أن معظم موانئ ومطارات الكيان الصهيوني مفتوحة عند الحاجة أمام الأساطيل والقوات العسكرية التابعة لأمريكا ولدول حلف شمال الأطلسي.

ومن الثابت لدى عموم الملاحظين أن الدول الغربية، وخاصـــة الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا، وفرنسا، وألمانيا الغربية، مكّنت

الكيان الصهيوني (وكذلك وفي نفس الوقت الكيان العنصري (Apartheid) في جنوب إفريقيا) من الحصول على الإمكانات اللازمة لصناعة قنابل ذرية ونووية. فقد كتب مثلا الجنرال الفرنسي جورج بويس (Georges Bois) : « لا يحق لفرنسا، وأكثر من أي بلد آخر، أن تشكك بشكل معقول في توفر إسرائيل على السلاح الذري » (المصدر:

Georges Bois, dans Le Monde Diplomatique, fevrier 1988, p.19, c.1.

فمن المعروف، ومن المفضوح، أن الدول الغربية الامبريالية قدمت جميع المساعدات اللازمة لتمكين الكيان الصهيوني من الحصول على القنبلة الذرية، وذلك ليس فقط عبر خرق القوانين الدولية وقرارات الأمم المتحدة التي تدعي هذه الدول الامبريالية احترامها وتتهم دول أخرى بعدم الإلتزام بها، بل كذلك عبر خرق حتى دساتيرها وقوانينها الوطنية الداخلية.

فلا يمكن للشعوب العربية أن تتوقع أقل من وجود « تحالف استراتيجي » (قومي - ديني - امبريالي) عملي وثيق بين هذه الدول الامبريالية الغربية والكيان الصهيوني. ونحن نختلف مع كل أولائك الذين يدعون الشعب العربي الى الاسترخاء و اللامبالاة، زاعمين أنه :

« يستحيل على إسرائيل أن تستعمل صواريخ نووية في المنطقة العربية بدون أن تتعرض هي نفسها لخطر كبير ». وفي رأينا، فإنه رغم الطبيعة الانتحارية والحمقاء لتصنيع وتكديس الأسلحة الذرية والنووية، ولكل استعمال للسلاح الذري أو النووي، فإن الدول الغربية الامبريالية ستستمر في تمكين إسرائيل (وجنوب افريقيا) من تحصيل وضبط هذا السلاح، وان الصهيونية مؤهلة لارتكاب حماقة استعمال السلاح النووي. والسبيل الوحيد لردعها، هو حصول الشعب العربي هو أيضا على أسلحة ذرية أو نووية. ونتوقع أن الدول الغربية واسرائيل ستفعل أقصى ما في وسعها لمنع الشعوب العربية، و حتى الاسلامية، من الحصول على هذه الأسلحة النووية!

(46) ميشل كامل، في مجلة « اليسار العربي »، العدد 36، أكتوبر 1981.

(47) Boris Ponamorev, « Bulletin d'informations », N° 22, 1980, Edition Spécial (Parlement Mondial des Peuples pour la Paix, Sofia, 23-28 septembre 1980).

(48) تتكون القوات العسكرية الأمريكية المشاركة في حلف شمال الأطلسي « لحماية » أوروبا الغربية خلال قرابة سنة 1980 من أربعة قوات رئيسية:

1) « القيادة العسكرية للجسور الجوية (Military Air Command) » ؛ وهي متمركزة في « فورسكوت (Fort Scot, Illinois) في الولايات المتحدة الأمريكية . وتقود قرابة 93 000 عسكري مجند ونشيط ، موزعين على 350 قاعدة عسكرية في 33 بلداً عبر العالم . وهي التي قامت أثناء الحرب بين مصر - سوريا واسرائيل في سنة 1973 بواسطة طائرات (c 141) و (c5) ، وفي ظرف 33 يوماً ، بـ 566 رحلة جوية ، نقلت خلالها على أقل تقدير 22 000 طن من العتاد الحربي الى اسرائيل !

2) « القيادة الاستراتيجية للطيران (Strategic Air Command) » . وتتمركز في « أوهاما (Ohama , Nebraska) » في أمريكا . وتتحكم في 400 طائرة مقنبلة و 1 254 صاروخ نووي عابر للقارات .

3) « الفرقة الأولى للمشاة » . وتتمركز قيادتها في « فور ريلي (Fort Rilley , Kansas) » في أمريكا ، وتتحكم في 36 000 عسكري . وثلثا عتادهم الثقيل مستقر في ألمانيا الغربية . ويمكن لمجموع الجنود والعتاد الباقين الإنتقال من أمريكا إلى المانيا الغربية في ظرف 4 أيام .

4) الأسطول الأمريكي في المحيط الأطلسي وأسطول الحلف ، وتتمركز قيادته في « نورفولك (Norfolk, Virginie) » في أمريكا . وتتواجد سفنها الحربية في شمال المحيط الأطلسي ، وفي بحر البلطيق ، وفي البحر الأبيض المتوسط ، والبحر الأسود . وتتكون من : 8 حاملات للطائرات هجومية ، 10 طرادة (Croiseurs) ومدمّرة (destroyers) للهجوم على السطح ، 280 مدمرة وفرقاطة (fregattes) وخافرة (escorteurs) للقتال ضد الغواصات ، و 35 غواصة نووية (SSN) ، و 90 غواصة أخرى . ويتكون الأسطول الفرنسي في البحر المتوسط من : 2 حاملات للطائرات ، 1 فرقاطة راجمة بالصواريخ ، و 14 سفينة حربية ، و 1 تشكيلة بحرية من الغواصات .

وتتوفر الولايات المتحدة الأمريكية على ثلاثة قواعد للمواصلات اللاسلكية في النصف الشمالي من المغرب .

(49) التوازن العسكري - حسب مصادر غربية - بين حلف شمال الأطلسي وحلف فارسوفيا خلال قرابة سنة 1979 (مع اعتبار القوات الفرنسية الى جانب حلف شمال الأطلسي) :

اللوحة 9 : التوازن العسكري بين الحلفين الكبيرين

خلال سنة 1979	حلف شمال الأطلسي	حلف فارسوفيا
الجنود	1 300 000	1 331 000
الدبابات (1)	11 000	26 200
طائرات إيواكس	18	0
طائرات قتال تاكتيكي	3 600	5 800
عربات للمشاة	24 100	55 000
منصات إطلاق الصواريخ (2)	1 000	920
حاملات الطائرات	11	1
طرادات ، مدمرات	11	20
مدمرات، فرقاطات ، خافرات	300	160
غواصات نووية	40	30
غواصات غير نووية	110	150
عدد الرؤوس النووية (3)	7 000	5 330

المصدر : Guide, 1982, p. 1358 - 1367.

(1) : حسب وثيقة لـ : « إتحاد أوروبا الغربية » ، فإن أكثر من ثلث دبابات حلف شمال الأطلسي هي حديثة (من نماذج سنة 1980) ، بينما ثمانية أعشار (8\10) دبابات حلف فارسوفيا هي قديمة ومتجاوزة . المصدر :

Union de l'Europe Occidentale, « Evaluation de la menace », document 1 115, pragraphes 5.23 et 5.25

(2) في ألمانيا الغربية وفي ألمانيا الشرقية .

(3) حسب مصادر أخرى ، فإن عدد الحمولات المقذوفة النووية يبلغ 13 372 لدى حلف شمال الأطلسي (بما فيه فرنسا) و 11 807 لدى الاتحاد السوفياتي . المصدر :

Michel Roudnianski, dans : Le Monde Diplomatique, Janvier 1987, p. 26.

Antoine Sanguinetti, dans : Le Monde Diplomatique, Octobre 1987. (50)

(51) ينفي تقرير رسمي صادر عن « إتحاد أوروبا الغربية » (U.E.O.) ، ينفي أطروحة تفوق حلف فارسوفيا في مجال القوات العسكرية التقليدية ، ويؤكد تفوق حلف شمال الأطلسي فيها ؛ المصدر :

Union de l'Europe Occidentale (UEO), « Eva-
-luation de la menace », document 1 115,
paragraphes 5.23, 2 novembre 1987, cité dans
Le Monde Diplomatique, Janvier 1988, p.1.

(52) نجد مثلا أن القوات الفرنسية النووية، والجوية، الاستراتيجية، مُعدَّة ومهيئة ليس فقط لصد عدوان مفترض آت من أوروبا الشرقية، ولكنها أيضا: « قابلة للإستعمال في إفريقيا، وفي الشرق الأوسط للدفاع عن طرق مواصلاتنا، وقابلة للإستعمال كأداة سياسية (في حالة وقوع أزمة)» (من « التنظيم الوظيفي للقوات المسلحة الفرنسية »). و« تهتم القوات البحرية، وطيران البحرية، الفرنسية بمراقبة المناطق البحرية المجاورة [لفرنسا]، وبالدفاع عن منطقة تشمل على الأقل الأرض القارية [لفرنسا] بهدف ضمان حرية تنقل قواتها البحرية الاستراتيجية، وتساهم في حماية حركة النقل البحري التي تزودنا بالتموين وتحافظ على قدرتها للتدخل في الخارج لحماية مصالحنا في البحار، وفي ما وراء البحار». المصدر: « التنظيم الوظيفي للقوات المسلحة الفرنسية »، في:

Quid, 1982, p. 1370 et p. 1371, c. 2.

ويمكن أن نجد تدابير وتأهبات مماثلة تهم البحر المتوسط ومضيق جبل طارق لدى القوات البحرية والجوية لكل من اسبانيا والبرتغال وإيطاليا وانجلترا والولايات المتحدة الأمريكية، الى آخره.

(53) سبق أن طرح « جون هاكيت (John Hackett) »، وهو قائد عام سابق لحلف شمال الأطلسي، طرح « سيناريو » ممكنا لحرب عالمية مقبلة محتملة. وهذا السيناريو يفترض حدوث سلسلة من الحروب تدور بين حلف شمال الأطلسي والاتحاد السوفياتي في إفريقيا، وفي آسيا، وفي أوروبا. ويستعمل فيها جزئيا القصف النووي التكتيكي. المصدر:

Quid, 1982, p. 1360, c. 3.

(54) نتناول هنا مثال قناة باناما (Panama) لأنه يوضح بعض الأخطار التي تنتج عادة عن تهافت القوى الامبريالية من أجل السيطرة على المواقع الاستراتيجية مثل المضايق والقنوات الهامة المتواجدة عبر العالم.

بان دولة باناما (ويبلغ عدد سكانها خلال قرابة سنة 1986 : 2 مليون نسمة) لم تكن موجودة قبل 1903. ولكن الولايات المتحدة الأمريكية هي التي إقتطعتها بالقوة من جمهورية كولمبيا (Colombie) لإحكام سيطرتها على قناة باناما الفاصلة بين المحيطين الأطلسي والهادي.

فقبل سنة 1903، كانت باناما جزءا لا يتجزأ من التراب الوطني

لكولمبيا التي إستقلت في عام 1821. وقد طالبت الولايات المتحدة الأمريكية في ماي 1903 من كولمبيا أن تكري لها شريطا طوله 80 كيلومترا وعرضه 32 كيلومترا على طول مشروع قناة بناما. فلما إتضح رفض كولومبيا، أثارت واشنطن (وكانت آنذاك تحت رئاسة تيودور روزفيلت (Théodor Roosevelt)) انتفاضة في المنطقة المعنية. ومنعت السفينة الحربية الأمريكية «ناشفيل (Nashville)» كولومبيا من إنزال قواتها في هذه المنطقة لمواجهة هذه الانتفاضة. وفي 3 نونبر 1903، أعلن عن إنشاء «جمهورية باناما». وكانت الولايات المتحدة الأمريكية هي أول من اعترف بهذه الجمهورية في 6 نونبر 1903. وفي 18 نونبر تم توقيع «اتفاقية» حصلت بموجبها الولايات المتحدة من «جمهورية باناما» على حق «التحكم الكامل والى الأبد» في شريط يشمل مجمل منطقة القناة. والتزمت بأداء ضريبة سنوية لجمهورية باناما، وبحماية استقلالها. وتم افتتاح قناة باناما في 3 غشت 1914. وبلغت تكلفة تشييد القناة 387 مليون دولار أمريكي.

وفي سنة 1947، نشب جدال داخل باناما حول وجود القواعد العسكرية الأمريكية في منطقة القناة. وفي سنة 1964، حدثت في باناما تمردات معادية لوجود قوات أمريكية فيها. وسجل فيها 22 قتيلا و500 جريحا. وفي سنة 1968، قام الجنرال طوريخوس عمر (Omar Torrijos) بانقلاب عسكري، فاستولى على السلطة. وفي 7 فبراير، وقع رئيس جمهورية باناما عمر طوريخوس إتفاقية مع الرئيس الأمريكي جيمي كارتر (Jimmy Carter) تلغي اتفاقية 1903، وتنص على إرجاع منطقة القناة الى السيادة البانامية ابتداءا من 31 دجنبر 1999. وقد نظم «استفتاء» في باناما للتصويت على هذه الاتفاقية، كما صوت عليها مجلس الشيوخ الأمريكي.

وفي سنة 1984، مات عمر طوريخوس في ظروف غامضة. وليس مستحيلا أن يكون قد تعرض لتصفية بسبب نضاله الوطني من أجل انتزاع قناة باناما من سيطرة الولايات المتحدة الامريكية. وقد خلفه الجنرال مانويل أنطونيو نوريكا (Manuel Antonio Noriega).

وفي فبراير 1988، أقدمت محكمة ميامي (Miamy) في الولايات المتحدة الأمريكية على إتهام القائد العام للجيش البانامي م.أ. نوريكا باتهامات متعددة، أبرزها «المشاركة في تجارة وتهريب المخدرات في اتجاه الولايات المتحدة ...». ودفعت واشنطن صديقها وحليفها رئيس الجمهورية البانامية إيريك ديلفال (Eric Delvalle) إلى إقالة القائد العام للجيش الجنرال م.أ. نوريكا من منصبه. ولما أعلن ديلفال عن إتخاذ هذا القرار،

أسرعت الولايات المتحدة إلى مساندته . ويعتبر المراقبون المحايدون أن ما يهم واشنطن ليس هو «أخلاق» أو «نزاهة» نوريبيكا ، حيث أنها تساند وتدعم رؤساء آخرين في أمريكا اللاتينية معروفين عالميا باستبدادهم ، وجرائمهم ، مثل الجنرال بينوشي (Pinochet) في الشيلي ، واسترووسنر (Stroessner) في الپاراكواي (Paraguay) ، إلى آخره . ولكن ما يهما هو تنحية زعيم بانامي قوي وذي ميولات وطنية معادية لسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على باناما وعلى قناتها . وفي 26 فبراير 1988 ، أكدت الجمعية الوطنية البانامية (البرلمان) على استمرارية الجنرال نوريبيكا في منصبه في قيادة الجيش ، وأقالت إيريك ديلڤال (E. Delvalle) من رئاسة الجمهورية ، وعينت محله وزير التعليم سوليس پالما (Solis Palma). ونهضت أحزاب اليمين ، وكذلك الرسماليون الكبار المرتبطون بالولايات المتحدة الأمريكية ، لمساندة إ. ديلڤال ، ولدعم المصالح الامريكية في باناما .

وقد اتخذ دانييل أورتيگا (Daniel Ortega) زعيم نيكاراگوا (Nicaragua) وفيديل كاسترو (Fidel Castro) زعيم كوبا (Cuba) مواقف رسمية مساندة لباناما ولنوريبيكا . وندد ألان گارسيا (Alan Garcia) رئيس جمهورية البيرو (Perou) بتدخل الولايات المتحدة الامريكية في الشؤون الداخلية لباناما .

ولجأت الولايات المتحدة الأمريكية الى ممارسة ضغوطات متنوعة لمحاولة إجبار نوريبيكا على تقديم استقالته من منصبه . وسايرتها في هذا الاتجاه فرنسا واسبانيا ودول أخرى من حلف شمال الأطلسي . فأوقفت الولايات المتحدة الامريكية « المساعدات » التي كانت تقدمها لباناما . ومنعت الحكومة البانامية من سحب أرصدتها المالية من الأبناك الأمريكية . ورفضت دفع الرسوم المترتبة على استعمالها للقناة ... ويخشى بعض الملاحظين (خلال ختام هذا الكتاب) أن تلجأ الولايات المتحدة الأمريكية الى استعمال قواتها العسكرية (ويبلغ عددها قرابة 10000 عسكري) المتمركزة داخل منطقة القناة لفرض ارادتها بالقوة على باناما . المصادر :

Quid, 1988, p. 1419, c.2; p. 1055, c.3; p. 1056, c.1.

Le Monde, 27 fevrier 1988, p.1 et p.8.

Le Monde, 3 mars 1988, p.3, c.1.

Le Monde, 4 mars 1988, p.4, c.1.

(55) قناة السويس هي أيضا من الممرات الاستراتيجية (مثل قناة باناما، ومضيق جبل طارق ...) الهامة في العالم . وإن تاريخها حافل بالأحداث والدروس . لأن قناة السويس هي الطريق البحرية الأقصر بين استراليا وآسيا

وشرق إفريقيا والخليج من جهة أولى، ومن جهة ثانية أوروبا الغربية والبحر المتوسط. ونستعرض هنا بتركيز معالم هذا التاريخ.

حُفِرت لأول مرة قناة السويس من طرف الفرعون «سنوسرات (Senusret)» الثالث في قرابة عام 2 000 قبل ميلاد المسيح. وتعرضت للإتلاف أو للتدمير عدة مرات، وذلك أحيانا لأسباب حربية استراتيجية (مثلما فعل أبو جعفر المنصور في عام 775 م). وأعيد حفرها على الأقل خمسة مرات (في أعوام: 1300 قبل الميلاد، وفي 590 ق.م.، وفي 117 بعد الميلاد، وفي 639 ميلادية على يد الخليفة عمر، وفي 1854 م. من طرف شركة فرديناند دو ليسبس (Ferdinand de Lesseps) التي كانت قرابة نصف رساميلها مصرية. وخلال السبعينات والثمانينات الأخيرة زاد كثيرا المصريون في عمق قناة السويس وفي سعتها. فأصبح بالامكان أن يعبرها قرابة 150 سفينة في كل يوم، بما فيها ناقلات النفط من حُمولة 260 000 طن، وكذلك السفن الفارغة من حملة 700 000 طن.

وتقدر خلال الثمانينات مداخيل قناة السويس بما يتراوح بين 2 و 4 مليار دولار أمريكي في السنة. وقد أنجز المصريون خلال سنة 1980 نفقا تحت قناة السويس يربط بين ضفتيه الشرقية والغربية (ويبلغ طول هذا النفق 1640 مترا، وعمقه تحت قاع القناة 51 مترا، وتكلفة إنشاءه: 150 مليون دولار أمريكي).

وفي سنة 1875 م.، فرضت ابريطانيا الكبرى على الخديوي إسماعيل بأن يتخلى لصالحها عن أسهمه في شركة القناة! فأصبحت ابريطانيا الكبرى وفرنسا هما اللتان تسيطران على الشركة. وفي سنة 1914 م. أقامت انجلترا حماية على مصر. وفي سنة 1921 م. قامت ثورة وطنية وألغت الحماية، فأصبحت مصر مملكة.

وفي عام 1936 م.، فرضت إنجلترا على مصر بأن تمنح لها ملكية القناة خلال 20 عاما. وفي 1951 م.، ألغت مصر «إتفاقية» سنة 1936. وفي سنة 1952، نهضت حركة وطنية معادية للسيطرة الإنجليزية. وفي 18 يونيو 1953 م.، خلع الكولونيل نجيب (من الضباط الأحرار) الملك فؤاد، وأعلن الجمهورية. وفي سنة 1954 م.، أصبح جمال عبد الناصر وزيرا أولا، ثم رئيسا للجمهورية باستفتاء في 23 جوان 1956، فأجبر انجلترا على الانسحاب في جوان 1956 م.

وفي العقدة المبرمة خلال سنة 1854 م. بين دولة مصر و «الشركة المالية سويس» لتشييد قناة السويس، نصت الاتفاقية

على منح أرض القناة للشركة خلال 99 سنة) ومقابل ذلك، تسترجع مصر مجانا وكليا ملكية القناة ابتداء من سنة 1954 م.

وقد طلب جمال عبد الناصر في سنة 1956م. من « البنك الدولي »، ومن ابريطانيا الكبرى ومن الولايات المتحدة الأمريكية قروضا لبناء سد أسوان. لكنهم رفضوا طلبه. فاضطر عبد الناصر إلى تأميم قناة السويس في 26 جويلية 1956 م. وقبل ذلك بقليل، كانت الحكومة المصرية قد وقعت اتفاقية مع شركة القناة حول تكليلات تعويض ممتلكاتها.

ولكن أطماع الامبريالية كانت دائما بلا حدود. حيث عملت كل شيء ممكن لضمان استمرارية استغلالها وسيطرتها على قناة السويس، ولو بعد انتهاء الأجل المنصوص عليه في اتفاقية 5 يناير 1856م.

وبين 21 و24 اكتوبر 1956، إتفقت سرا فرنسا وانجلترا واسرائيل (في ابروتوكول سيفر (Sèvres)) على تفاصيل غزو قناة السويس. ثم شرعوا في تطبيقه (كما يلي). وفي 29 أكتوبر 1956م. هجمت اسرائيل على مصر في سيناء و القناة. وفي 30 أكتوبر 1956م.، نادت فرنسا وانجلترا الطرفين المتحاربين (أي اسرائيل ومصر) الى سحب قواتهما ب 16 كيلومترا على كل جانب من قناة السويس. وفي 5 نوفمبر، إنطلقت قوات عسكرية فرنسية وانجليزية (كانت مرابطة في جزيرة قبرص Chypres) واحتلت بالقوة منطقة قناة السويس.

فاحتج الاتحاد السوفياتي، وأعلن وقوفه الى جانب مصر، وصرح بأنه اذا استمر العدوان الفرنسي - الإنجليزي - الاسرائيلي على مصر، فإنه سيبعث قوات سوفياتية لدعم مصر! ولم تكن فرنسا وانجلترا قد أخبرتا الولايات المتحدة الأمريكية. فأعربت هذه الأخيرة عن عدم موافقتها على الهجوم الفرنسي - الإنجليزي - الإسرائيلي. فاضطرت فرنسا وانجلترا واسرائيل الى سحب قواتهم (بين نوفمبر 1956 ومارس 1957).

وفي 5 جوان 1967م.، إنفجرت حرب بين مصر واسرائيل. وبفضل مساعدات الدول الامبريالية الغربية (وخاصة الامريكية)، حطمت اسرائيل معظم طائرات مصر (فوق الارض) و دباباته. واحتلت غزة، والقدس، والضفة، والجولان، وسيناء، حتى القناة. واستمرت حرب الاستنزاف حول قناة السويس بين سنتي 1968 و 1970.

وفي 6 اكتوبر 1973، إنفجرت حرب أخرى بين مصر واسرائيل. فحررت مصر منطقة القناة. وفي 17 اكتوبر، أعلنت الدول العربية المصدرة للنفط وقف إمدادات النفط الى الدول التي تساند اسرائيل (وهي خصوصا: الولايات المتحدة الأمريكية، هولاندا، البرتغال، جنوب إفريقيا). وتحت ضغط

الأمم المتحدة ، إتفقت مصر واسرائيل على وقف إطلاق النار. لكن اسرائيل كانت في كل مرة تنتهز فرصة وقف اطلاق النار لشن الهجوم، ولتوسيع احتلالها لمناطق إيضافية. وهكذا إنتهزت هدنة 23 أكتوبر 1973 لتقريب قواتها الى الضفة الغربية للقناة ، ولمحاصرة الجيش الثالث المصري. فهدد الاتحاد السوفياتي ببعث قواته لدعم مصر! فأقدمت الولايات المتحدة الأمريكية على وضع مجمل قواعدها وأسلحتها النووية المنتشرة عبر العالم في حالة استنفار!

وفي 18 يناير 1974 ، وافقت مصر على إتفاقية « فك القوات» المصرية - الإسرائيلية، وأعادت مصر علاقاتها الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية (المقطوعة منذ سنة 1967). وشرع أنور السادات في قلب مجمل اختيارات مصر السياسية والاستراتيجية ، الداخلية والخارجية! وقد زار الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون (Richard Nixon) مصر في فبراير 1974. وفي مارس 1975 ، ألغى انوار السادات اتفاقية الصداقة والتعاون المصرية السوفياتية. وفي 5 جوان 1975 ، فتحت قناة السويس من جديد لمرور السفن (بما فيها السفن الإسرائيلية). وفي 19 نوفمبر 1977 ، زار أنور السادات فلسطين المحتلة ، وخطب في « الكنيست» . فقطعت الجزائر والعراق وليبيا وسوريا واليمن الجنوبية علاقاتها مع مصر. وتبعتها الدول العربية الأخرى. وفي اكتوبر 1978 ، وقع أنور السادات إتفاقية « مخيم داوود (Camp David) » مع رئيس وزراء اسرائيل مناحيم بيغين ، وتحت إشراف الرئيس الأمريكي جيمي كارتر.

(56) ترابط في سنغافورا (Singuapur) وماليزيا (Malaisie) قوات عسكرية (تسمى : أنزوك ، Anzuk) تابعة لإنجلترا، وزيلاندا الجديدة ، واستراليا . أسست في أبريل 1971 ، بدعوى « حماية » سنغافورا وماليزيا. وتنسق مع الأسطول الامريكي السابع المتمركز في المحيط الهادي.

(57) للإتحاد السوفياتي أربعة منافذ على البحار (بالاضافة الى منفذ حر على المحيط الجليدي في مورمانسك Mourmansk). وهذه المنافذ هي : منفذ على بحر أوخوتسك (Okhotsk) ، ومنفذ على بحر اليابان ، وعلى البحر الأسود ، وعلى بحر البلطيق (Baltique). لكن مخرج كل بحر من هذه البحار هو مضيق يتحكم فيه حاليا إما أحد أعضاء حلف شمال الأطلسي، أو الولايات المتحدة الأمريكية نفسها ، أو دولة حليفة أو صديقة لها. وهذه المضايق هي بالترتيب : مضيق بيروز (Pérouse) الواقع بين الجزيرة السوفياتية سخالين (Sakhaline) واليابان ؛ مضيق كوريا الواقع بين كوريا الجنوبية واليابان ؛ ومضيق بوسفور - دارداتيل (Dardanelles - Bosphore) الواقع في تركيا

وهو مدخل البحر الأسود ؛ ومضايق: أور زونت (Øresund) وبلت الكبير (Grand Belt) وبيلت الصغير (Petit Belt) ، وكاتوكات (Kattegat) و اسكاجوراك (Skagerrak) الموجودة داخل الدانمارك أو بينه وبين السوويد (Suède) . ويتضح أن حلف شمال الأطلسي عازم على إحكام سيطرته التامة على بوابتي البحر المتوسط كذلك ، والتي هي : مضيق جبل طارق ، و قناة السويس .

(58) من الناحية العملية ، أصبحت إسبانيا طرفا في حلف شمال الأطلسي منذ أن سمحت للولايات المتحدة الامريكية بإقامة قواعد عسكرية فوق ترابها الوطني في سنة 1953 .

(59) إنفجر الصراع الحديث بين اليونان و تركيا حول قبرص (chypre) في غشت 1974 .

(60) Ouid, 1982, p. 1369 , c.3.

(61) وُقّعت المعاهدة الامريكية - الاسبانية التي تسمح اسبانيا بموجبها بإقامة قواعد عسكرية أمريكية فوق التراب الوطني الأسباني في سنة 1953 ، تحت حكم فرانسيسكو بهاموندي فرانكو (F.B. Franco) .

(62) Jacques Isnard, dans « Le Monde », du 11 septembre 1987, p. 9 .

(63) أحمد المطلوب ، في مقال بعنوان : « قواعد أمريكية تبحث عن مأوى ، و جبل طارق يتابع الرحلة » ، في « العلم » ، العدد 13 296 ، ليوم 26 دسمبر 1986 ، ص 2 .

(64) في القاعدة العسكرية الأمريكية « روطا (Rota) » يعمل قرابة 3000 عسكري أمريكي . وتستطيع هذه القاعدة استقبال مختلف أحجام الطائرات ، والغواصات المحملة بالصواريخ النووية ، وناقلات النفط الكبيرة ، وحاملات الطائرات الأمريكية . ويوجد بهذه القاعدة نظام راداري أمريكي ضخم وجد متطور ، يقوم برصد وتتبع حركات السفن والطائرات ، وحتى الصواريخ الطائرة المحتملة ، في مجمل منطقة غرب وشرق مضيق جبل طارق . ويتكامل مع أنظمة رادارية موجودة في جزر الأصور (Açores) البرتغالية ، والتي تحتوي هي أيضا على قاعدة عسكرية امريكية « لايس (Lajes) » ، وفي جزيرة ماديرا (Madère) . وفي جزر الكناري (Canaries) التي تسيطر عليها إسبانيا . وهذه الجزر و القواعد العسكرية والرادارية تكوّن ما يدعى ب: « المثلث الاستراتيجي روطا - أصور - ماديرا » . وترتبط بهذا المثلث أجهزة رادارية أخرى موجودة في سبتة المغربية التي تحتلها اسبانيا .

(65) Stern, Heft NR 49, Hambourg, 27 novembre 1986.

(66) توجد في قبرص (chyprus) منطقتين تحت سيطرة إنجلترا، واحدة في شرق قبرص، والثانية في غربها. وتعمل بهما قاعدتان عسكريتان إنجليزيتان. ونظرا لعضوية إنجلترا في حلف شمال الأطلسي، ولعلاقاتها القومية والسياسية الوطيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية، يمكن اعتبار هاتين القاعدتين أنهما قابلتان للإستعمال من طرف أمريكا وحلفها شمال الأطلسي، سواء ضد كتلة البلدان الشرقية الاشتراكية، أم ضد البلدان العربية في الشرق الأوسط (مثلما حدث إبان العدوان الثلاثي الفرنسي - الانجليزي - الاسرائيلي ضد مصر في 29 أكتوبر 1956).

(67) جون داميس، في دراسة تحت عنوان: « أهداف الولايات المتحدة الأمريكية في المغرب، وحصيلة علاقاتها العسكرية والسياسية والاقتصادية »، مجلة « مغرب - مشرق » (الفرنسية)، العدد 111، بداية سنة 1986، أنظر كذلك:

- Georges Buis, Le Monde Diplomatique, octobre 1987, p.8.
- Hervé Coutan-Begarie, dans « Herodote », N° 45 2e trimestre 1987, p. 49.

(68) أشار بعض الملاحظين إلى أن المباحثات بين الحكومتين الاسبانية والانجليزية في سنة 1987 قد إنتهت الى اتفاق سري يقضي بتمديد السيطرة الانجليزية على جبل طارق لمدة 60 سنة أخرى. (أحمد الخطابي، « المسار »، العدد 81، 9 يناير 1988، ص 16).

(69) Le Monde, 31 octobre 1987, p.7.

(70) Le Monde, 5 novembre 1987, N° 13304, p. 4.

(71) وتحن تنهي هذا الكتاب حملت إلينا بعض الصحف خبرا مفاده أن المباحثات بين انجلترا واسبانيا حول مصير جبل طارق من جهة، والمفاوضات بين اسبانيا وأمريكا بشأن القواعد العسكرية الأمريكية الموجودة في اسبانيا من جهة أخرى، من المحتمل أن تكون قد وصلت الى اتفاق تحويل جزء من المعدات والمنشآت العسكرية الأمريكية من اسبانيا إلى شمال المغرب، وخاصة منها « طائرات ف 16 » المرابطة بقاعدة طوريخون بضاحية مادريد، وكذا بعض البواخر والغواصات الموجودة بقاعدة روطا على مقربة من جبل طارق (...). وتقوم اسبانيا حاليا ببناء جدار على طول « الحدود » الاستعمارية المحيطة بمليلية لتحصينها بهدف استخدامها من طرف قوات حلف شمال الأطلسي. ويتمركز في مليلية اليوم قرابة 15555 عسكري مجهزين بمختلف أنواع الدبابات والصواريخ والرادارات والزوارق الحربية، الى أخره. وتسعزز هذا الوجود العسكري

خلال السنوات القادمة بأحدث أنواع الطائرات المقاتلة . (أحمد الخطابي ، في « المسار » ، العدد 89 ، ليوم 9 يناير 1988 ، ص 16) .

(72) مثلا خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1960 و 1964 ، تدخلت القوات العسكرية الفرنسية في بلدان إفريقيا خلال إثنتي عشرة (12) مرة لحماية أو لمساعدة حلفائها أو عملائها الحكام الأفارقة من الثورات الشعبية أو من المحاولات الانقلابية العسكرية . وكانت العساكر الفرنسية قد قدمت دعما عسكريا خلال سنة 1967 لكل من جان بيديل بوكاسا في افريقيا الوسطى ، وفرانسوا طومبالباي في التشاد ... وتدخلت كذلك القوات الفرنسية في سنة 1968 إلى جانب الانفصاليين في بيافرا (Biafra) في النيجيريا (Nigeria) ... وفي ماي 1978 ، تدخل المظليون الفرنسيون في كولويزي (Kolwézi) ... وتدخلت في شتنبر 1979 في بانكي (Bangui) في افريقيا الوسطى (Centrafrique) ... وتدخلت مرارا وتكرارا في التشاد ، وفي الزايير (مثلا في سنتي 1977 و 1978 ، بمشاركة عساكر من المغرب) لدعم سيسي سيكو موبوتو (Sésé Séko Mobutou) ، وفي ساحل العاج لدعم هوفيت بوانيي ، وفي الغابون (Gabon) لدعم عمر بانكو (Omar Bongo) ، وفي الكينيا ، وفي اد جيبوتي ، وفي تونس (في عهد بورقيبة) ، وفي شتنبر 1980 في الطوكو (Togo) لدعم نظام أيادييما (Gnassingbé Ayadéma) ، الى آخره . وتتوفر فرنسا باستمرار على ما يزيد على 10 000 عسكري فرنسي مجهزين بأحدث الأسلحة موزعين على عدة بلدان إفريقية ، أبرزها : اد جيبوتي ، ساحل العاج ، السينيغال ، افريقيا-الوسطى ، التشاد ، الغابون ، الزايير ، الطوكو ، ... المصدر : أنظر مثلا :

La revue « L'Expresse » , 22 decembre 1979.

(73) Jean Dominique Merchet, citant une déclaration de Paul Quilès, ancien ministre de la Défense de la France, dans Le Monde Diplomatique, Août 1987, p. 13.

(74) L'Opinion, 21 octobre 1987, p. 2.

(75) Laurant Fabius, dans Le Monde, 31 octobre 1987, p. 16.

(76) العلم ، 1 دسمبر 1987 ، ص 3 .

(77) « Maghreb - Machrek » , N° 111 , 1er Trimestre 1986

(78) ترجم هذه الدراسة الى العربية نور الدين السعودي في « أسوال » ، العدد 290 ، بتاريخ 11 دسمبر 1986 .

(79) وقد كتب هيرفي كوطان بيغاري (Herré Coutan - Bégarie) في دراسة نشرت له في مجلة « هيرودوط (Herodote) » ، العدد 45 ، الفصل الثاني ، السنة 1987 ، حول « الجيو - استراتيجية في البحر الابيض المتوسط » ،

أنه « منذ نهاية السبعينات ، منح المغرب تسهيلات عسكرية للقوات الأمريكية » (أنظر الصفحة 49 ، السطر 27) .

أما القواعد العسكرية التي كانت محسوبة على حلف شمال الأطلسي في الجزائر و ليبيا ، فقد تم جلاؤها بشكل تام ونهائي : مرسى الكبير (في الجزائر) في سنة 1968 ، و « ويلس فيلد (Wheeles Field) » في ليبيا في سنة 1970 (أنظر الصفحة 42) .

وفي بداية سنة 1987 ، وقع جيمس فليتشر (James Fletcher) مدير وكالة الأعمال الفضائية الأمريكية « ناسا (NASA) » والمفتش العام للقوات الملكية الجوية الجنرال القباج ، إتفاقية تسمح « عند الحاجة الإستعجالية » باستعمال القاعدة الجوية الموجودة في « بن كرير » بالمغرب من طرف المكوك الفضائية (Navettes spaciales) ، وتنص على « أن تكون قاعدة بن كرير جاهزة لاستقبال المكوك الفضائية . المصدر :
Le Matin-du-Sahara, 5 février 1987, N° 5866, p.2, c.2.

(80) لقد أكّد مثلا فرانسو ميتيران (François Mitterand) ، رئيس الجمهورية الفرنسية : « أنا لا أعتقد أن للإتحاد السوفياتي نوايا عدوانية . فشعبه يعرف الثمن الفظيع للحرب ، وقادته يطمحون للسلام . و مصلحة العالم تكمن هنا ! » . المصدر :
François Mitterand, « La Stratégie de la France », dans : Le Nouvel Observateur, N° 1206, du 18 au 24 décembre 1987, p.22-26.

(81) بعد الإنتهاء من تحرير هذا الكتاب ، سمعنا في نشرات أخبار يوم 16 مارس 1988 (من لندن ، بي . بي . سي . BBC) أن ميخائيل غورباتشوف أعلن أثناء زيارته ليوغوسلافيا أن الإتحاد السوفياتي سيسحب قواته العسكرية من أفغانستان (التي كان قد أرسلها إليه بطلب من الحكومة الثورية الأفغانية في سنة 1979) ، وذلك بغض النظر عن نتائج المفاوضات (حول السلام والمصالحة الوطنية وعودة اللاجئين الأفغان) الجارية في جونيف (في سويسرا) بين الدولة الأفغانية و باكستان و مقاومة « المجاهدين » . و معنى هذا التصريح أن الاتحاد السوفياتي لم يعد يشترط وقف الدعم العسكري الذي تقدمه الدول الامبريالية الغربية (و خاصة منها فرنسا و انجلترا ، و ألمانيا الغربية ، و بالأساس الولايات المتحدة الأمريكية ، و كذلك السعودية) إلى حركات و منظمات المقاومة الأفغانية . وفي نفس اليوم تقريبا ، قرر رونالد ريغان (R. Reagan) بعث قوات عسكرية أمريكية هامة إلى هندوراس (Honduras) لمحاربة جارته نيكاراغوا (Nicaragua) ولمحاولة إسقاط

النظام الساندينى الوطني الديمقراطي الشعبي القائم فيه . وقد تبلغ هذه القوات الامريكية 10 000 عسكري أمريكي ، مدججين بجميع أنواع الأسلحة المتطورة (طائرات مقنبلة ، طائرات عمودية مضادة للدبابات ، دبابات ، الى آخره ...) . ففي الوقت الذي يتقدم فيه الاتحاد السوفياتي بزعامة ميخائيل غورباتشوف في إتجاه التخلص من نتائج أخطاء القيادات السوفياتية السابقة ، ومن أجل تدعيم السلام في العالم ، تستمر الولايات المتحدة الأمريكية بزعامة رونالد ريغان في حملتها وتدخلاتها العسكرية العدوانية من أجل إسقاط الأنظمة السياسية الوطنية - الديمقراطية والاشتراكية التي لا تلائم قيمها ومصالحها الرسمالية الامبريالية والاستراتيجية!

« Un Programme d'envergure ; les initiatives soviétiques (82) ouvrent la voie au désarmement nucléaire et à l'atténuation de la tension internationale », dans : « Supplément des "Nouvelles de Moscou" », N° 49 (2151), 6 décembre 1987.

(83) عبد الوهاب معلمي ، « الاتحاد الاشتراكي » ، 3 جمادي الأولى 1408 ، 25 دسمبر 1987 ، العدد 1603 .

(84) ديميتري يازوف : « المذهب العسكري لمعاهدة وارصو » ، في « أنباء موسكو » ، أب - أغسطس 1987 ، العدد 32 (955) .

(85) كتب غسان سلامة : « هناك مجازفة أخرى لا تقل خطورة ، هي الخلط بين ثلاثة مستويات متميزة : ما تفعله الحكومات العربية ، وما تظن الحكومات العربية فعله ، وما تصرح الحكومات العربية أنها تفعله على الساحة العالمية »
Ghassan Salamé, « Maghreb - Machrek », 3e trimestre 1987, N° 117, p.30.

(86) هذه بعض الأرقام حول صادرات المغرب الى « المجموعة الاقتصادية الأوروبية » :

صادرات الخمور من المغرب الى المجموعة الاقتصادية الأوروبية الغربية :

1975 : 204 000 هكتوليتر
1979 : 80 000 "
1982 : 10 000 "

صادرات السردين من المغرب الى المجموعة الاقتصادية الأوروبية الغربية :

السنوات :	1980	1981	1982	1983
الأطنان :	13 699	13 925	11 778	14 311

صادرات الألبسة المحيكة من المغرب الى المجموعة الاقتصادية الأوروبية :

في سنة 1985 : 7 439 000 سروال ، و 3 500 000 قميصا .
المصدر: مصطفى بورماني ، «المسار» ، العدد 8 ، 14 غشت 1985 ، ص7و8.

اللوحة10: تطور صادرات المواد الفلاحية الرئيسية من المغرب الى المجموعة الاقتصادية الأوروبية بآلاف الأطنان :

السنة	لحمامطم	بطاطس	خضر متنوعة	حمضيات	طماطم	زيت الزيتون	الجمع
1969	129	39	22	372	109	31	702
1970	135	56	29	376	150	5	751
1971	129	65	21	336	82	7	640
1972	177	81	22	380	189	33	882
1973	170	86	28	459	153	21	917
1974	142	70	19	327	80	20	658
1975	134	75	16	216	72	13	526
1976	103	70	16	260	100	15	564
1977	107	48	12	268	47	14	496
1978	105	45	10	362	53	-	575
1979	99	32	12	325	30	-	498
1980	90	43	12	430	35	19	629
1981	86	27	8	290	8	1	420

المصدر: Mostafa Qarouach, « L'agriculture marocaine face au deuxieme elargissement de la CEE », Edit. Maghrébines, Casablanca, 1983, p. 112.

(87) « يعتبر الاقتصادي الألماني كلاوس كونراد (Klaus Konrad) أن السياسة الفلاحية للمجموعة الاقتصادية الأوروبية الغربية ليست أجنبية عن مشاكل التغذية [الموجودة حاليا في البلدان المسودة التبعية]. فهذه الدول المصنّعة التي تطبق سياسة فلاحية حمائية (protectionnisme) قوية، تقلص استيراد هذه المنتوجات الآتية من هذه البلدان السائرة في طريق النمو. وبفضل نظام يقدم ضمانات حول الأثمان والبيع ، استطاعت أوروبا [الغربية] في ظرف 15 سنة أن تصعد من مرتبة مستورد الى مرتبة المصدر الثاني في العالم للمنتوجات الغذائية. وقد انغلقت بالتدريج الحواجز الجمركية للمجموعة الاقتصادية الأوروبية في وجه الواردات من « العالم الثالث »، بينما تمنح المجموعة الاقتصادية الأوروبية [الغربية] إعانات مالية (subventions) أكثر فأكثر

قوة لمنتوجاتها المخصصة للتصدير». ومن الامثلة المتنوعة المقدمة: أن دولة الأوروغواي (Uruguay) لم تعد قادرة على تصدير اللحم الى الاتحاد السوفياتي، لأن الفلاحين الأوروبيين يبيعون اللحم ب 6 فرنك للكيلوغرام، بفضل إعانة مالية [يتلقونها من دولهم] قدرها 21 فرنك؛ بينما أثمان الأوروغواي لا تستطيع الانخفاض إلى أقل من 14 فرنك. وأثمان القمح الأوروبي تحصل هي كذلك على إعانة مالية قوية. بينما البلدان الإفريقية أو الآسيوية لا تستطيع أن تفعل نفس الشيء، لبيع فائضها في الانتاج. وبعد الحرب العالمية الثانية، قدمت الولايات المتحدة الأمريكية القمح الى دولة كولومبيا (Colombie) بثمن يقل مرتين عن الثمن المحلي. ونتيجة لذلك إنخفض إنتاج القمح ب 70 في المئة في كولومبيا، وتزايدت استيراداته ب 800 في المئة بين سنتي 1955 و 1971. وفي دولة البنغلاديش (Bengladesh) بعد استيراد ضخم للحليب المسحوق الأوروبي خلال العشر سنوات الأخيرة، تقلص الانتاج المحلي للحليب ب 5 مرات. المصدر:

Dans la revue mensuelle « Pour la Science », Edition francaise de "scientific American", octobre 1987, N°120, p.7.

- Catherine Goybet, Le Monde Diplomatique, juillet 1985. (88)
- Willy Dickhut, « crises et luttes de Classes », Editeur Neuer Weg, Allemagne Occidentale, 1986.
- مصطفى يورماني، «المسار»، العدد 8، 14 غشت 1985
- Mostafa Qarouach, « l'agriculture marocaine face au deuxieme elargissement de la CEE », édition Maghrebine 1983, p. 58.

(89) تمثل اسبانيا في سنة 1984: 30 % من المساحة الفلاحية المستعملة في المجموعة الاقتصادية الأوروبية الغربية، و 25 % من التشغيل الفلاحي، و 32 % من عدد الضيعات الفلاحية، و 14 % من عدد المستهلكين (37 مليون نسمة)، و 25 % من إنتاج الخضر، و 48 % من إنتاج الفواكه. و 60 % من صادرات إسبانيا تذهب الى المجموعة الاقتصادية الأوروبية الغربية. وتشكل الحوامض والفواكه والخضر والخمور وزيت الزيتون ثلث إنتاج اسبانيا، و 74 % من صادرات اسبانيا. (المصدر: مصطفى يورماني، المسار، العدد 8، 14 غشت 1985، ص 6 و 7).

(90) لقد أفلست مراهنة دولة المغرب على استراتيجية الفلاحة التصديرية الى سوق المجموعة الاقتصادية الأوروبية الغربية، ووصلت هذه الفلاحة المغربية التصديرية خلال الثمانينات الى طريق مسدود كما تشهد على ذلك أزمة

الصادرات المغربية الى المجموعة الاقتصادية الأوروبية الغربية . ولتوضيح ذلك نستعرض هنا بعض الأرقام التي كونها مصطفى قرواش إنطلاقا من الإحصائيات الرسمية للدولة حول التجارة المغربية الخارجية (في كتابه : « الفلاحة المغربية أمام التوسع الثاني للمجموعة الاقتصادية الأوروبية »، مذكور في الهوامش بالفرنسية) ولو أننا نختلف معه في أطروحته السياسية لمعالجة مسألة هذه الفلاحة المغربية التصديرية ، ورغم أننا أحيانا نؤول هذه الأرقام بشكل مخالف له.

تتكون الصادرات المغربية الفلاحية الى المجموعة الاقتصادية الأوروبية الغربية أساسا من مواد غذائية. وقد ظلت النسبة المئوية للمواد الغذائية من مجموع الصادرات الفلاحية تتراوح بين 86 % و 90 % (أنظر اللوحة 11).

اللوحة 11 : تطور انقسام الصادرات الفلاحية المغربية (الموجهة إلى المجموعة الأوروبية) الى منتوجات غذائية وغير غذائية (بالنسب المئوية):

السنوات	منتوجات غذائية	منتوجات غير غذائية	المجموع
1969	% 86	% 14	% 100
1972	% 92	% 8	% 100
1975	90	10	100
1978	86	14	100
1981	% 86	% 14	% 100

وقد ظلت إمكانيات نمو الصادرات الفلاحية المغربية نحو المجموعة الاقتصادية الأوروبية الغربية محدودة في آفاقها (أنظر اللوحة 10 في الهامش 86). بل إنها تنخفض نسبيا ، حيث كانت تتراوح بين 700 000 طن و 800 000 طن بين سنتي 1969 و 1972 ، وأصبحت تتراوح بين 400 000 طن و 500 000 طن بين سنتي 1978 و 1981 .

وأدت مراهنة دولة المغرب على استراتيجية التصدير الفلاحي التبعي الى المجموعة الاقتصادية الأوروبية الغربية إلى تفاقم التبعية الفلاحية في المغرب ، حيث أن نسبة المواد الفلاحية في الواردات المغربية قد تضاعفت تقريبا ، فتطورت من 14 % في سنة 1969 الى 30 % في سنة 1981 (أنظر اللوحة 12) .

اللوحة 12 : تطور نسبة الواردات الفلاحية ضمن مجموع الواردات المغربية من المجموعة الاقتصادية الأوروبية الغربية (بملايين الدراهم المغربية) :

السنوات	الواردات الفلاحية (1)	مجموع الواردات (2)	النسب المئوية (1)\(2)
1969	206	1489	% 14
1972	233	1773	13
1975	1217	5387	23
1978	824	6076	13
1980	1781	7447	24
1981	2768	9131	% 30

كما أدت مراهنة المغرب على استراتيجية التصدير الفلاحي التبعي الى المجموعة الإقتصادية الأوروبية الغربية الى تفاقم التبعية الغذائية، حيث أن نسبة المواد الفلاحية الغذائية ضمن مجموع الواردات الفلاحية المغربية من المجموعة الاقتصادية الأوروبية الغربية تضاعفت تقريبا، فتطورت من 40% في سنة 1969 الى 83% في سنة 1981 (أنظر اللوحة 13).

اللوحة 13 : تطور انقسام الواردات الفلاحية المغربية من المجموعة الاقتصادية الأوروبية الغربية إلى واردات غذائية و واردات غير غذائية (بالنسب المئوية):

السنوات	الواردات الغذائية	الواردات غير الغذائية	المجموع
1960	% 40	% 60	% 100
1970	47	53	100
1972	54	46	100
1974	68	32	100
1975	78	22	100
1977	62	38	100
1978	65	35	100
1980	78	22	100
1981	% 83	% 17	% 100

وإذا اعتبرنا تطور تغطية الواردات الفلاحية المغربية بالصادرات الفلاحية المغربية في المبادلات مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية الغربية، نلاحظ تدهورا متزايدا في قدرة المغرب على إنجاز هذه التغطية، حيث تطورت من 511 % في سنة 1969 إلى 69,5 % في سنة 1981 (أنظر اللوحة 14).

اللوحة 14 : تطور نسبة تغطية الواردات الفلاحية المغربية بالصادرات الفلاحية المغربية في المبادلات مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية الغربية (بملايين الدراهم المغربية) :

السنوات	الصادرات الفلاحية	الواردات الفلاحية	الفائض	نسبة التغطية
1969	1059	206	853	% 511
1971	946	293	653	% 323
1972	1230	233	997	528
1974	1490	965	525	154
1975	1199	1217	-18	98,5
1978	1589	824	765	193
1980	2022	1781	241	113
1981	1923	2768	-845	% 69,5

(91) Willi Dickhut, « Crises et Luttes de Classes », Editeur: Neuer Weg, 1984, Allemagne Occidentale, Edition francaise : mars 1986, p. 51. Document : Proposition de la Commission du Marché Commun Concernant la réforme de la politique agricole du 29.7.1983 (en allemand).

(92) Willi Dickhut, op. cit., p. 50. Commission de la CEE, dpa (Agence de presse allemande).

(93) « La Confédération Paysanne » en France, dans la publication « Partisan », été 1987, N° 23, p. 4-8.

(94) لا زالت الولايات المتحدة الأمريكية منذ العديد من السنوات تمارس امتيازها (في حق الڤيتو Véto) لمنع الاتحاد السوفياتي ودول اشتراكية أخرى من دخول معاهدة « الوفاق العام حول التعرفات الجمركية والتجارة (General

«(Agreement on Tariffs and Trad.

(95) Dominique Sigand, Le Monde Diplomatique, août 1987, p.10.

(96) « L'opinion », 28 octobre 1987.

(97) دعم ومساندة إمبرياليات أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية هما أساسا اللذان مكّنا من خلق الكيان الصهيوني اسرائيل، وضمان استمراريته وجوده. ومنذ وجودها، كانت عمليا العلاقة بين إسرائيل والامبرياليات الغربية السائدة العالمية، علاقة تحالف استراتيجي وثيق، دون الحاجة الى الإعلان عن هذا التحالف أو ترسيمه. وكانت الامبرياليات الغربية تخفي عموما المظاهر الخطيرة في هذا التحالف الاستراتيجي مع اسرائيل لكي لا تحرج الحكام العرب المحافظين والتبعيين أمام الشعوب العربية، ولكي تضمن استمرارية علاقاتها الاقتصادية الاستغلالية مع هذه الدول العربية، وخاصة منها المصدرة للنفط. والولايات المتحدة الأمريكية هي التي أعلنت لأول مرة في سنة 1980 عن وجود « تحالف استراتيجي » (سياسي واقتصادي وعسكري وعلمي وتكنولوجي وثقافي) بينها واسرائيل. ومنذ سنة 1986، وقعت الولايات المتحدة الأمريكية على معاهدة قيام نظام « التبادل الحر (libre échange) » بينهما. وبموجبه، تصبح إسرائيل من الناحية الاقتصادية كولاية من بين الولايات الأمريكية. ولم توقع الولايات المتحدة الأمريكية معاهدة « التبادل الحر » مع كانادا (Canada) الذي يجاورها ويتكامل ويندمج معها منذ زمن طويل إلا في يناير 1988، أي بعد سنتين من توقيعها مع إسرائيل!

والمجموعة الاقتصادية الأوروبية الغربية تمنح هي أيضا لإسرائيل امتيازات (سياسية واقتصادية وعسكرية وعلمية وتكنولوجية) غير عادية، رغم أنها تحرص على إخفاء بعض مظاهر هذه الامتيازات على الدول العربية. وعندما نتفحص الدعم، والتساهل، والتسامح، الذي يطبع تعامل كل دولة من بين غالبية الدول الأوروبية الغربية مع اسرائيل، نجد وكأن باسرائيل تحظى بتحالف استراتيجي (قومي) وسياسي، واقتصادي وعسكري وتكنولوجي وعلمي) مع هذه الدول الأوروبية الغربية. فتعمل إسرائيل في نفس الوقت ككيان مستقل ومتميز من جهة، ومن جهة أخرى تتلقى المساندة والدعم من طرف الامبرياليات الأوروبية الغربية وكأنها جزء لا يتجزأ من أوطان أوروبا الغربية، أو امتدادا قوميا لها!

وهذا التواطؤ يفضح ويفسر العداء العنصري، أو القومي، الخفي الذي تكنه الدول الغربية الامبريالية للشعوب العربية، ويكفي هو وحده لتبرير نفور وتحرر الشعوب العربية من التبعية للإمبريالية الغربية،

(98) إنتهى أجل الإتفاقية الاسبانية حول الصيد البحري في المياه المغربية في 31 يوليوز (جويليي) 1987. وفي بداية غشت 1987، إتفقت المجموعة الاقتصادية الأوروبية الغربية مع المغرب على استمرارية أنشطة الصيد الأوروبي الغربي (وخاصة الاسباني) في مياه المغرب خلال مدة المفاوضات بين المجموعة والمغرب. وأمام تعنت المجموعة وعدم تفهمها للمطالب المتواضعة التي تطالب بها دولة المغرب خلال هذه المفاوضات، أعلنت حكومة المغرب في منتصف أبريل 1988 منع سفن الصيد الأوروبية الغربية (عموما والاسبانية خصوصا) من الصيد في المياه المغربية. وقامت جمعيات ونقابات الصيادين الأسبان بعدة مظاهرات احتجاجية. وقد ذهبت بعض الأطراف الى حدّ التصريح بتهديدات موجهة ضد المغرب إذا لم يتراجع عن قراره. وفي 25 فبراير 1988، توصل الطرفان (دولة المغرب والمجموعة) إلى اتفاقية جديدة شمولية تنص على « الحفاظ على حجم صادرات المغرب في شروط مماثلة تقريبا لتسويق منتوجات اسبانيا والبرتغال » (حسب جرائد مغربية موالية للدولة). وتتضمّن اتفاقية تدوم أربعة (4) سنوات في مجال الصيد البحري يبدأ العمل بها منذ 1 مارس 1988. وعبّر كاردوزو إي كونبا (Cardoso E Cunha) الكوميسير المكلف بالصيد في المجموعة الاقتصادية الأوروبية الغربية: « أن هذه هي أكبر اتفاقية في ميدان الصيد البحري وقعتها المجموعة إلى حد الآن مع طرف خارجي ». وذكر محمد السقاط (كاتب الدولة في الشؤون الخارجية المكلف بالعلاقات مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية الغربية: « ان هذه الاتفاقية تتضمن تقليص نشاط الصيد البحري في المواقع التي يوجد فيها تهديد بيولوجي ». والمقصود هنا بعبارة التهديد البيولوجي هو أخطار انقراض بعض أنواع السمك نتيجة لكثافة صيدها. وكالعادة، لم توضح الحكومة المغربية لا تفاصيل المفاوضات، ولا تطورها، ولا التغييرات التي مكنت المرور من التأزم في هذه المفاوضات إلى « الإنفراج » و « الرضي » ؟!

(99) Déclaration de Jacques Morizet, ambassadeur de la France au Maroc, dans l'hebdomadaire « La Vie Economique », du 4 mars 1983.

(100) Déclaration de Claude Cheysson, cité par Catherine Goybet, Le Monde Diplomatique, juillet 1985.

(101) Rapport de Bensalem Guessous, président de la Confédération Générale Economique Marocaine, dans l'hebdomadaire « La Vie Economique », du 3 juillet 1987, p.8, c2 et 3.

الربط القار

(102) Rapport de Bensalem Guessous, op. cit., p.8, c.6.

(103) مقال غير موقع في جريدة «الاتحاد الاشتراكي»، 29 يوليوز 1987، العدد 1454، تحت عنوان: «محاولة المغرب للانضمام الى السوق الأوروبية: مبادرة ظرفية أم توجه جديد للإنتماء؟».

(104) «La Vie Economique», 24 juillet 1987, N° 3408, p.3.

(105) Déclaration de Abdellatif Filali, Ministre du Maroc aux Affaires Extérieures, dans «Maroc-Soir», du 12 octobre 1987, N° 5444.

(106) Article non signé, «L'Act Unique européen et ses conséquences pour le Maroc», dans le journal «L'Opinion», du 21 octobre 1987

(107) مقال لـ: محمد عابد الجابري، في الأسبوعية «اليوم السابع»، العدد 165، 6 تموز (يوليوز) 1987، ص 48.

(108) افتتاحية جريدة «العلم» 6 شتنبر 1987، العدد 13560، ص 1.

(109) افتتاحية جريدة «الاتحاد الاشتراكي»، 17 شتنبر 1987، العدد 1504، ص 1.

(110) Ahmed Alaoui, ministre d'Etat, dans l'éditorial de son journal pro-gouvernemental «Le Matin-du-Sahara», 3 janvier 1988, N° 6197.

(111) Mostefa Qarouach, «L'Agriculture marocaine face au deuxième élargissement de la CEE», Editions Maghrebines, 1983.

(112) نفس المصدر السابق، مصطفى قروانش، ص 103.

(113) مصطفى قروانش، نفس المصدر السابق، ص 105.

(114) نفس المصدر السابق، ص 9.

(115) " " " ، ص 11 و ص 73.

(116) " " " ، ص 75.

(117) " " " ، ص 72.

(118) " " " ، ص 37، ص 43، ص 46، ص 57، ص 68، ص 94.

(119) " " " ، ص 65.

(120) Guth E. et Aeikens A.O.: «Les conséquences du

deuxieme élargissement pour la politique méditerra-
-néenne et la politique ACP de la Communauté
Européenne», in «Europe Information (développement)»
Bruxelles, 1980 ; cité pa M. Qarouch, op. cit., p. 66.

(121) م. قروانش، نفس المصدر المذكور، ص 95 - 96.

(122) م. قروانش، " " ، من ص 75 إلى ص 78.

(123) لا نتفق مع أطروحة محمد عابد الجابري (في مقال نشر له في جريدة «الاتحاد الاشتراكي») التي تنفي تعرض إيمازيغن (: البربر) في المغرب لأي اضطهاد، وتؤكد أن هؤلاء مندمجين اندماجا تاما مع «العروبيين»؛ وما تتجاهله هو أنهم مندمجين فعلا، ولكن كجماهير مضطهدة، مسودة، مهانة، وهويتها الأمازيغية محتقرة، مطموسة، ومغتالة. فلا يُعْتَرَف بهذه الهوية الأمازيغية سوى في الاستعراضات الفولكلورية المنظمة بهدف إثارة استغراب السواح الأجانب وجلبهم لزيارة المغرب. كما لا نتفق مع اطروحة علال الأزهر الذي دافع بحماس (في كتابه: «المسألة القومية والنزعة الأمازيغية وبناء المغرب العربي»، دار الخطابي للطباعة والنشر، الرباط، سنة 1984) على قتل اللغة الأمازيغية. وان اطروحته «العروبية» الحماسية والذعمائية مَنَعَتْه من إدراك: 1) أن هدف وحدة ما يسمى بالعالم العربي، لا يبرر قتل مجمل الهويات (غير العروبية) المتميزة داخله، 2) أن قتل اللغة الأمازيغية ما هو إلا مظهر من مظاهر الاضطهاد الشمولي الذي تتعرض له تاريخيا الجماهير الأمازيغية!

(124) Adam Smith, « Recherche sur la nature et les causes de la richesse des nations », trad. Germain Garnier, Paris, Guillaumin Librairie, 1843, tome 2 (Livre 4, chap. 2), p. 36. Cité dans : Christian Palloix, « L'économie mondiale capitaliste et les firmes multinationales », tome 1, Edit. Francois Maspero, Paris, 1975, p. 160

(125) David Ricardo, Oeuvres Completes, trad. francaise MM. Constancie et Alc. Fonteyrand, Paris, Guil-laumin et Cie Librairie, 1847, p. 106, cité dans Christian Palloix, « L'économie mondiale et les firmes multinationales », tome 1, Edi. Francois Maspero, Paris, 1975, p. 163.

(126) Henry Kissinger, News Week, 21 decembre 1987,

الربط القار

et aussi Le Monde Diplomatique, janvier 1988, p.22.
Déclaration de Joseph Michel dans Le Monde, 1er (127)
novembre 1987. Cité aussi par Le Monde Diplomatique,
décembre 1987, p.15, c.5.

وطرح أيضا العضو: هوليندر (Holeindre) في البرلمان
الفرنسي في نونبر 1987: «الإرهاب الحقيقي، هو الإرهاب الفكري ...
إنه إرهاب الصحافيين... ومنهم رشيد أرحاب (Rachid Arhab) صحفي
القناة التلفزية الثانية (Antenne 2)، الذي ليس فرنسيا، والذي له
الفضل في كونه جزائريا». فرد عليه الوزير الفرنسي روبير پاندرو (Robert
Pandraud): «إستمع! ليس هنالك ما يبرر شكواك، فقد طردنا
من فرنسا العرب السّيّئين، ولم يبق منهم سوى الجيّدون»!
فأجابه هوليندر: «العرب الأذكياء، إنهم أكثر خطورة!».
المصدر: «Actuel», décembre 1987, N°102, p.39, c.3.

Editorial de «La Vie Economique», 29 mai 1987, (128)
N° 3400, p.3

(129) أنظر في هذا المجال مثلا الصراعات المتعددة والمتلاحقة بين جماعات فلاحية وملاكين عقاريين كبار، أو موظفين كبار في الدولة، أو أعيان الدولة المحليين. ومنها مثلا قضايا: دوار أولاد عدية، قرية با محمد، منطقة «حجاوة»؛ فلاحون في ناحية مراكش، في منطقة امتداد مولاي يوسف، ابتداء من أبريل 1980 (في جريدة المحرر، 18 جوان 1980)؛ قبيلة الأوداية، في تمارة، في جنوب الرباط، بين سنتي 1977 و 1980؛ «أولاد خليفة»، قرب الرباط (أنظر جريدة المحرر ليوم 28 مارس 1980)؛ أولاد «بني أمطير» في شرق المغرب؛ «أمزميز» في منطقة «الحوز»؛ بني مسلال، في دائرة تادلة، ابتداء من دجنبر 1979؛ «أولاد عياد بلبشير»، «أولاد دليم»، «محطة 44» في ناحية مراكش، بين سنتي 1970 و 1980؛ وغيرها كثير!

(130) أنظر في هذا المجال مثلا العشرات من القضايا التي تعرض في كل سنة على «المحكمة الخاصة» التي تحاكم الموظفين المتهمين بإختلاس أموال الدولة، أو بالإرتشاء، أو بالإتجار في النفوذ، أو بتحويل أموال أو أمتعة الدولة) الى آخره. وقد حكمت مثلا هذه المحكمة في سنة 1972 على عدة وزراء وموظفين كبار متهمين بتحويل أو اختلاس العشرات من الملايين من الدراهم. ومن المعروف أن القضايا من هذا النوع التي تصل إلى «المحكمة الخاصة» ليست سوى نسبة ضئيلة من بين الحالات التي هي موجودة ومعروفة

في الواقع. فالمتهمون الذين يعرضون على « المحكمة الخاصة » هم عموما موظفون صغار، ونادراً ما يكونون متوسطين. أما الموظفون الكبار في الدولة، فرغم الإشاعات القوية التي قد تروج داخل البلاد كله حول بعضهم، فإنهم يبقون « فوق كل ريبة »، فلا تمسهم لا الإتهامات ولا المتابعات ولا التحقيقات. وكثيرون منهم يتحولون بسرعة مدهشة الى رسماليين كبار ذوي ممتلكات أو رساميل هامة. بينما المناضلون أو المعارضون النقابيون والدمقراطيون والسياسيون، ورغم مشروعية وتواضع مطالبهم أو مطامحهم، تخصص لهم أجهزة قمعية ضخمة، متنوعة، ومتعددة، تتنافس في رصدهم، ومراقبة أنشطتهم، وتتبع حركاتهم، وترهيبهم، واعتقالهم، واضطهادهم، الى آخره.

(131) Touil et Fadil, « Le passage à un nouveau mode d'accumulation au Maroc ... », Thèse de 3e Cycle, Grenoble, 1979.

(132) Habib El Malki, « Capitalisme d'Etat et developpement de la bourgeoisie », dans la R.J.P.E.M., Numéro Spécial, 1980.

(133) أنظر مثلا اللوحتين 12 و 14 في الهامش (90).

الفهرس

مدخل 1

الربط القار ليس حاليا في صالح شعب المغرب 2

الفصل الأول

مشروع الربط القار يدخل ضمن الاستراتيجية الشمولية للامبريالية 3

مشروع امبريالي للسيطرة على شمال المغرب 6

مناورات عسكرية للتدرب على احتلال بعض البلدان 9

الفصل الثاني

لماذا لجأت طبقة المستغلين الكبار الى طرح مشروع الربط القار 10

موقع مشروع الربط القار في إطار غرق الدولة المغربية في ديون هائلة 12

مشروع الربط القار سابق لأوانه 14

مشروع الربط القار وسياسة المغرب الفلاحية التبعية تجاه أوروبا الغربية 16

مصلحة الطبقات المستغلة العربية توجد في توحيد الأسواق العربية وليس في التهافت على السوق الأوروبية الغربية 18

مشروع الربط القار و « الأصالة » 19

الفصل الثالث

معطيات حول الربط القار 20

مقارنة بين مشروعي الربط القار بين فرنسا وانجلترا من جهة، ومن جهة أخرى بين المغرب واسبانيا 21

لكل مضيق تاريخه 23

لمحة تاريخية عن مشروع الربط القار بين فرنسا وانجلترا 25

هل توجد مبررات اقتصادية كافية لمشروع الربط القار بين المغرب واسبانيا 29

ضعف المبررات الاقتصادية لمشروع الربط القار 34

الفصل الرابع

أخطار الربط القار بين المغرب واسبانيا 37
معالم الوضع في البحر المتوسط 38
أخطار انطلاق الامبريالية في مغامرات حربية ونووية 41
رفض منح قواعد أو تسهيلات عسكرية لدول امبريالية على أرض الوطن 45
الخطر الذي يهدد المغرب لا يكمن في البلدان الاشتراكية ، ولكن في الدول الامبريالية 46
الامبريالية تسيطر على مجمل مضايق العالم 47
فرنسا واسبانيا تشاركان في حلف شمال الأطلسي وفي مناوراته العسكرية 50
القواعد العسكرية الأمريكية فى اسبانيا والبرتغال 55
أهم القواعد والمراكز العسكرية الأمريكية في منطقة البحر المتوسط 56
خطورة الوضع في منطقة جبل طارق 59
خطر إنسياق اسبانيا مع استراتيجية الامبرياليات الغربية 64
أخطار الامبريالية الفرنسية 65
أخطار استراتيجية الامبرياليات الغربية على المغرب 69
تزايد مصالح الامبرياليات في المغرب يزيد في حاجتها الى السيطرة عليه 75
الدول الاشتراكية لا تشكل خطرا على العالم العربي 78

الفصل الخامس

الهيكلة التنظيمية الجارية في أوروبا الغربية 84
الهيكلة التنظيمية الجارية في العالم العربي 91
مقارنة بين الهيكلتين الجاريتين فى أوروبا الغربية والعالم العربي 92

الفصل السادس

إفلاس مراهنة المغرب على استراتيجية التصدير الى السوق الأوروبية الغربية 94
دولة المغرب تطالب بالعضوية في المجموعة الاقتصادية الأوروبية 104
مواقف الأحزاب السياسية المغربية 110

مسألة صادرات المغرب الفلاحية نحو المجموعة الاقتصادية
الأوروبية) ونقد تبريرها لاستمرارية تبعية المغرب
نحو الامبريالية الأوروبية 115

الفصل السابع

التوجه الاستراتيجي البديل 121
مشكل تهميش شمال المغرب 122
التبادل التجاري بين المغرب والمجموعة الاقتصادية الأوروبية
تبادل لا متكافئ 124
التكامل العربي هو أولا من مصلحة الرسمالية العربية 125
الحل يكمن في التكامل الاقتصادي مع باقي العالم العربي
وليس مع أوروبا الغربية 126
بعض مهام التحرر الوطني العربي 131

الفصل الثامن

خلاصة : متى سنصبح لصالح الربط القارين المغرب واسبانيا 134
الرسمالية والتبعية للإمبريالية يتناقضان مع تقدم المجتمع وتنميته 135
الإكتفاء الذاتي الغذائي مشروط أيضا بالتحرر الشمولي 139
نرفض التبعية للدول الامبريالية ونرغب في الاستفادة
من تجارب ومكتسبات شعوبها 141
تساؤلات أساسية
الشروط العامة لخلو مشروع الربط القار من اخطاره الاستراتيجية
على شعوب المغرب العربي 148
مشروعية هذه الشروط 149
خاتمة 151
الهوامش 157